جامعة محمد خيضر – بسكرة–
كلية الحقوق و العلوم السياسية
قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية

التنمية المستدامة في الجزائر

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر

في العلوم السياسية و العلاقات الدولية تخصص : السياسة العامة و الإدارة المحلية.

إعداد الطالبة :
* **دبابش سامية**

تحت إشراف الأستاذة:
* **بن عبد الرزاق حنان**

لجنة المناقشة:

رئيسا	
مشرفاً و مقرراً	
عضواً مناقشا	
عضواً مناقشا	

السنة الجامعية: 2013/2012

شـكر و عـرفـان

الشكر والحمد لله، حمدا وشكرا يليقان بجلاله وعظيم سلطانه على إنارة طريق العلم أمامنا وعلى توفيقه لنا لإنجاز هذا العمل وعملا بقوله صلى الله عليه وسلم: « من صنع إليكم معروفا فكافئوه، فإن لم تجدوا ما تكافئونه به فادعوا له ترو أنكم قد كافأتموه». وقوله أيضا: « من لا يشكر الناس لا يشكر الله ». ومن ثم لا يفوتني أن أتوجه بالشكر والعرفان إلى: الأستاذة المحترمة: " **بن عبد الرزاق حنان**" التي كانت لي نعم المشرف والموجه فلم تبخل عليا بنصائحها وتوجيهاتها القيمة لإتمام هذا العمل.

خالص الشكر والتقدير لأساتذة اللجنة.

وإلى كل الذين أعطوا من عملهم فما بخلوا؛ أساتذتي الكرام في جميع المستويات الدراسية. وأتقدم بخالص الشكر والعرفان إلى جميع الأساتذة بكلية الحقوق والعلوم السياسية بجامعة بسكرة الذين درست تحت إشرافهم خلال كافة مساري التعليمي.

الشكر موصول لجميع زملاء الدفعة وكافة أصدقاء العمل وبربوع الوطن، وإلى كل من كان معي عونا في دراستي ولا يتسع المجال لذكرهم ولكنهم دوما في الذاكرة والقلب أتقدم بأسمى آيات الشكر والتقدير لهم جميعا وادعوا الله العلي القدير أن يجزيهم عني خير الجزاء وأن يجعل جهدهم في ميزان حسناتهم.

الإهـــداء

بدءا أحمد الله العلي القدير حمدا يليق بجلال وجهه وعظمة سلطانه، لا تضاهي آلاءه ونعمه، وإن اجتهدت لذلك... وأصلي وأسلم وأبارك على شفيعنا ونبينا سيد الخلق محمد وبعد:

إهدائي إلى ذلك الصدر المفعم بالحنان والقلب النابض بالحب إلى من تكد لأرتاح ومن نورت عقلي بدرب النجاح وكل المعاني السامية فيك، وكل الجمال أنت يا أمي الحبيبة.

إلى أبي الغالي... نهر العطاء والحنان... بالغ محبتي وتقديري وأتمنى لكما طول العمر إلى روح أخواتي الطاهرة وبالخصوص أخي "مصطفى".

إلى عائلتي الصغيرة " ماجدة، صبرينة، ابتسام " الذين تحملوا تقصيري في الأوقات الصعبة إليهم محبتي واعتذاري وإلى أزواجهم كل واحد باسمه. إلى جميع أبنائهم: وصال، أمان عبد الرحمان، هبة الرحمان، أمين، حذيفة ولؤلؤة قلبي "رفيق". إلى التي بمثابة ابنة أختي البراءة الصغيرة زينب أتمنى لها طول العمر والحياة السعيدة.

وكذا إهدائي إلى كل زميلاتي في دفعة العلوم السياسية.إلى كل من أحببتهم بصدق وبقلب لا يعرف حقدا أو ندما، بكل الحب والتقدير والوفاء أهدي لهم هذا الجهد المتواضع.

إهدائي الخالص إلى زميلاتي في العمل نورة، وفاء، حنان، أسماء، مبروكة، مباركة وإلى كل عمال الادارة وخالص الإهداء إلى المدير المحترم.

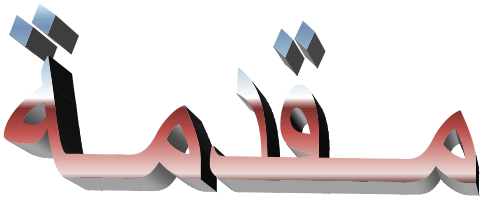

منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ظهر فرع مستقل من النظرية الاقتصادية يطلق عليه اقتصاديات النمو أو اقتصاديات التنمية، منذ ذلك الوقت أصبحت الحكومات في البلدان النامية في آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية وبعض الدول الأوربية تفكر جديا في عملية التنمية؛ في مقابل ذلك عرفت نهاية القرن العشرين توسعا كبيرا لمفهوم العمل التنموي على الصعيد العالمي لاسيما بعد المشاكل التي أصبحت تعاني منها البيئة، كنقص المياه وتلوث المصادر البيئية، تلوث الجو وتغير المناخ، من جراء التطور الصناعي واستغلال الطاقة دون حرص، مما زاد في انتشار الغازات الضارة والسامة في الجو وارتفاع درجة حرارة الأرض التي أصبحت مهددة بالغرق لو غاب الغطاء الجلدي للقطب الشمالي وجسد هذا انتشار الفقر والمجاعات وانتشار البطالة والأمراض.

وهو ما شغل العالم أجمع، حول مدى قدرة الأرض على التحمل في ظل استمرار الإنسان في تجاهله لما يقوم به لتدمير ذاتي لنفسه وللأجيال القادمة، وتأسيسا على ذلك أدرج مصطلح " التنمية المستدامة" –كاجتهاد علمي– باعتباره مؤشرا رئيسيا لاستمرار البشرية، كما صيغت أبعاد التنمية المختلفة لتمثل أولويات من أهم الأولويات على جدول أعمال معظم دول العالم التي تعمل من أجل إصلاح وتحديث مجتمعاتها حيث تشمل الأبعاد: البعد الاقتصادي والسياسي والاجتماعي و البيئي، كما تسعى جل الدول إلى دعم مختلف الأجهزة من أجل الحفاظ على البيئة وتحقيق ذلك المدلول.

ومن منطلق أن الدول النامية ومن بينها الجزائر تواجه عدة مشاكل –أكثر حدة– تنموية: اقتصادية واجتماعية وبيئية لذا فهي تسعى بأن ترسم لنفسها إستراتيجية تنموية، من شأنها أن تخرجها من دائرة التخلف، وتحقق بها التنمية المستدامة. لذا عمدت الجزائر–على غرار تلك الدول– إلى دعم النمو والاستقرار من الجانب الاقتصادي والعدالة وضمان الصحة، التعليم والأمن من الجانب الاجتماعي

بالإضافة إلى تكريس بيئة نظيفة ،وذلك بالاستخدام الرشيد للموارد الطبيعية غير المتجددة، وكذا المحافظة على الموارد الطبيعية غير المتجددة في الجانب البيئي.

أهمية الموضوع:

تتضح أهمية موضوع التنمية المستدامة من خلال الاهتمام العالمي المتزايد بالقضايا المرتبطة بشكل وثيق بالبشر والبيئة، والتي برزت بوضوح في المؤتمرات العالمية، ابتداءا من مؤتمر"ستوكهولم" حول "التنمية البشرية" عام1972، مرورا بقمة الأرض في"ريو دي جانيرو" بالبرازيل حول البيئة عام1992، كما قام رؤساء وحكومات ما يزيد عن147 دولة وحكومة إضافة إلى منظمات المجتمع المدني، في سبتمبر 2000 بالتوقيع على "إعلان الألفية" مؤكدين دعمهم لمبادئ التنمية المستدامة وصولا إلى قمة "جوهانسبرغ" التي عقدت في جنوب إفريقيا صيف عام 2002 .

أما مبررات اختيار الموضوع فتكمن في:

أ- **الأسباب الذاتية:** الاهتمام الشخصي بهذا الموضوع نتيجة عدة عوامل منها: الرغبة في الغوص في البحث عن موضوع التنمية المستدامة، باعتباره موضوع الساعة بالإضافة إلى تكامل مجالاته البحثية بحيث يعطي آفاقا واسعة للباحث. وبالتحديد في النموذج محل الدراسة.

ب-الأسباب الموضوعية:

- يدخل ضمن التخصص وهو نظام الحكم والإدارة المحلية.

- يعتبر موضوع البحث من المواضيع الحديثة، كما أن موضوع التنمية المستدامة أصبح واقعا ملحا للدراسة يستحيل التغاضي عنه.

- تزايد الاهتمام والمناداة بضرورة إشراك أطراف أخرى فاعلة بخلاف الدولة(المجتمع المدني، القطاع الخاص...) في عملية التنمية المستدامة.

الاشكالية :

– إلى أي مدى استطاعت الجزائر تكريس تنمية مستدامة في إطارها المتكامل؟

التساؤلات الفرعية: بناءا على ذلك فإن إشكالية الدراسة تتمحور حول مجموعة من التساؤلات تتمثل في :

– ما هو مضمون مصطلح التنمية المستدامة؟

– كيف يمكن تحديد وقياس التنمية المستدامة؟

– ماهي أبرز الجهود المبذولة في الجزائر لتحقيق تنمية مستدامة حقيقية؟

– ما هي أهم مشاكل وتحديات التنمية المستدامة في الجزائر؟

الفرضيات:

– تبرز التنمية المستدامة في سياق متكامل الأبعاد يجسد مبدأ تأمين حياة الأجيال القادمة.

– كلما عولجت المشكلات البيئية كلما تكرست أهداف التنمية المستدامة.

_ كثرة وتنوع المشاريع –الجزائر– في إطار التنمية المستدامة تعد مؤشرا لتحقيقها بشكل متكامل.

منهج البحث: بغية الإلمام والإحاطة بمختلف جوانب الموضوع وتحليل أبعاده، والإجابة على إشكالية الدراسة وإثبات أو نفي الفرضيات الموضوعة، فإننا اتبعنا المناهج التالية:

– **المنهج الوصفي:** تم استخدامه لوصف الإطار النظري للتنمية المستدامة، بالإضافة إلى **المنهج التاريخي** والمقصود من استخدام هذا المنهج هو تتبع التطور التاريخي لأهم المفاهيم الواردة في هذه الدراسة ألا وهي التنمية المستدامة لتتبع مسار نشأتها، والوضع الذي ولدت فيه، مع استخدام

المنهج الإحصائي من خلال إدراج بعض الإحصائيات واستخدام النسب المئوية للمؤشرات المدروسة.

وأخيرا أسلوب **دراسة الحالة** الذي يعتمد بالأساس على المنهج الوصفي في دراسة المعطيات المتوفرة عن المشاريع فيما يتعلق بالجانب التطبيقي للدراسة حيث تم –في إطاره تتبع– مؤشرات التنمية المستدامة في الجزائر تحديدا، بالإضافة إلى رصد جهودها المبذولة في هذا السياق.

الدراسات السابقة:

يعد موضوع التنمية المستدامة من أهم المواضيع التي حظيت بنصيب من الأبحاث والدراسات المقدمة في الملتقيات والمداخلات، بالإضافة إلى جملة من الأبحاث والمقالات المنشورة في المواقع الإلكترونية وكذلك بعض الأبحاث في الدراسات العليا المتمثلة بنيل شهادات الماجستير والدكتوراه.

ولقد وقع اختيارنا على ثلاثة عبارة عن أبحاث مقدمة لنيل شهادة الماجستير كالآتي :

الدراسة الأولى: وهي لصاحبها زرنوح ياسمينة وهي رسالة ماجستير منشورة بعنوان: إشكالية التنمية المستدامة في الجزائر–دراسة تقييمية–، قدمتها لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص التخطيط، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2006/2005 وقد قدمت خلال بحثها واقع التنمية الاقتصادية بين الاحتياجات الأساسية والاستدامة وكذا إستراتيجية التنمية في الجزائر(السياسة التنموية بالجزائر).

الدراسة الثانية: وهي لصاحبتها هرموش منى على شكل رسالة ماجستير منشورة تحت عنوان: دور تنظيمات المجتمع المدني في التنمية المستدامة–دراسة حالة الجزائر– قدمتها صاحبتها لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية تخصص: سياسات عامة وحكومات مقارنة كلية الحقوق، جامعة

2010/2009 واستعرضت من خلالها المضامين المختلفة للتنمية المستدامة (تعريفها، خصائصها ومؤشرات قياسها...).

الدراسة الثالثة: قدمت من طرف سعيدي نبيهة رسالة ماجستير مقدمة بعنوان تسيير النفايات الحضرية في الجزائر بين الواقع والفاعلية المطلوبة –دراسة حالة الجزائر العاصمة– مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص تسيير المنظمات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة بومرداس 2011 / 2012 تطرقت فيها إلى رصد مفاهيم حول البيئة والتلوث وجهود الجزائر لحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة.

تقسيم الدراسة:

للإجابة على إشكالية البحث تم الاعتماد على خطة تتكون من فصلين:

حيث تضمن الفصل الأول الإطار المفاهيمي للتنمية المستدامة وذلك في ثلاث مباحث يتعلق الأول منها بتعريفات لأهم المصطلحات الدالة في الموضوع قيد الدراسة من مفهوم التنمية ،التنمية المستدامة والمصطلحات ذات الصلة بالمفهوم بينما يتعلق المبحثين الثاني والثالث في إبراز أسس وأهداف التنمية المستدامة ومستوياتها وكذا أهم مؤشرات قياس التنمية المستدامة بينما المبحث الثالث فيركز على أبعاد التنمية المستدامة.

ويتطرق الفصل الثاني إلى واقع التنمية المستدامة في الجزائر من خلال مؤشرات قياس التنمية المستدامة الاجتماعية والاقتصادية والبيئية هذا في المبحث الأول أما المبحث الثاني يتناول جهود الجزائر في التنمية المستدامة والمبحث الأخير تضمن أهم المعوقات والتحديات.

وأنهيت الدراسة بخاتمة جاءت كخلاصة لأهم ما تم عرضه في البحث متضمنة عرض لنتائج البحث وأهم التوصيات التي أوصى بها لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر.

صعوبات الدراسة:

الصعوبات التي صادفتها في إنجاز الموضوع تمثلت في قلة الإحصائيات المتعلقة ببعض المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والسياسية، بالإضافة إلى عدم دقتها وتضاربها في بعض الأحيان خاصة في النموذج المدروس(الجزائر).

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للتنمية المستدامة

منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ظهر فرع مستقل من النظرية الاقتصادية يطلق عليها اقتصادية التنمية، حيث أصبح مفهوم التنمية من المفاهيم الشائعة والكثيرة الاستعمال سواء أكان من خلال الحكومات وهيئاتها المختلفة أومن خلال المؤسسات الغير الحكومية باعتبارها وسيلة تستطيع الدول من خلالها مواجهة وتجاوز العقبات والمشكلات الخطيرة التي باتت تهدد كل أنواع الحياة فوق الأرض وكان هذا طبيعيا في ظل إهمال للجوانب والمجالات (الأبعاد) البيئية والاقتصادية والاجتماعية... وغيرها طوال العقود الماضية، ومع نهاية الثمانينات برز تيار تنموي يدعو إلى أن تكون التنمية منسجمة مع البيئة والاعتبارات البيئية وهو التنمية المستدامة التي أصبحت تعني تعظيم المكاسب الصافية من التنمية الاقتصادية مع ضمان المحافظة على الخدمات ونوعية الموارد الطبيعية عبر الزمن.

في ظل التأثير الحاسم للنظام البيئي على النظام الاجتماعي ككل. وربما كان هذا التأثير أكثر وضوحا اليوم من أي وقت مضى الذي يؤدي إلى الارتقاء بالرفاهية الاجتماعية بأكبر قدر من الحرص على الموارد الطبيعية المتاحة بأقل قدر ممكن من الأضرار والإساءة إلى البيئة.

وفي هذا السياق سوف يتم ضمن هذا الفصل الأول كإطار مفاهيمي للدراسة توضيح مفهوم التنمية المستدامة، بدء بضبط تعريف التنمية وضبط الاختلاف الذي يميزها عن بعض المصطلحات يليه تحديد تعريف للتنمية المستدامة. ثم رصد للسياق التاريخي لظهور التنمية المستدامة، بالإضافة إلى تحديد الأسس، الأبعاد ومؤشرات هذه الأخيرة.

المبحث الأول : مفهوم التنمية المستدامة

سيتم التطرق ضمن هذا المبحث إلى مفهوم التنمية- كمصطلح- في إطارها العام بدءا بتعريفها، يليه تحديد وضبط لمفهوم التنمية المستدامة، ثم إدراج أبرز المصطلحات ذات الصلة بها، وكذا دراسة مستويات التنمية المستدامة.

المطلب الأول: تعريف التنمية

لقد اتضح لكثير من المفكرين أن" التنمية " مصطلح واسع المعنى وغير متفق عليه بين علماء الاقتصاد، الاجتماع وكذا علم السياسة. وقد تعدى عدم الاتفاق إلى التداخل- حول ضبط المفهوم- بين تلك العلوم.

أ-لغة: الأصل اللغوي- في اللغة العربية- للفظة تنمية: هو " نما " أي الازدياد التدريجي؛ يقال" نما " المال، و" نما " الزرع أي تراكم وكثر. كما يشير إلى معنى: الزيادة في المستويات الاقتصادية والاجتماعية وغيرها، ويدل كذلك على: النمو والارتفاع من موضع إلى آخر.[1]

ب-اصطلاحا: بغية تحديد تعريف إجرائي" للتنمية " ينبغي بداية أن نميز بين نوعين من التعاريف:

الأولى: تعتبر التنمية عند دراستها- كعملية (Process) وهو الرأي الراجح والأكثر تداولا، ويمكن إدراج التعاريف التالية:

(1)-نبيل حليلو ؛ « التنمية والثقافة السياسية: أية علاقة ؟». مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية ، العدد: 8، جوان 2012. ص 24.

- **تعريف القاموس الفرنسي الاقتصادي:La rousse:** " التنمية هي عملية تجمع بين التحولات الاقتصادية والمالية، التحولات السيكولوجية، الاجتماعية السياسية والمؤسساتية "[1]

- يعرف كذلك المفكر "**روجرز**": " التنمية عملية تغيير مقصود نحو النظام الاجتماعي والاقتصادي الذي تحتاجه الدولة ".[2]

- كما يرى كل من : " **A.Hall,J.Midgley** ": " التنمية عملية تغيير اقتصادية اجتماعية وسياسية وهي نتاج التطورات في المستويات المعيشية، الرفاه الاجتماعي، المشاركة السياسية[3]

- أما الباحث: " **كاسر منصور** " فيضيف مؤشرا آخر حينما عرفها بقوله : « التنمية هي عملية حضارية شاملة لمختلف أوجه النشاط في المجتمع بما يحقق رفاهية الإنسان وكرامته، وهي بناء الإنسان وتحريره وتطويره لكفاءته وإطلاق لقدراته على العمل البناء». [4]

- يعرفها كذلك " **محمد صادق توفيق**" : « التنمية هي عملية مجتمعية تراكمية تتم في إطار نسيج من الروابط بالغ التعقيد، بسبب تفاعل متبادل بين العديد من العوامل الاقتصادية

---

(1)- La rousse Economique, Paris : [S.M.E], 2002. p 129.

(2)-اليمين بن منصور ؛ « دور القيم الدينية في التنمية الاجتماعية». رسالة ماجستير(جامعة الحاج لخضر، قسم علم الاجتماع والجغرافيا، باتنة، 2010). ص 31.

(3)- Anthny Hall, James Midgley ; Social policy for Development. London : sage publication, 2004. p 03.

(4)- حسين عبد القادر ؛ « الحكم الراشد في الجزائر وإشكاليات التنمية المحلية». رسالة ماجستير (جامعة أبي بكر بلقايد قسم العلوم السياسية، تلمسان، 2012). ص 49.

الاجتماعية، السياسية والإدارية. أما الإنسان فهو هدفها النهائي ووسيلتها الرئيسية، وحصيلتها النهائية لهذه العملية هو نسيج التفاعلات المتبادلة بينها».[1]

ما يلاحظ : من جملة هاته التعاريف أن التنمية تبدوا فعلا كعملية متراكمة ومعقدة، تشمل جل الجوانب أبرزها:اقتصادية، اجتماعية، سياسية،... وحتى نفسية وحضارية، كما تشير إلى التغير الايجابي الذي يهدف إلى نقل المجتمع من حالة إلى حالة أفضل.

وفي هذا الإطار ينبغي إبراز الفرق بين التنمية والتغيير فهذا الأخير لا يؤدي بالضرورة إلى التقدم والازدهار، فقد يتغير الشيء إلى السلب، بينما هدف التنمية هو التغيير نحو الأفضل بوتيرة متصاعدة ومتقدمة بمعنى تعبر التنمية عن الوجه الايجابي في عملية التغير.[2]

- **الثانية:**تنظر إلى "التنمية" بوصفها " أداة " على اعتبار أن خطة التنمية ليست هدفا بقدر ما هي وسيلة لتحقيق تلك الأهداف التي تحقق طموحات المجتمع، ويعكس هذا مفهوم " **الإرادة** " بالنسبة للمجتمع.

وضمن هذا السياق يعرفها المفكر **جرانت** بقوله : التنمية تشتمل ثلاث اتجاهات:

- **أولها:** أن التنمية تشمل معدل نمو دخل الفرد من إجمالي الناتج القومي في دولة ما وبناء عليه فالدول المتقدمة تبرز كذلك إذا بلغ دخل الفرد فيها من إجمالي الناتج القومي إلى مستوى نظري معلوم...

---

(1)- صادق محمد توفيق؛ « التنمية في دول مجلس التعاون ». مجلة عالم المعرفة. العدد 103.الكويت.[د،د،ن] .1996.ص 57.

(2)- صليحة مقاوسي؛ « نحو مقاربات نظرية حديثة لدراسة التنمية الاقتصادية».ملتقى(جامعة الحاج لخضر، قسم العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، باتنة، 2010). ص02.

- **ثانيها:** تعبر التنمية عن التغيرات الإيجابية في بعض المجالات مثل: التعليم والقوى العاملة، الصحة التغذية، حجم السكان غير المزارعين.

- **ثالثها:** تعرف التنمية على أساس المعدل العالي للمواليد .[1]

وفي هذا الصدد تجدر الإشارة إلى أن البحث ليس بصدد سرد مختلف التعاريف المقدمة لمصطلح التنمية، بقدر ما حرص على رصد الاختلاف بين التعاريف المدرجة للوصول إلى استنتاج عام يشمل النقاط التالية :

1- إن التنمية هي عملية مجتمعية وليست حالة، تمتاز بالاستمرار والتصاعد تعبيرا عن احتياجات المجتمع، حيث تسهم فيها كل الفئات والقطاعات والجماعات في المجتمع بشكل واع ومقصود، بغية بلوغ أهداف معينة.

2- الإطار المتكامل الذي تشير إليه التنمية- من حيث الدلالة- يشمل الجوانب: الاقتصادية الاجتماعية، الثقافية، السياسية... الخ.[2]

3- ينبغي الإشارة إلى الاختلاف الذي يميز مصطلح "النمو " عن التنمية: فالأول يشير إلى عملية الزيادة الثابتة أو المستمرة التي تحدث في جانب معين من جوانب الحياة، كما يحدث

---

(1)-محمد منير حجاب ؛ الإعلام والتنمية الشاملة. القاهرة: دار الفجر، 1998. ص 33.

(2)-محمد شفيق ؛ التنمية الاجتماعية: دراسات في قضايا التنمية ومشكلات المجتمع. الاسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، [د.ت.ن]. ص 05.

النمو –في الغالب– عن طريق التطور البطيء و التحول التدريجي، في حين تهدف التنمية إلى تحقيق الزيادة السريعة التراكمية والدائمة خلال فترة من الزمن.[1]

4- هدف التنمية هو الانتقال إلى مرحلة جديدة شاملة من حيث الإنتاج، والإنسان يعيش بذلك حياته على مستوى مغاير لمرحلة سابقة.[2]

انطلاقا من التعاريف السابقة لمصطلح " التنمية " يمكن إدراج التعريف الإستنتاجي التالي :

«**التنمية** : هي عملية إحداث تطور في مجال ما بواسطة أطراف واستعمال أدوات من أجل الوصول إلى التطور والرقي؛ فهي بذلك عملية تدخلية من قبل الدولة بهدف تحقيق زيادة تراكمية سريعة في الخدمات بشكل إيجابي بهدف نقل المجتمع من حالة إلى حالة أفضل ».

المطلب الثاني: تعريف التنمية المستدامة

تم تخصيص هذا المطلب بغية التركيز على معنى " المستدامة " كمصطلح وذلك بعد معالجة مصطلح التنمية، ثم ضبط لمعنى " التنمية المستدامة " من قبل مفكرين ومنظمات متخصصة.

أولا: الاستدامة لغة: يعود أصلها إلى كلمة : Sustainable إلى علم الايكولوجيا (Ecology)، حيث استخدمت للتعبير عن تشكيل وتطور النظم الديناميكية التي تكون عرضة إلى تغيرات هيكلية تؤدي إلى حدوث تغير في خصائصها وعناصرها وعلاقات هذه العناصر بعضها ببعض.

أما في اللغة العربية: فالاستدامة مأخوذة من استدامة الشيء، دام ، يدوم، استدامة، أي طلب دوام ويقصد بها الدفع بشيء معين لأن يستمر لمدة طويلة من الوقت.[1]

---

(1)- صليحة مقاوسي ؛ مرجع سابق. ص 03 .

(2)- إبراهيم حسين العسل ؛ التنمية في الفكر الإسلامي: مفاهيم، عطاءات، معوقات، أساليب. بيروت: مجد المؤسسة الجامعية، 2006. ص 28.

ثانيا: اصطلاحا: تعددت واختلفت التعاريف التي تطرقت لمصطلح التنمية المستدامة، حيث يمكن حصرها – من حيث الدلالة– ضمن التعاريف التالية:

- **تعريف قاموس " ويبستر " :** التنمية المستدامة هي تلك التنمية التي تستخدم الموارد الطبيعية دون أن تسمح باستنزافها أو تدميرها جزئيا أو كليا.(2)

- **تعريف التنمية المستدامة عند علماء الاقتصاد :**

– يعرفها المفكر" بيرس " وزملاؤه على أنها عملية تنطوي على تعظيم المكاسب الصافية من التنمية الاقتصادية شريطة المحافظة على الخدمات ونوعية الموارد الطبيعية مع مرور الوقت.

– أما " **آلان ماركانديا** " فقد أشارت إلى أن التنمية المستدامة تركز على: " الإدارة المثلى للموارد الطبيعية، للحصول على الحد الأقصى من منافع التنمية الاقتصادية، مع الحفاظ على الموارد الطبيعية واستخدامها بحيث لا تتناقص في المستقبل".

– بالنسبة لـــ " **باربار** " فعرفها بأنها:" التنمية الاقتصادية المستدامة التي تتطلب إلى حد أقصى تحقيق منافع التنمية الاقتصادية، التي تتوقف على المحافظة على الخدمات ونوعية الموارد الطبيعية".(3)

ما يلاحظ : أنها فعلا تعاريف ركزت على الجانب الاقتصادي للتنمية المستدامة من خلال التركيز على توفر الموارد الطبيعية، طريقة استغلالها، والحفاظ عليها خشية نضوبها.

---

(1)– مطانيوس مخول، عدنان غانم؛ « نظم الإدارة البيئية ودورها في التنمية المستدامة». مجلة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية. المجلد: 25، العدد: 2. دمشق، 2009. ص 38.

(2)– مارتن غريقيش، تيري أوكلاهان ؛ موسوعة المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية. دبي: مركز الخليج للأبحاث 2008. ص 148.

(3)– مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية ؛ قراءات إستراتيجية. الأهرام:[د،د،ن] ، [د،ت،ن] ، ص17.

- **أما التعاريف التي أدرجها علماء البيئة:** يمكن حصرها من خلال الهدف الأساسي وهو حماية الأنساق والموارد الطبيعية والمحافظة عليها، حيث يشير في هذا السياق المفكر " **جيمس غوستافو** " بقوله : " إنها التنمية التي تستخدم تكنولوجيا جديدة أنظف وأكفأ وأقدر على إنقاذ الموارد الطبيعية بهدف الحد من التلوث، والمساعدة على تحقيق استقرار المناخ واستيعاب النمو في عدد السكان".
- **بالنسبة لعلماء الاجتماع:** تهدف التنمية المستدامة- وفقا لجملة من علماء الاجتماع- إلى التأثير على تطور الناس والمجتمعات بطريقة تضمن من خلالها تحقيق العدالة وتحسين الظروف المعيشية والصحية.

وعليه تهدف التنمية المستدامة بذلك في السعي من أجل استقرار النمو السكاني، ووقف تدفق الأفراد على المدن من خلال تطوير مستويات الخدمات الصحية التعليمية في الأرياف وتحقيق أكبر قدر من المشاركة الشعبية في التخطيط للتنمية.[1]

كما يمكن الإشارة إلى جملة التعاريف المقدمة من طرف بعض الهيئات الدولية:

- تعريف " اللجنة العالمية للتنمية المستدامة في التقرير المعنون بـــ: المستقبل المشترك والتنمية المستدامة " (1987) بأنها: « تلبية احتياجات الحاضر دون أن تؤدي إلى تدمير قدرة أجيال المستقبل على تلبية احتياجاتها».

وضمن هذا السياق وضعت اللجنة عدة تسميات لمصطلح التنمية المستدامة منها : التنمية المتواصلة – التنمية المتتابعة- التنمية المستديمة- الاستدامة.[2]

---

(1)- نفس المرجع، ص 18.

(2) - Corinne Gendron ; Vous avez dit dévelopement durable ?. Presses international polytechnique. Canada, 2007 . p 126.

-كما يعرفها الاتحاد العالمي للحفاظ على الطبيعة (1980) بأنها : « التنمية التي تأخذ بعين الاعتبار البيئة والاقتصاد والمجتمع».

-بالنسبة للجنة الوطنية للبيئة والتنمية المستدامة فهي ترى أن التنمية المستدامة:« هي التنمية التي تلبي احتياجات الأجيال الحالية، دون المساس بقدرات الأجيال المستقبلية لتلبية احتياجاتهم» (المعروف بقمة الأرض الذي عقد في ريو دي جانيرو سنة 1992) .[1]

- أما المنظمة العالمية للزراعة (1989) ترى أن التنمية المستدامة هي :« إدارة وحماية قاعدة الموارد الطبيعية، وتوجيه التغير النفسي والمؤسسي بطريقة تضمن تحقيق واستمرار إرضاء الحاجات البشرية للأجيال الحالية والمستقبلية».[2]

مما سبق يمكن القول أن مفهوم التنمية المستدامة يبدو أشمل من المعنى الذي يضمه مفهوم التنمية حينما تركز هذه الأخيرة على النظرة الثابتة للنمو الاقتصادي، في حين تتجاوز التنمية المستدامة بعض الجوانب، لتشملها كلها، أضف إلى ذلك اتسامها بمنطق الاستمرارية، كما تهدف إلى تصاعد التحسن في نوعية الحياة المادية والمعنوية إضافة إلى الحريات السياسية، والاستفادة من العدالة عبر مرور الزمن (الجيل الحاضر وكذا المستقبل) حينها تتحول التنمية المستدامة إلى عملية- تلقائية- إلى حد كبير كما هو سائد في معظم الدول المتقدمة.

- كما تتميز التنمية المستدامة : بالتعقيد والتداخل بين ما هو طبيعي واجتماعي في التنمية.[1]

---

(1)- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا؛ « تطبيق مؤشرات التنمية المستدامة في بلدان الاسكوا: تحليل النتائج». نيويورك، 2001. ص 04.

(2)- دوناتو رومانو؛ الاقتصاد البيئي والتنمية المستدامة. دمشق: المركز الوطني للسياسات الزراعية (NAPC)، 2003.
ص 54.

– أنها تنمية تستند على التعاون بين الأفراد في تحقيق أهدافها المشتركة عبر أجيال عدة، مع مراعاة الحفاظ على المحيط الحيوي في البيئة الطبيعية بعناصرها الأساسية كالهواء، الماء، التربة والموارد الطبيعية، وما الإنسان إلا وسيلة لتكريس تنمية مستدامة عبر بيئة طبيعية ملائمة.[2]

تأسيسا على ذلك يمكن إدراج التعريف الإستناجي التالي:

« **التنمية المستدامة** هي عملية واعية ودائمة، موجهة وفق إرادة مستقلة من أجل إحداث تغييرات اقتصادية سياسية، اجتماعية، ثقافية، بيئية تسمح بتحقيق تصاعد مكرر لقدرات المجتمع وتحسين مستمر ومتواصل لنوعية الحياة فيه ».

المطلب الثالث: المصطلحات ذات الصلة بمفهوم التنمية المستدامة

تم تخصيص هذا المطلب بغية توضيح وجه الشبه والتداخل بين بعض المفاهيم التي تبدو للوهلة الأولى أنها جد متقاربة من حيث المعنى ومن أبرزها :

أ –**التنمية البشرية :** تعرف وفقا لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي(1990) على أنها :«عملية توسيع الخيارات أمام الأفراد، أهمها أن يحيا الأفراد حياة طويلة وخالية من الأمراض وأن يحصلوا على قدر معقول من التعليم، وأن يكون بوسعهم الحصول على الموارد التي تكفل لهم مستوى معيشي كريم بالإضافة إلى تمتعهم بالحريات السياسية وحقوق الإنسان واحترام الإنسان لذاته ». وهذا

(1) – إيناس بومعرافي ، عمار عماري ؛ « من أجل تنمية صحية مستدامة في الجزائر». مجلة الباحث، العدد: 7، 2010. ص28.

(2)– ماهية التنمية المستدامة. متحصل عليه:www.pdf Factory. com

النوع من التنمية لا يقتصر على مجرد زيادة الدخل؛ فالدخل لا يعتبر إلا خيارا واحدا يحرص الفرد على توفره وإن كان نسبيا فهو أكثر أهمية من الخيارات الأخرى.[1]

كما يمكن تعريف التنمية البشرية وفق تقارير الصادرة عن البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة في عدة نقاط وأهمها: العناية بالغايات الاجتماعية ، اجتثاث الفقر والقضاء عليه، القضاء على البطالة توفير فرص عمل متكافئة للمواطنين، تحسين الدخل القومي، توسيع خيارات الناس بهدف تحسين مستوى معيشتهم وتطوير نوعية حياتهم.[2]

ب -**التنمية الإنسانية:** وهي تختلف عن التنمية البشرية في تعريفها، ويكمن الفرق في المعنى اللغوي. ففي حين تستعمل كلمة البشرية والإنسانية تبادليا في اللغة العربية، يمكن إنشاء تفرقة دقيقة بين الأولى كمجموعة من المخلوقات والثانية كحالة من الوجود البشري، وحين يتصف كائن بشري بالرقي يوسم بأنه إنسان، وهذه التفرقة هي أساس تفضيل استعمال مصطلح التنمية الإنسانية.[3]

أما عن الفروقات التي تميز المصطلحات فتكمن في كون التنمية المستدامة تشمل المعنى المقصود من " التنمية البشرية وكذا الإنسانية ".

ج- **التنمية المستديمة :** بالنسبة للتنمية المستدامة فهي تلك التنمية التي يديم إستمراريتها الناس أو السكان أما التنمية المستديمة فهي التنمية المستمرة أو المتواصلة بشكل تلقائي، غير متكلف. وفي العديد من الدراسات العربية المتخصصة استخدم المصطلحان مترادفين حين يشير بعضهم إلى التنمية

---

(1)-فلاح مبارك وأخرون؛ « إدارة المعرفة ودورها في تحقيق التنمية البشرية المستدامة». مجلة جامعة الأنبار للعلوم القانونية والسياسية، العدد: 05، العراق: 2009. ص 105.

(2)- نفس المرجع والصفحة.

(3)- فتيحة بحرود، عمر سديرة؛ « التنمية البشرية المستدامة كآلية لتفعيل الكفاءة الاستدامية للموارد المتاحة». الملتقى الدولي (جامعة فرحات عباس ، قسم العلوم الاقتصادية، سطيف، 2008). ص 645.

المستدامة وآخرون إلى التنمية المستديمة كترجمة للمصطلح الانجليزي Sustainable Development .

تجدر الإشارة إلى أن مصطلح التنمية المستديمة بصيغة(اسم الفاعل) يعد أكثر دقة من مصطلح التنمية المستدامة لصيغة (اسم المفعول)؛ وذلك من منظور ما يعكسه المعنى اللغوي في كلتا الحالتين أما الأولى فتتسم بالديمومة وهي ترجع إلى قوى دفع ذاتي نابعة من التنمية ذاتها، وهي محدثة بذلك الاستدامة. والاستدامة أي التنمية المستمرة ترجع إلى قوى خارجية(حينما وقع عليها حدث الإدامة من الخارج).[1]

وفي العموم فإن كلاهما يهدف إلى أمر واحد وهو البحث عن أفضل تكوين الفرد والجماعة والمجتمع بشكل منظم.

المطلب الرابع: السياق التاريخي لظهور التنمية المستدامة

حتى نهاية السبعينات من القرن الماضي كان الارتباط بين الرفاه الاجتماعي والسياسات الاقتصادية هو الشغل الشاغل لخبراء الاقتصاد السياسي وعلم الاجتماع لفترة طويلة، وقد عرفت السياسة الاقتصادية على أنها السعي الواعي من أجل تحقيق النمو مقاسا بنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، حيث نوقشت السياسة الاقتصادية كمسألة تتعلق بالاستغلال والاستخدام الأقصى للموارد الاقتصادية للرفع من معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي وفي المؤشرات الجزئية الأخرى الاقتصادية والاجتماعية متجاهلة بذلك الدور الذي تلعبه البيئة كوسط تنفذ فيه هذه السياسات الاقتصادية

(1)- اللجنة العالمية للبيئة والتنمية؛ مستقبلنا المشترك. تر: محمد كامل عارف. مجلة عالم المعرفة، العدد: 142. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1989. ص83.

وبلورة بذلك الدعوة إلى ضرورة الفصل بين ما هو اقتصادي وما هو بيئي حيث كان ذلك واضحا في المناقشات المتعلقة بالبيئة.

وبحلول أواخر السبعينات والثمانينات طغت على المناقشة نظريات تنموية أكثر تقدما وكانت هذه النظريات تنطوي على وجهة نظر أكثر عمقا وشمولا بالنسبة للنمو والتنمية من خلال تحليل أثر السياسات الاقتصادية على المسائل الاجتماعية والبيئية مثل الفقر والتوزيع ضمن الجوانب الاجتماعية، الموارد الاقتصادية والتلوث ضمن الجوانب البيئية.[1]

وتأسيسا على ذلك يمكن التطرق إلى أبرز المحطات التي ساهمت في بلورة مفهوم واضح للتنمية المستدامة:

أ - " نادي روما " والصراع بين المحافظة على البيئة وتحقيق التنمية:

لعل أول فكرة لظهور الاهتمام بالبيئة وبالتالي التنمية المستدامة عندما أنشئ ما أطلق " بنادي روما" سنة 1968 الذي ضم عدد من العلماء من مختلف أنحاء العالم، حيث دعا هذا النادي إلى ضرورة إجراء أبحاث تخص مجالات التطوير العلمي لتحديد حدود النمو في الدول المتقدمة.

في سنة 1972 وتحت عنوان :" وقف التنمية نقطة البدء لهذا المفهوم الجديد للتنمية"، أثار التقرير المزيد من القضايا الجوهرية والمثيرة للجدل بشأن دور السكان ومدى استهلاك الموارد والتلوث البيئي والتكنولوجي، ففي هذا التقرير دق الخبراء ناقوس الخطر في إطار ما يمكن أن ينجم عن الوتيرة المتسارعة للتزايد السكاني وإشكالية استنزاف الموارد وتلوث الطبيعة والضغط على النظام

(1)-عمار عماري ؛ " إشكالية التنمية المستدامة وأبعادها ". ملتقى (جامعة عباس فرحات ، قسم العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، سطيف :[د،ت،ن]). ص 03.

البيئي، حيث أبرزت هذه الدراسة اتجاهات هذه المتغيرات الخمسة وأثرها على الكوكب الأرضي وذلك لمدة ثلاثين سنة.[1]

في نفس السنة وبالتحديد خلال 05-16 جويلية 1972 انعقدت قمة الأمم المتحدة حول " البيئة " في ستوكهولم، عرضت خلالها مجموعة من القرارات الخاصة بالتنمية الاقتصادية التي تدعو إلى ضرورة الربط بين البيئة والمشاكل الاقتصادية، كما طالبت الدول النامية بأن تكون لها الأولوية في التنمية إذا أرادت تحسين البيئة وتفادي التعدي عليها، وبالتالي ضرورة تضييق الفجوة ما بين الدول الغنية والفقيرة.

في عام 1980 برزت "إستراتيجية الحماية الدولية" التي أقرها الاتحاد الدولي لحماية الطبيعة وأهم ما نصت عليه وثيقة الإستراتيجية تأكيدها أن تدمير البيئة لم يعد قاصرا على الدول الصناعية بل تعداه إلى الدول النامية أيضا وبخاصة في حالة ترافق الفقر فيها مع النمو السكاني.

وفي 28 أكتوبر 1982 أقرت الجمعية العامة للأمم المتحدة " الميثاق العالمي للطبيعة" هدفت من خلاله إلى توجيه وتقويم أي نشاط بشري من شأنه التأثير على الطبيعة، مع الأخذ بعين الاعتبار النظام الطبيعي عند وضع الخطط البشرية.[2]

ب - مستقبلنا المشترك والترويج لمفهوم التنمية:

أول من أشار إلى مفهوم التنمية المستدامة بشكل رسمي هو تقرير يحمل عنوان" مستقبلنا المشترك " الصادر عن اللجنة العالمية للتنمية والبيئة في عام 1987 بصدور تقرير "برند تلاند "

---

(1)- باسل البستاني؛ جدلية نهج التنمية البشرية المستدامة منابع التكوين وموانع التمكين. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2001. ص 46.

(2)- نفس المرجع والصفحة.

" Brundtland Report " جاعلا التنمية المستدامة قضية دولية تشكل هدفا للدول الصناعية والنامية على حد سواء، وكانت رسالة هذا التقرير الدعوة إلى مراعاة الموارد البيئية وتلبية الحاجات المشروعة للناس في حاضرهم من دون الإخلال بقدرة النظم البيئية على العطاء الموصول لتلبية حاجات الأجيال المستقبلية.[1]

ج – قمة الأرض والإعلان الرسمي لمفهوم التنمية المستدامة :

عقدت الندوات الفكرية والمؤتمرات المحلية والعالمية بعد أن تأكد بأن الكوكب الأرضي أصبح في خطر حيث بدأت الدعوات تحث على ضرورة إعادة النظر في اتجاهات التنمية الحالية في ظل ما يشهده العالم مثل انفجار المفاعل النووي "تشرنوبيل" وانتباه جماعة الخطر إلى ضرورة الاهتمام بالبيئة. وقد انعقدت قمة الأرض في "ريو دي جانيرو" بالبرازيل، أو ما "يعرف بمؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية" ما بين 03-04 جوان 1992، وقد خصص المؤتمر استراتيجيات وتدابير للحد من التآكل البيئي في إطار تنمية قابلة للاستمرار وملائمة بيئيا، وقد وصل المؤتمر إلى ست نتائج أهمها:

- وضع معاهدة بشأن المسائل ذات الأهمية الكونية.
- إعلان ميثاق الأرض الذي يحدد ويعلن مبادئ تلتزم الشعوب بها في العلاقات فيما بينها ومع البيئة وتؤكد على استراتيجيات قابلة للاستمرار.[2]

(1)- Robert W. Kates, Thomas M. Paris, Anthony A. Seiseroutz ;« What is Sustinable Devlopment ? gools, Indication, Values, and Practic ». Volume 47, Number 3, April 2005. p 10.

(2)- سامية ملكية ؛ دليل الميثاق الوطني للبيئة والتنمية المستدامة. طنجة : مديرية المناهج والحياة المدرسية، 10 جويلية 2009. ص 10.

- وضع جدول أعمال (أجندة) القرن 21 لتطبيق ميثاق الأرض، تحديد آلية تمويل الأنشطة التنفيذية للمبادئ المعلنة خصوصا في الدول النامية التي تفتقر إلى موارد مالية إضافة إلى دمج البعد البيئي في سياساتها الإنمائية.
- إقرار إتاحة البيئة لكافة الدول مع احترام حقوق الملكية الفكرية.
- البحث في مسألة المؤسسات التي ستشرف على عملية التنفيذ.

كما تم في سنة 1997 إقرار "بروتوكول كيوتو" الذي يهدف إلى الحد من انبعاث الغازات الدفيئة والتحكم في كفاءة استخدام الطاقة في القطاعات الاقتصادية المختلفة، وزيادة استخدام نظم الطاقة الجديدة

والمتجددة إضافة إلى زيادة المصبات المتاحة لامتصاص الغازات الدفيئة.[1]

من جانب آخر انعقد في أفريل 2002 مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة في" جوهانسبورغ" بجنوب إفريقيا بهدف التأكيد على الالتزام بتحقيق التنمية المستدامة. وذلك من خلال:

- تقييم التقدم المحرز في تنفيذ جدول أعمال القرن 21 والصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية والبيئة عام 1992.[2]
- استعراض التحديات التي يمكن أن تؤثر في إمكانات تحقيق التنمية المستدامة.
- اقتراح الإجراءات المطلوب اتخاذها والترتيبات المؤسسية والمالية اللازمة لتنفيذها.

---

(1)- برنامج الأمم المتحدة؛ « مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة»، 04 سبتمبر 2002. ص 02.

(2) – عبد الرحمان العايب؛ « التحكم في الأداء الشامل للمؤسسة الاقتصادية في الجزائر في ظل تحديات التنمية المستدامة». أطروحة دكتوراه (جامعة فرحات عباس، قسم العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، سطيف 2011). ص 16.

– تحديد سبل دعم البناء المؤسسي اللازم على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية.

إضافة إلى ما سبق فقد انعقدت في شهر ديسمبر من سنة 2009 قمة" كوبنهاغن" والتي كانت تهدف إلى حشد الدعم السياسي للتوصل إلى اتفاق دولي طموح حول التصدي لظاهرة التغيير المناخي وضرورة خفض الغازات الدفيئة المسببة لظاهرة الاحتباس الحراري. إلى جانب قضايا فرعية أخرى على صلة بمسألة التغيير المناخي في العالم ومعالجة أسبابها بطريقة تتسم بالنزاهة والفعالية. ويكون الاتفاق الجديد بديلا أقوى عن "بروتوكول كيوتو" الذي ستنتهي مرحلته الأولى في عام 2012 ويتعلق بوضع الغازات المسببة للاحتباس الحراري الذي قد تمت مناقشته عام 1997 ودخل حيز التنفيذ قي شهر فيفري 2005.إلا أن النتائج التي جاءت بها القمة بدت مخيبة للآمال وأثارت انتقادات الرأي العام العالمي وكذلك المنظمات العالمية المدافعة عن البيئة؛ ذلك أنه لم يتوصل زعماء العالم المجتمعين خلال هذه القمة إلى قرارت صريحة حول النقاط التي شملها جدول الأعمال وأهمها:

– عدم وجود مقترحات جادة من طرف كل من الولايات المتحدة وكندا واستراليا والصين بخفض إنبعاثات الغازات لديها.[1]

– عدم التوصل إلى نسبة خاصة بخفض إنبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون بحلول عام 2020 حيث كان من المتفق أن تصل النسبة إلى نحو عشرين في المائة(20 %). فعلى الرغم مما أبدته العديد من دول العالم بشأن وجود هدف عالمي يسعى إلى ضرورة إحداث تخفيضات إجمالية في الإنبعاثات تتراوح ما بين 25 % و 40% بالنسبة للدول الغنية، إلا أن الاتفاق لم يجبر أي دولة بنسبة محددة.

(1)– نفس المرجع والصفحة.

- عدم التوصل إلى تحديد مبلغ المساهمات المالية التي تمنح للدول النامية خاصة الفقيرة منها، من أجل مساعدتها للتحكم في إنبعاثاتها من غاز ثاني أكسيد الكربون. حيث كان الاتفاق المتوصل إليه يدعو إلى إنشاء آلية تمويل جديدة للمناخ، وإلى الحاجة لتمويل واسع النطاق للبلدان النامية يصل إلى 100 مليار دولار سنويا للسماح لتلك البلدان بحماية غاباتها ووضع اقتصادياتها على مسار تنخفض فيه نسبة الإنبعاثات الكربونية ولمساعدتها في التكيف مع آثار تغير المناخ على الرغم من ذلك فإن آلية تطبيقه بقيت غير واضحة.[1]

(1)- العايب عبد الرحمان؛ مرجع سابق. ص 21.

المبحث الثاني : ركائز وأهداف التنمية المستدامة

المطلب الأول : مبادئ التنمية المستدامة

أفرزت العلاقة الأساسية القائمة بين التنمية من جهة والبيئة من جهة أخرى إلى العديد من المبادئ التي استند إليها مفهوم التنمية المستدامة، والمتمثلة فيما يلي :

أولا: الوقاية والحذر الهدر: يعد أبرز المبادئ التي تسهم في تحقيق التطور– دون شك– وهذا ما يدفع إلى ضرورة تبني مبدأ الوقاية الذي يستند إلى التدرج المرحلي في تصحيح الأخطاء قبل وبعد وقوعها عن طريق الدراسات العلمية الدقيقة لتفادي تدهور المحيط .

ثانيا: مبدأ المشاركة الشعبية: تستند التنمية المستدامة إلى مبدأ مهم يقر بمشاركة جميع الجهات ذات العلاقة (الحكومة– القطاع الخاص– منظمات المجتمع المدني) في اتخاذ قرارات عن طريق الحوار خصوصا في مجال التخطيط، وكذا وضع السياسات وتنفيذها، لذلك يبرز الاتصال كضرورة لتنظيم مشاركة حقيقية بين المواطنين الذين يشتركون في تحديد قرارات موحدة. [1]

ثالثا: تحديد الأولويات بعناية : اقتضت خطورة مشكلات البيئة وندرة الموارد المالية التشدد في وضع الأولويات وتنفيذ إجراءات العلاج على مراحل، بالاستناد إلى التحليل التقني للآثار الصحية والايكولوجية لمشكلات البيئة والتصدي لها بكل فعالية.

وضمن هذا السياق: تبين سنة 1992 أن التلوث بالرصاص يطفو كأخطر مشكلات البلاد، ما دفع إلى ضرورة ضبط مثل هذا النوع من الكوارث، وكمبادئ أولى لذلك تم التنبيه بخطورة استخدام

---

(1)– عثمان محمد غنيم، ماجدة أبو زنط؛ التنمية المستديمة فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها. عمان: دار صفاء 2006. ص 16.

البنزين الذي يحتوي على مادة الرصاص. حيث تعمل قرابة خمسين دولة على تحديد الأولويات بمشاركة الجميع.[1]

رابعا: الاقتصاد في استخدام القدرات الإدارية والتنظيمية: من خلال العمل على تنفيذ سياسات أكثر تنظيما وقدرة، مثل فرض ضرائب على الوقود ووضع قيود الاستيراد لأنواع معينة من المبيدات الحشرية. في المقابل السعي إلى تفعيل مبدأ الحوافز على المؤسسات الصناعية التي تسعى إلى التقليل من الأخطار البيئية.

وفي هذا الإطار سعت الجزائر- على غرار الكثير من الدول- إلى وضع نظام مفاده تقييم الأداء البيئي من خلال الحملات الرامية إلى إطلاع الرأي العام ونشر الوعي العام بين أوساط المواطنين حول ضرورة التحلي بالثقافة البيئية.

خامسا: تحسين الأداء الإداري المبني على الكفاءة والفعالية: بوسع المديرين الفاعلين والبارعين تحقيق تحسينات كبيرة في البيئة بأدنى التكاليف، وكمثال على ذلك: بإمكان أصحاب المصانع خفض نسبة التلوث (الهواء والغبار) من 80% إلى 60% بفضل تحسين تنظيم المنشآت من الداخل، وعلى مستوى الجزائر فقد أدت المساعدات الفنية إلى تحسين أداء مصانع الصلب وتحويل أدائها من أسوأ إلى أفضل أنواع الأداء التي تمارس في العالم النامي.[2]

سادسا: العمل مع القطاع الخاص: ينبغي التعامل بجدية وموضوعية مع القطاع الخاص باعتباره عنصرا أساسيا في العملية الاستثمارية، وذلك من خلال تشجيع التحسينات البيئية للمؤسسات وإنشاء

---

(1)- صالح لخضاري ، سليمان كعوان ؛ « دور اقتصاد البيئة في تحقيق التنمية المستدامة»، ملتقى (جامعة 20 أوت 1955، قسم العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، سكيكدة، أكتوبر 2008). ص 118.

(2)- أنجدرو سيتر؛ « المبادئ العشرة للبيئة الجديدة ». مجلة تمويل التنمية، [د.م،ن]: [د.د.ن]، ديسمبر 1996. ص 06.

نظام " الإيزو" الذي يشهد بأن الشركات لديها أنظمة سليمة للإدارة والبيئة معا. إضافة إلى توجيه التمويل الخاص صوب أنشطة تسهم في تحسين البيئة مثل: إنشاء مرافق معالجة النفايات وتحسين كفاءة الطاقة.

ضمن هذا السياق تجدر الإشارة إلى المبادئ التي أشار إليها الدين الإسلامي للتنمية المستدامة من خلال التركيز على مبدأ العدالة والحرية، التكافل الاجتماعي، أما الإنسان فهو الكائن المستخلف في هذه الأرض ولذا وجب عليه المحافظة عليها وتنمية بيئته في جميع المناحي: اقتصاديا، اجتماعيا، سياسيا وثقافيا في إطار أبعاده الروحية والأخلاقية والحضارية.

باختصار يمكن القول أن أسس التنمية المستدامة قد بدت وبجلاء في المنظور الإسلامي في النقاط التالية:

1 +الإنسان هو محور التنمية وحامل الأمانة من خالقه لأنه مستخلف في هذه الأرض، كما له حق الاستفادة واستغلال الموارد لمدة محدودة، دون حق ملكيتها، قال تعالى: " ولكم في الأرض مستقر ومتاع إلى حين".[1]

2 -محدودية الانتفاع بالموارد حيث تعطي الحق للأجيال القادمة للاستفادة من تلك الموارد.

3 -الطبيعة بما فيها من موارد سخرها الله سبحانه وتعالى للإنسان من أجل تلبية حاجياته وصون توازنها البيئي.

(1)-الآية 24، سورة الأعراف.

المطلب الثاني: أهداف التنمية المستدامة

تسعى الدول من خلال تبني التنمية المستدامة تحقيق مجموعة من الأهداف المرجوة أهمها:

أولها: تطوير اقتصاد سوق تنافسي وفعال يعتمد على المعلومات والتكنولوجيا المتطورة: وذلك بتشجيع استخدام تكنولوجيا المعلومات كأداة عملية وهامة لتطوير القطاعات المختلفة من خلال:

- دعم المؤسسات الصناعية بالاستثمارات الفنية وإعداد برامج متكاملة لرفع كفاءة أداء الجهاز الإداري للدولة وذلك بالتطوير المؤسسي لجميع الوحدات الإدارية، بما يحقق إعداد وتأهيل وتمكين الكوادر في إطار تنمية الموارد البشرية. من خلال ترسيخ مفاهيم النزاهة والشفافية وكذا العدالة واحترام مبدأ تكافؤ الفرص داخل الجهاز الإداري. [1]

ثانيها: الحفاظ على معدل نمو صناعي عالمي مع الحفاظ على البيئة والموارد الطبيعة: وذلك بنشر تكنولوجيا الإنتاج الأنظف والاستناد إلى الدراسات والخطط القطاعية والمكانية لإعادة توطين المصانع المتسببة في التلوث، إضافة إلى تحسين التوافق والتعاون بين الجهات الحكومية المسؤولة على تطبيق القوانين واللوائح البيئية بغية الحفاظ على التنوع البيولوجي وتعظيم الإنتاجية للنظم الإيكولوجية.

وكذلك تأسيس قاعدة بيانات شاملة لجميع المعلومات الخاصة بمواقع الأنشطة الصناعية في المناطق الصناعية الجديدة ووضع حوافز للمستثمرين في المناطق الصناعية. من خلال تيسير إجراءات استخراج التراخيص وبناء المجمعات الصناعية المتخصصة وهذا خارج المناطق السكانية

---

(1)- محمد علي الأنباري؛ الإطار المفاهيمي للبيئة والتنمية المستدامة والاجراءات المطلوبة دوليا ومحليا.العراق: جامعة نابل، [د، ت، ن]. ص 03 .

بالإضافة إلى نشاط مناطق صناعية متخصصة مثل أنشطة المسابك، الغزل والنسيج بما يتماشى مع مخططات التنمية العمرانية.[1]

ثالثها: زيادة المخرجات الزراعية للوصول إلى القدر المناسب من الاكتفاء: في إنتاج الغذاء بالدرجة الأولى مع العمل على خفض تأثيرات الزراعة على البيئة والموارد الطبيعية من خلال: زيادة الإنتاج الزراعي بنسبة تزيد عن نسبة الزيادة السكانية، بالإضافة إلى رفع كفاءة استخدام مياه الري باعتماد التحويل التدريجي للري من نظام الري السطحي إلى أساليب الري الحديثة، وتكثيف البحث العلمي في مجال تحلية المياه.[2]

- زيادة كفاءة إنتاجية المحاصيل المختلفة بالاستخدام المكثف لبرامج الإرشاد الزراعي والتدريب وكذلك إتباع مبدأ التعليم الحقلي بتشكيل فريق دائم من رواد المزارعين بغية تجسيد فكرة الزراعة المستدامة والحفاظ على البيئة.
- تحقيق استغلال واستخدام عقلاني للموارد.
- تحقيق نمو اقتصادي مستديم يحافظ على الرأسمال الطبيعي ويحقق أهداف التنمية الاقتصادية المستدامة بصورة تؤكد المساواة في تقاسم الثروات بين الأجيال المتعاقبة.[3]

---

(1)- السعيد دراجي؛ « التنمية المستدامة من منظور الاقتصاد الإسلامي»، ملتقى (جامعة قاصدي مرباح، قسم العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، ،ورقلة، نوفمبر 2012). ص09.

(2)- اللجنة الوطنية للتنمية المستدامة؛ وثيقة إطار الإستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة ومنهجية إعداد المؤشرات لها –نحو إستراتيجية وطنية للتنمية المستدامة.مصر: رئاسة مجلس الوزراء،[د، ت، ن]. ص 14.

(3) – إلياس عجابي؛ « فعالية التنمية المستدامة كنموذج بديل للنماذج الاقتصادية الأخرى» .الملتقى الدولي(جامعة المسيلة، قسم العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، 2009). ص 06.

المطلب الثالث: مستويات التنمية المستدامة

تم تخصيص هذا المطلب لتوضيح أبرز المستويات التي تميز التنمية المستدامة، بدءا بالاستدامة الضعيفة، ثم الاستدامة القوية يليه الاستدامة المنطقية:

أ –الاستدامة الضعيفة:

تكون الاستدامة ضعيفة عندما يقع التوسع على حساب الموارد البيئية أي وقوع الحقل الايكولوجي ومجال النشاطات الإنسانية ضمن دائرة النشاطات الاقتصادية، وبالتالي فإن هذه الأخيرة ستنمو بشكل متسارع على المدى البعيد، بالإضافة إلى ذلك فهي مبنية على فكرة بسيطة تقوم على أن رأس المال الطبيعي يمكن استبداله مع مرور الزمن برأس المال التكنولوجي أو المالي على اعتبار أن أنماط رأس المال (الطبيعي، الاجتماعي، البشري، المالي، التكنولوجي...) تعد بدائل لبعضها البعض على الأفضل بالنسبة لمستويات الأنشطة الاقتصادية الحالية والموارد المتاحة.[1]

ب الاستدامة القوية:

تبرز الاستدامة القوية للتنمية عند النشاطات الاقتصادية ضمن مجال النشاطات الإنسانية والتي بدورها تمتد لتقع في دائرة الايكولوجيا(البيئة)، وبالتالي فإن تلك النشاطات الاقتصادية ستنمو بشكل متضائل ولن يستمر نموها على المدى البعيد إذا ما تم الإضرار بشكل كبير بالطبيعة التي تمدها بالموارد المادية والطاقوية.

فالاستدامة القوية بذلك تتمثل في الحفاظ على المكونات المختلفة لرأس المال في مستواه الأصلي كل على حدا، فهي تفرض فكرة الإحلال بين مختلف أشكال رأس المال (بشري، طبيعي، مالي

---

(1)– نوزاد عبد الرحمان العيتي، حسن إبراهيم المهندي؛ التنمية المستدامة في دولة قطر: الإنجازات والتحديات. [د،م، ن]: اللجنة الدائمة للسكان، 2008. ص 20.

تكنولوجي...). ووفقا لهذا الافتراض فإن مكونات رأس المال المختلفة تعد مكملة لبعضها البعض وليست بدائل. فعلى سبيل المثال: حصيلة بيع البترول لابد وأن تستثمر في مجالات الطاقة الأخرى وتطويرها للحصول على إنتاج مستديم من الطاقة.[1]

ج- الاستدامة المنطقية: يتطلب هذا النمط من الاستدامة بالإضافة إلى الحفاظ على رأس المال الكلي عند مستواه الأصلي الاهتمام بكل مكون من مكونات رأس المال سواء كانت طبيعية وبشرية واجتماعية ومن صنع الإنسان. فمثلا يمكن استهلاك البترول طالما تستخدم الحصيلة في الاستثمار في مكون آخر(رأس المال البشري مثلا) كذلك يجب العمل على تحديد المستويات الحرجة لكل مكون من مكونات رأس المال والتي يمكن أن يؤدي تعديلها إلى ظهور مشكلة عدم القدرة على الإحلال .

المطلب الرابع: مؤشرات قياس التنمية المستدامة

هناك عدة مؤشرات تتنوع حسب المجالات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والبيئية وهي كالتالي:

1 **المؤشرات الاجتماعية والسياسية :** تختلف مؤشرات لقياس التنمية المستدامة نذكر منها:

أولا-المساواة الاجتماعية: تشير إلى المساواة في توزيع الموارد وإتاحة الفرص واتخاذ القرارات حيث تتضمن فرص الحصول على العمل والخدمات العامة الصحية والتعليمية... ويتم قياس المساواة الاجتماعية من خلال:

- **الفقر :** ويقاس عن طريق حساب نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر، ونسبة السكان العاطلين عن العمل(في سن العمل) وهناك عدة مؤشرات لقياس الفقر في مقدمتها:

---

(1)- عبد الله بن جمعان الغامدي؛ «التنمية المستدامة بين الحق في استغلال الموارد والمسؤولية عن حماية البيئة» المملكة العربية السعودية: جامعة الملك سعود متحصل عليه: www.docs.ksu.edu.sa/pdf

أ -**مقياس الدخل:** يمكن من خلاله التفرقة بين الفقراء وغير الفقراء أو ما يعرف " بخط فقر المطلق" الذي يعبر عن إجمالي تكاليف سلة من السلع تعد أساسية لاحتياجات الفرد، سواء الغذائية أو غير الغذائية، في حين ما يعرف " بخط الفقر المدقع " التي يشير إلى أدنى تكلفة لسلة غذائية رئيسية يصعب من دونها البقاء على قيد الحياة فترة من الزمن، بينما يفسر " خط الفقر النسبي" نسبة المتوسط الحسابي لمعدلات الدخل على مستوى الفقر.

ب -**شدة الفقر:** يشير هذا المصطلح إلى مدى التفاوت الموجود بين الفقراء؛ بمعنى آخر أنه يتضمن توزيع المنافع لأفراد المجتمع تحت " خط الفقر" أي بين الفقراء والأشد فقرا.

ج -**الفقر النسبي:** يشير إلى نسبة السكان الذين يقل دخلهم عن خط الفقر.

د -**فجوة الفقر :** تحدد بمقدار الدخل الذي يتطلب أن ينفقه الفرد للوصول إلى خط الفقر. حيث يتم على مستوى المجتمع عن طريق حساب حجم الفجوة بين دخول الفقراء، وخط الفقر على المستوى الكلي كنسبة إلى إجمالي الناتج المحلي، ويعبر ذلك عن مدى عمق الفقر في المجتمع ويستخدم لأغراض المقارنات مع مجتمعات أخرى.

- **المساواة في النوع الاجتماعي:** يمكن قياسها من خلال مقارنة معدل أجر المرأة بمعدل أجر الرجل.
- **الصحة العامة:** من خلال إمكانية الحصول على مياه شرب نظيفة وغذاء صحي ورعاية صحية دقيقة حيث يمكن قياس هذا المؤشر عن طريق دراسة :

- **حالة التغذية:** تقاس بالحالات الصحية للأطفال.

- **الوفاة:** تقاس بمعدل وفيات الأطفال تحت خمس سنوات. [1]

(1)-لامية عبيد الله؛ « خدمة النقل الحضري الجماعي وعلاقتها بالبعد الاجتماعي للتنمية المستدامة». مذكرة الماستر (جامعة الحاج لخضر، قسم الاقتصاد والتسيير الخدمات، باتنة، 2011). ص 43.

- **الاصحاح:** يقاس بنسبة السكان الذين يحصلون على مياه شرب صحية ومربوطين بمرافق تنقية المياه.
- **الرعاية الصحية:** تقاس بنسبة السكان القادرين على الوصول إلى المرافق الصحية، ونسبة التطعيم ضد الأمراض المعدية لدى الأطفال.[1]

- **التعليم:** الحصول على التعليم وزيادة فرص التدريب والتوعية العامة. ويقاس بالمؤشرات التالية :

- **مستوى التعليم:** يتحدد عن طريق حساب نسبة الأطفال الذين يصلون إلى الصف الخامس من التعليم الابتدائي.
- **محو الأمية:** ويقاس بنسبة الكبار المتعلمين في المجتمع.

- **السكن والأمن:** توفير السكن المناسب، يتم قياسه بنسبة المساحة المبنية لكل شخص.[2]
- **الأمن:** يقصد به الأمن الاجتماعي وحماية الأفراد من الجرائم ويقاس بعدد الجرائم المرتكبة لكل 100 ألف شخص من سكان المنطقة.
- **السكان:** هناك علاقة بين النمو السكاني والتنمية المستدامة، فكلما زاد معدل النمو السكاني زادت نسبة استهلاك الموارد الطبيعية والنمو الاقتصادي غير المستدام.

---

(1)-نفس المرجع و الصفحة.

(2)- محمد العيد بيوض؛ « تقييم أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في الاقتصاديات المغاربية». رسالة ماجستير(جامعة فرحات عباس، قسم العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، سطيف، 2011). ص 92.

ثانيا-البطالة:

البطالة ظاهرة وجدت في أغلب المجتمعات الإنسانية إلا أن النظرة إلى البطالة بوصفها مؤشرا مهما من المؤشرات الدالة على بداية انحدار النظام الاقتصادي إلى منزلق خطير حيث تنتظره العديد من الآفات والأمراض التي تعمل على إضعاف مناعته الأمر الذي يؤدي إلى ظهور مشاكل اقتصادية واجتماعية وسياسية لا حصر لها، وقد يخرج الوضع عن السيطرة فيما لو تجاهل القائمين على أمر البلاد من التنبه إلى ذلك العارض ودراسته الدراسة التي يستحقها من أجل صون وحماية المنجزات الاقتصادية والاجتماعية التي عمل المجتمع عليها على فترات زمنية طويلة كما نرى أن منظمة العمل الدولية عرفت العاطل عن العمل بأنه: " ذلك الفرد الذي يكون فوق سن معينة بلا عمل وهو قادر على العمل وراغب فيه ويبحث عنه عند مستوى أجر سائد لكنه لا يجده".[1]

أنواع البطالة:

1. **البطالة الإجبارية:** تكون الحكومة مسؤولة عنها وهي من أخطر أنواع البطالة، وتظهر عند عجز الحكومة عن إيجاد الوظائف الكافية للقوى العاملة بالأجر السائد في السوق.
2. **البطالة الاختيارية:** تنتج عن انخفاض الأجور وعدم رغبة المواطن في العمل بهذا الأجر.
3. **البطالة الموسمية:** تحدث في مواسم معينة، أو مثلا هناك مهن تنشط في الصيف وتواجه ركودا في الشتاء والعكس صحيح.

(1)- وليد ناجي الحيالي؛ « البطالة»، دراسة بحثية حول (الأكاديمية العربية المفتوحة، فسم الادارة والاقتصاد الدنمارك،[د.ت.ن]). ص 04.

4 -**البطالة المقنعة:** يعاني منها الكثير من الدول، تشير إلى كثرة عدد الموظفين في مكان العمل دون الحاجة إليهم.[1]

أسباب البطالة: يمكن تلخيص أسباب البطالة فيمايلي:

- تدخل الأجور الدولة في السير العادي لعمل السوق الحر وخاصة في تدخلها لضمان حد أدنى للأجور، إذ أن تخفيض الأجور والضرائب هما الكفيلان بتشجيع الاستثمار، وبالتالي خلق الثروات وفرص العمل.
- التزايد السكاني.[2]
- التزايد المستمر في استعمال الآلات مما يستدعي خفض وتسريح عدد من العمال، ولهذا فإن البطالة تعتبر من أشد المخاطر التي تهدد استقرار وتماسك المجتمعات، وليس بخافي أن أسبابها تختلف من مجتمع لآخر، وحتى أنها تتباين داخل نفس المجتمع من منطقة لأخرى.

وبناءا على ما تقدم أمكن حصر أهم الأسباب التي تقف وراء تنامي ظاهرة البطالة في البلدان العربية في النقاط التالية:

- إخفاق خطط التنمية الاقتصادية في البلدان العربية.
- نمو قوة العمل العربية سنويا.
- انخفاض الطلب على العمالة العربية عربيا ودوليا.

---

(1)- رمزي زكي؛ الاقتصادي السياسي للبطالة، الكويت، عالم المعرفة، 1998. ص 21.

(2)- عبد الرحيم شنيبي؛ « البطالة في الجزائر مقاربة تحليلية وقياسية». المؤتمر الدولي (جامعة أبي بكر بلقايد، قسم علوم التسيير، تلمسان، 2008). ص 10.

الآثار المترتبة عن البطالة:

تشير المعلومات المتوافرة عن مشكلة البطالة في الوطن العربي، أن هذه المشكلة آخذة في التنامي عاما بعد آخر، وأن جميع المعالجات التي رصدت لحل هذه المشكلة من قبل الدول العربية باءت بالفشل

وذلك لعدة أسباب مختلفة منها: [1]

- عدم تعاون الدول العربية مع بعضها لحل المشكلة.
- عدم وجود اتحاد أو تكتل عربي مثل الاتحاد الأوروبي لحل هذه المشكلة.
- تباين القدرات المالية والاقتصادية بدرجة كبيرة بين الدول العربية.
- تزايد الخلاف بين الدول العربية أو حتى بين أفراد الدولة الواحدة.

أما مؤشرات قياس التنمية المستدامة في جانبها السياسي فيمكن حصرها في مؤشرين:

أولا: مؤشر الحكم الراشد:

يعتبر الحكم الراشد انعكاس لتطورات حديثة تجلت في التغيير الذي طرأ في طبيعة دور الحكومة من جهة والتطورات المنهجية والأكاديمية من جهة أخرى إذ طرح المفهوم في سياقات اقتصادية سياسية وثقافية وتأثر بمعطيات أخرى داخلية ودولية، [2] ويستخدم مفهوم الحكم الصالح Good Governance منذ عقدين من الزمن من قبل مؤسسات الأمم المتحدة لإعطاء حكم قيمي على ممارسة السلطة السياسية لإدارة شؤون المجتمع باتجاه تطوري وتنموي أي أن الحكم الصالح

(1)– محمد حسن عبد القوي؛ البطالة المشكلة والعلاج. البحرين: مركز الإعلام الأمني،[د.ت.ن]. ص 04.

(2)– سلوى الشعراوي جمعة وآخرون؛ إدارة شؤون الدولة والمجتمع. القاهرة: مركز لدراسات واستشارات الإدارة العامة 2001. ص 04.

هو الحكم الذي يقوم به قيادات سياسية منتخبة وكوادر إدارية ملزمة بتطوير موارد المجتمع وتحسين نوعية حياة المواطنين ورفاهيتهم برضاهم وعبر مشاركتهم ودعمهم.[1]

لقد تطور المفهوم فأصبح مؤشر دراسي ليهتم بالمشاركة، المساءلة، الشفافية والتنمية الإنسانية والتنمية المستدامة.

آليات الحكم الراشد: لقد أسست المنظمات العالمية النشطة في مجال تقييم الدول على أساس قوتها من ضعفها، ومن بين أهم الآليات التي تعتمدها في هذا الشأن ما يلي:

1 **المشاركة:** وتعني حق الرجل والمرأة معا في إبداء الرأي في المجالس المنتخبة محليا ووطنيا ويتطلب عنصر المشاركة توفر حرية تشكيل الجمعيات والأحزاب والحريات العامة والانتخابات والهدف من كل هذا هو السماح للمواطنين بالتعبير عن أرائهم واهتماماتهم لترسيخ الشرعية.

2 **حكم القانون:** ويعني سيادة القانون كأداة لتوجيه سلوك الأفراد نحو الحياة السياسية بهدف منع تعارض مهام المسؤولين فيما بينهم وبين المواطنين من جهة أخرى ووضوح القوانين وانسجامها في التطبيق.

3 **الشفافية:** تقوم الشفافية على التدفق الحر للمعلومات، وعلى أن تنفتح المؤسسات والعمليات المجتمعية مباشرة للمهتمين بها وأن تتاح المعلومات الكافية لتفهمها ومراقبتها.[2]

4 **الاستجابة:** يجب أن تسعى المؤسسات والعمليات المجتمعية لخدمة جميع من لهم مصلحة فيها.

---

(1)– بومدين طاشمة؛ «الحكم الراشد ومشكلة بناء قدرات الإدارة المحلية في الجزائر». ملتقى (جامعة بوبكر بلقايد، قسم الحقوق ، تلمسان، [د،ت، ن]). ص07.

(2)–سامي الطوخي؛ اللامركزية المجتمعية مدخل التمكين والتنمية المحلية المستدامة.[د،م، ن] : أكاديمية السادات للعلوم الإدارية. [د،ت، ن]. ص 07.

5 **بناء التوافق:** يعمل الحكم الصالح على التوفيق بين المصالح المختلفة للتوصل إلى توفق واسع ما يشكل أفضل مصلحة للجماعة.

6 **المسألة:** يخضع صانع القرار في الأجهزة المحلية لمساءلة المواطنين والأطراف الأخرى ذات العلاقة.

7 **الفعالية والكفاءة:** تنتج المؤسسات والعمليات نتائج تشبع الاحتياجات مع تحقيق أفضل استخدام للموارد أي يغطي الاستخدام المستدام للموارد الطبيعية وحماية البيئة.(1)

8 **الرؤية الإستراتيجية:** يمتلك القادة والجمهور منظورا واسعا للحكم الصالح والتنمية الإنسانية ومتطلباتها، مع تفهم السياق التاريخي والثقافي والاجتماعي المركب لهذا المنظور.

9 **محاربة الفساد:** إن الحكم الديمقراطي القائم على التعددية الحزبية وتداول السلطة يحول دون استفراد حزب سياسي ما بالقوة والنفوذ ويجعل الذي في السلطة محل متابعة ورصد ومحاسبة.

وحسب دراسات PNUD والتي تمحورت حول الحاكمية الجديدة لأجل التنمية المستديمة، بحيث استنبط خصوصيات جزئية وكلية للحاكمية الجيدة من خلال العناصر التالية: (2)

- تسيير بالمشاركة.
- تسيير دائم.
- شرعي ومقبول من طرف السكان.
- تسيير شفاف.
- يشجع العدالة والمساواة.

---

(1)- Economic and Social Commission For Asia and the Pacific ; What is good Governance ?. Thailand : United Nations. [S.D.E]. p 03.

(2)- ناجي عبد النور؛« دور منظمات المجتمع المدني في تحقيق الحكم الراشد في الجزائر». مجلة المفكر، العدد الثالث [د،ت، ن]. ص 115.

- قادر على تطوير الموارد وطرق التسيير الجيد.
- يشجع التوازن مابين الأجناس.
- متسامح ويقبل الآراء المخالفة.
- قادر على تعبئة الموارد من أجل تحقيق أهداف اجتماعية.
- يدعم الآليات الذاتية.
- يتطابق مع القانون.
- استعمال عقلاني وفعال للموارد.
- يخلق ويحفز الاحترام والثقة المتبادلة.
- قادر على تحديد حلول وطنية والتكفل بها.
- يضبط أكثر مما يراقب.
- قادر على معالجة المسائل المؤقتة.
- روح المسؤولية وطبيعة التسهيلات.

ثانيا : تمكين المرأة: التمكين مفهوم حديث ظهر في نهاية تسعينات القرن العشرين وأصبح الأكثر استخداما في سياسات وبرامج معظم المنظمات غير الحكومية، وهو أكثر المفاهيم اعترافا بالمرأة كعنصر فاعل في التنمية، وبالتالي فهو يسعى للقضاء على كل مظاهر التمييز ضدها من خلال الآليات التي تعينها على الاعتماد على الذات بتمكينها من ظروفها وفرصها وممارسة حقها في الاختيار وبمدى توفر فرص اعتمادها على نفسها.[1]

(1)- خليل النعيمات؛ تمكين المرأة .[د.م.ن]: الاتحاد العام للجمعيات الخيرية،1998. ص 05.

فالتمكين يهدف إلى خلق سياق تنموي موات للمشاركة والتفاعل يعتمد على تطوير المهارات والقدرات وفرص التطوير الحرفي. كما أنه يعتمد أيضا على تطوير العلاقات الاجتماعية في اتجاه مزيد من التوازن والاستقرار وتعزيز علاقات النوع بعيدا عن التمييز والاهتمام الأساسي بالتمكين الاقتصادي الذي يعد مقدمة ضرورية للتمكين في مجالات عدة منها: [1]

1 -التمكين السياسي:

- نسبة النساء في المجالس المحلية ومراكز اتخاذ القرار وفي مجالس النواب والأعيان.
- نسبة النساء اللواتي سجلن التصويت والانتخاب.

2 -التمكين الاقتصادي:

- التغير في نسبة معدلات التوظيف.
- مشاركة أفراد الأسرة في أعمال البيت ورعاية الأطفال.
- النسبة المئوية للملكية والمصروفات على الصحة والتعليم.
- النسبة المئوية للفرص المتوفرة للمرأة لتطوير قدراتها التقنية كالخدمات الفنية المقدمة من قبل الحكومة أو المصادر غير الحكومية.

3 -التمكين الاجتماعي:

- عدد النساء في منظمات المجتمع المدني .
- مقارنة النساء اللواتي في مواقع اتخاذ القرار بالعدد الكلي للأفراد في المشاريع والدوائر الرسمية وغير الرسمية.

---

(1)-نفس المرجع والصفحة.

-حرية الحركة داخليا وخارجيا بالمقارنة مع الرجال.[1]

كما يشكل موضوع التمكين السياسي للمرأة العربية محور اهتمام المعنيين في مجال التنمية وحقوق الإنسان فالنساء اللواتي يشكلن نصف المجتمع بقين على مدى سنوات طوال " النصف المهمش والتابع " بدل أن يكن " النصف المشارك والفاعل " في إبقاء المجتمع واختيار نوعية الحياة التي يطمح إليها. ومع ازدياد الوعي لسلبيات هذا الوضع على عملية التنمية بمختلف أوجهها أدرجت الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة كما ترى المنظمات الإقليمية هدف إحقاق المساواة بين المرأة والرجل وتمكين المرأة على لائحة الأهداف الإنمائية للألفية.[2]

حيث تعتبر المشاركة السياسية مؤشرا هاما من مؤشرات النمو الاجتماعي وفاعلية الشرائح والفئات المختلفة في المجتمع.

2 -المؤشرات الاقتصادية :

عند رؤية الواقع نجد أن هناك العديد من المؤشرات الاقتصادية والتي سنحاول من خلال هذه الدراسة التطرق أو التركيز على مؤشرين أساسين هما الأمن الغذائي والطاقة البديلة(الشمسية).

أولا: مؤشر الأمن الغذائي

يتمثل الأمن الغذائي للفرد تأمين الحد الأدنى من احتياجاته للغذاء طيلة حياته وعند النظر إلى مفهوم الأمن الغذائي للمجتمع فيكون المقصود بالأمن الغذائي " هو قدرة المجتمع على توفير احتياجات التغذية

---

(1)- كمال عمران؛ « الجدوى الاجتماعية للمشاريع المتناهية الصغر وتأثيرها على النساء في الريف السوري». أطروحة دكتوراه (جامعة سانت كلمنس، قسم العلوم الاجتماعية، دمشق، 2010). ص 88.

(2)- لمياء المبيض بساط؛ « التمكين السياسي للمرأة في مجال تحقيق أهداف التنمية». المؤتمر الدولي التاسع (حول المرأة والشباب في التنمية العربية، جمهورية مصر العربية، القاهرة، 22-24 مارس 2010).ص 02.

الأساسية لأفراد الشعب وضمان حد أدنى من تلك الاحتياجات بانتظام، سواء بإنتاجها محليا أو بتوفير حصيلة كافية من عائد الصادرات يمكن استخدامه لاستيراد ما يلزم لسد النقص في الإنتاج المحلي " .

ونظرا لحيوية وخطورة الأمن الغذائي فإنه يتوجب توفير مخزون استراتيجي كاف من السلع الغذائية يكون رصيدا خصوصا في ضوء الظروف السياسية والاقتصادية، من جهة أخرى فإنه تفاديا لسوء توزيع المخزون الغذائي فإن مفهوم الأمن الغذائي يقترن بحالة توافر الفرص لكل الناس في كل الأوقات للحصول على غذاء كاف لحياة صحية، أو توفير الغذاء الملائم كما ونوعا. [1]

ولتحقيق الاكتفاء الغذائي بالنسبة للدولة فإنها تعمل على إنتاج المتطلبات الغذائية بشكل يكون أكبر من احتياجات السكان الغذائية، مع إمكانية توفر مخزون احتياطي لا يقل عن كفاية حاجة السكان لمدة ثلاثة أشهر على الأقل، بما يتيح مواجهة الظروف الطارئة. وهنا ينبغي الاهتمام بالمنتجات الأقل تكلفة من المنتجات المستوردة. من جهة أخرى فإننا نعتبر أن توفر صادرات زراعية أو غيرها مع الافتقار إلى وفرة المتطلبات الأساسية داخل البلد لا يكون ضامنا للأمن الغذائي. ويكون الأمن الغذائي محققا لأفراد المجتمع عند تطبيق منهجية توزيع الغذاء المتوفر على المواطنين بالكمية والنوعية اللازمة للحياة الطبيعية مع مراعاة التوزيع العادل.

وفي هذا السياق طرحت صيغ عديدة لهذا المفهوم، تختلف اختلافات طفيفة في التفسير، لكن يبدو أن هناك إجماع حول المبادئ الأساسية للأمن الغذائي، ويمكن لهذه المبادئ كما جسدها تعريف البنك الدولي أن تميز على النحو التالي:

1 -التأكد على تحصيل الطعام، وليس على عرضه.

---

(1)- مبروكي الطاهر؛ « دور القطاع الفلاحي في تحقيق الأمن الغذائي في الوطن العربي». مجلة الباحث، العدد 05 2007. ص 15.

2 -التأكد على تحصيل الغذاء من قبل كل الناس متضمنا أن النظرة الإجمالية ليست كافية، وأن وضع الأفراد والمجموعات الاجتماعية المعرضة للخطر يعد أمر بالغ الأهمية.

3 -يشير التعريف إلى وفرة الغذاء، وقدرة الحصول عليه معا.

هذه المبادى: التي يرتكز عليها التعريف مهمة جدا ينبغي وجودها على أرض الواقع لتحقيق مفهوم الأمن الغذائي، فالربط بين تحصيل الطعام وعرضه مهم جدا؛ إذ أنه مربوط بسياسة توزيع المداخيل في المجتمع، وسياسة دعم الأسعار الغذائية، وعدم توفر فئات اجتماعية معينة على مداخيل، يحرمها من الحصول على الغذاء رغم توفره من حيث العرض، وهذا ما يشير إليه البند الثالث في الربط بين الوفرة والتحصيل الفعلي للغذاء.

أما عن مستويات الأمن الغذائي يمكن التمييز بين مستويين للأمن الغذائي:[1]

الأمن الغذائي المطلق: يعني إنتاج الغذاء داخل الدولة الواحدة بما يعادل أو يفوق الطلب المحلي وهذا المستوى المرادف للاكتفاء الذاتي الكامل ويعرف أيضا بالأمن الغذائي الذاتي. ومن الواضح أن مثل هذا التحديد المطلق الواسع للأمن الغذائي توجه له انتقادات كثيرة إضافة إلى أنه غير واقعي. كما أنه يفوت على الدولة معنى إمكانية الاستفادة من التجارة الدولية القائمة على التخصص وتقسيم العمل واستغلال المزايا النسبية.[2]

الأمن الغذائي النسبي: فيعني قدرة الدولة أو مجموعة من الدول على توفير السلع والموارد الغذائية كليا أو جزئيا وضمان الحد الأدنى من تلك الاحتياجات بانتظام. وبناء على هذا التعريف السابق فإن

---

(1)- أحمد جابة؛ « الأمن الغذائي وآفاقه المستقبلية في الجزائر» رسالة ماجستير(جامعة الحاج لخضر ، قسم العلوم الاقتصادية ،باتنة ، 1991). ص02.

(2)- طروب بحري؛ « الأمن الغذائي- المفاهيم والأبعاد- ». مجلة المفكر، العدد السابع[د.ت.ن]. ص 299.

مفهوم الأمن الغذائي النسبي لا يعني بالضرورة إنتاج كل الاحتياجات الغذائية الأساسية، بل يقصد به أساسا توفير الموارد اللازمة لتوفير هذه الاحتياجات من خلال منتجات أخرى، وبالتالي فإن المفهوم النسبي للأمن الغذائي يعني تأمين الغذاء بالتعاون مع الآخرين.[1]

- المقومات الأساسية للأمن الغذائي:

سنتطرق في هذا البحث إلى المقومات الأساسية التي ينبغي الالتفات إليها من أجل تحقيق الأمن الغذائي، وهي مقومات متعاضدة يصعب النظر إلى واحد منها بمعزل عن جميع العوامل الأخرى وهي:

1 **الأمن المائي:** ويتمثل في وفرة المياه المتجددة، وبشكل أساسي العمل على توفير مياه الشرب من مصادر مستقرة، ومن ثم توفير مياه الري والسقاية عبر إقامة السدود وتقنيات نقل المياه والتخزين.

2 **الأراضي الصالحة للزراعة:** وتهتم باستثمار الأراضي الزراعية المتوفرة الصالحة للزراعة وفي حال ندرتها ضرورة العمل على سياسة استصلاح الأراضي مع التشدد والحزم في مكافحة التصحر وحماية الغابات والمحميات الطبيعية والعمل على حملات التشجير وزيادة المساحة الخضراء.

3 **الثروة الحيوانية:** إن الثروة الحيوانية هي مرتكز أساسي لتحقيق الجزء الأهم من المواد الغذائية كاللحوم والألبان وبالتالي نتطرق لمسائل تربية الحيوانات والحفاظ على الأرض الصالحة للمراعي وعلى صعيد الثروة البحرية من الأسماك ومنتجات تنظر إلى وفرة الثروة

(1)- رانية ثابت الدروبي؛ « واقع الأمن الغذائي العربي وتغيراته المحتملة في ضوء المتغيرات الاقتصادية الدولية ». مجلة دمشق، المجلد 26، العدد الأول، 2008. ص 288.

السمكية والبحرية ومنهجيات تربية الحيوانات وتحقيق التناسب بين مكونات الثروة الحيوانية بما يتلاءم مع التغذية المتوازنة للسكان.

4 **قوة العمل:** وهنا توجد أيضا أزمة حقيقية حيث أن عمليات الإنتاج تعاني من مشكلة كبيرة بسبب عدم الرغبة في العمل الزراعي ولأن البعض يأنف من العمل في الزراعة ويفضل الاتجاه إلى العمل المكتبي بين جدران المكاتب، مما يتسبب في هجر الأراضي الزراعية.

5 **الإدارة الرشيدة:** إن إدارة الموارد الغذائية ومنهجية الاستثمار والتخزين هي عامل رئيسي في الحفاظ على الثروة الغذائية وهنا نشير إلى عدة جوانب في إدارة الغذاء تتمثل في منع الهدر ونسج علاقات التبادل والتعاون التجاري والخبراتي المحلي والعالمي. ناهيك عن استخدام التقنيات الحديثة في الزراعة والصناعة الغذائية، مما يؤدي لتطوير الصناعات الغذائية وتطوير المنتج الغذائي عبر استخدام السماد الكيماوي أو طرائق الزراعة العضوية أو توفير المناخ الصناعي كما هو الحال في المزارع البلاستيكية وتطبيق تقانات الري الم توفرة للمياه وسياسة تحسين الاستثمار بالعمل على تحسين الغلاف الأخضر للأرض سواء كان بالتشجير أ و بالغابات والأشجار أو بالبحيرات الصناعية والقنوات المائية.[1]

قضايا الأمن الغذائي على المدى القصير:

يمكن حتى للمشاكل المؤقتة المتعلقة بتيسير الحصول على الغذاء أن تهم ش الفقراء بشكل خطير والذين لديهم القليل مما يمكنهم التفكير في توفيره من النفقات على غير الأغذية عندما ترتفع أسعار الأغذية والذين يفتقرون في كثير من الأحيان إلى مدخرات أو سبل الحصول على الائتمان بما يمكنهم من عبور الأزمة ولدى الحكومات، بغية التعامل مع مشاكل تيسر الحصول على الأغذية في الأجل

(1)- حيدر أحمد عباس؛ « مقومات الأمن الغذائي في الوطن العربي وضمان استمراريتها». ملتقى(جامعة 20 أوت 1955، قسم العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، سكيكدة، 2010). ص 137.

القريب، ثلاثة مناهج عامة متاحة وهي: توفير شبكات أمن اجتماعي، التدخل لتخفيض أسعار الأغذية وكفالة الإمدادات بواسطة الاحتفاظ بمخزونات.[1]

سواء كانت المشاكل قد نجمت عن تغييرات في أسعار الأغذية أم لا. وعلى النقيض، فإن السياسات التي تسعى لتخفيض أسعار التغذية كثيرا ما تكون غير فعالة في معالجة الكثير من مشاكل الأمن الغذائي، مثل تلك الناتجة عن انخفاضات في ناتج الزراعة مبعثها الجفاف على سبيل المثال.

وإجراءات السياسات الخاصة بتخفيض أسعار الأغذية المحلية مثل فرض ضرائب على الصادرات أوتخفيض رسوم الاستيراد الجمركية يسهل تنفيذها من الناحية الإدارية، حيث اتخذ البعض منها كذلك مجموعة من إجراءات تمثلت في :[2]

- إصدار قوانين لدعم الإنتاج الزراعي وإجراء منع تصدير السلع الزراعية وتشديد الوقاية على الأسعار والتعاقد على استيراد القمح بأسعار تفضيلية، أما عن السياسات الإنتاجية والزراعية فقد شهدت خطوات متسارعة نحو خوصصة وتحرير أسعار منتجات القطاع الزراعي في عدد من الدول العربية مثل مصر والأردن والمغرب والجزائر وتونس، وقد أدت هذه الإجراءات إلى اقتصار دور الدولة في وضع خطط ومتابعتها والإسهام في برامج التنمية ومستويات الإنتاجية بجانب التوسع في إنتاج المحاصيل الغذائية الأساسية.

(1)- بلال نطور، هجيرة حلاسي؛ « السياسات التجارية والأمن الغذائي». ملتقى(جامعة 20 أوت 1955، قسم العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، سكيكدة، 2010). ص380.

(2)- بوبكر بعداش؛ « أثر تقلبات أسعار البترول على أزمة الغذاء العالمية». ملتقى (جامعة 20 أوت 1955 ، قسم العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، سكيكدة، 2010). ص324.

الأمن الغذائي في الأجل الطويل:

توقف التحسينات المستدامة في الأمن الغذائي الطويل الأمد إلى حد كبير على القدرة لإحداث زيادات مستدامة في الدخول الحقيقية للأفراد. وسياسات التنمية التي ترفع إنتاجية أصول الفقراء ضرورية لتحقيق هذه الزيادة المستدامة في الدخول. ويمكن أن يساعد تحرير التجارة عريض الأساس في زيادة الإنتاجية والدخول بواسطة كفالة توجيه الاستثمارات إلى الأنشطة الصحيحة والنهوض بالتغيير التكنولوجي. ولكن يجب أن يتماشى تحرير التجارة مع سياسات التنمية بدءا من توفير إطار قانوني ومواصلة العمل من خلال الاستثمارات في السلع العامة، مثل البحث والتطوير، والصحة العامة والبنية الأساسية والتعليم وشبكات الأمان الأساسية لمساعدة الأسر الفقيرة على الإبلاء من الصدمات.[1]

ومن هنا فإن غاية إستراتيجية الأمن الغذائي يمكن إجمالها في تعزيز جهود تحديث الزراعة وتنمية قدرتها الإنتاجية والتنافسية، وتنمية وصيانة الموارد الطبيعية والمحافظة على البيئة بما يكفل تحقيق أهداف الجيل الحالي والأجيال القادمة في إطار متكامل يحقق مصالح الجميع وهذا ما يمكن التعبير عنه بتحقيق التنمية الزراعية المستدامة.

ثانيا: مؤشر الطاقة المتجددة

تتعدد الطاقات المتجددة إنما يمكن التركيز على أهمها وتحديدا الطاقة الشمسية.

أولا: إن التعريف السائد للطاقة هو" القدرة على القيام بعمل ما"[2]، فأيا كان العمل فكريا أو عضليا

---

(1)- عبد الكريم جابر، شنجار العيساوي؛ « أسباب الأزمة الغذائية ودورها في تعميق العجز في التجارة الزراعية العربية». ملتقى (جامعة 20 أوت 1955، قسم العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، سكيكدة، 2010). ص47.

(2)- السيد شوقي السيد؛ « بحث عن الطاقة المتجددة». متحصل عليه من العنوان الإلكتروني:
www.net firms.com/demain-names .

يتطلب لإنجازه كمية من الطاقة. ولقد تطورت مصادر الطاقة، مع تطور وسائل العمل التي ابتكرها الإنسان لسد احتياجاته المختلفة(المادية والمعنوية) على مدى تاريخه الطويل في البداية اعتمد الإنسان على قوته العضلية لإنجاز أعماله اليومية، ثم استخدم الطاقة الحيوانية واستغل حركة الرياح في تحريك السفن ولإدارة بعض طواحين الهواء، كما اعتمد على مساقط المياه في إدارة بعض الآلات البدائية. وعرف الفحم منذ أن اكتشف النار، فاستخدمه الإنسان كمصدر للطاقة في إدارة المحرك البخاري، ثم اكتشف بعد ذلك النفط والغاز الطبيعي وغيرها من مصادر الطاقة الحديثة، وفي عصرنا الحالي ومع التطور الكبير الذي شهدته وسائل الإنتاج، أصبحت مصادر الطاقة في العالم عديدة ومتنوعة منها مصادر ناضبة(تقليدية) وأخرى متجددة أو دائمة.

- **مفهوم الطاقة المتجددة ومصادرها:** تتميز الطاقة المتجددة بقابلية استغلالها المستمر دون أن يؤدي ذلك إلى استنفاذ منبعها، فالطاقة المتجددة هي تلك التي نحصل عليها من خلال تيارات الطاقة التي يتكرر وجودها في الطبيعة على نحو تلقائي ودوري. ونعني كذلك

" بالطاقة المتجددة" الكهرباء التي يتم توليدها من الشمس والرياح والكتلة الحيوية والحرارة الجوفية والمائية، وكذلك الوقود الحيوي والهيدروجين المستخرج من المصادر المتجددة، أما مصادر الطاقة المتجددة تتمثل في:

أ -**الطاقة الشمسية:** إن استخدام الشمس كمصدر للطاقة هو من بين المصادر البديلة للنفط التي تعقد عليها الآمال المستقبلية لكونها طاقة نظيفة، لذلك نجد دولا عديدة تهتم بتطوير هذا المصدر وتضعه هدفا تسعى لتحقيقه. بالنسبة لاستخداماتها فهي عديدة منها: تسخين المياه المنزلية وبرك السباحة والتدفئة والتبريد، كما يجري في أوروبا وأمريكا وإسرائيل. أما في دول العالم الثالث فتستعمل مضخات المياه في المناطق الصحراوية الجافة. وتجري الآن محاولات جادة لاستعمال هذه الطاقة مستقبلا في تحلية المياه وإنتاج الكهرباء بشكل واسع.

وتعتبر الطاقة الفولتية الضوئية الشمسية صناعة عالمية تستقطب رأسمال قدرها 12 مليار دولار، وهي المصدر الرئيسي للطاقة المتجددة التي يتم توزيعها فعليا (المستهلكون الذين يولدون الطاقة الحرارية أو الكهربائية اللازمة لاحتياجاتهم ثم يعيدون الطاقة الكهربائية الفائضة إلى شركات الكهرباء).

ب -**الطاقة الهوائية(طاقة الرياح):** الطاقة الهوائية هي الطاقة المستمدة من حركة الهواء والرياح وتستخدم في تحويل طاقة الرياح إلى طاقة ميكانيكية بشكل مباشر أو يتم تحويلها إلى طاقة كهربائية من خلال مولدات. وقد بدأت الاستفادة من طاقة الرياح في مصر حديثا على شكل وحدات صغيرة لرفع المياه الجوفية على السواحل الشمالية.[1]

ويرتبط اليوم مفهوم الطاقة باستعمالها في توليد الكهرباء بواسطة " طواحين هوائية " ومحطات توليد تنشأ في مكان معين ويتم تغذية المناطق المحتاجة عبر الأسلاك الكهربائية وبالإمكان حسب تقديرات منظمة المقاييس العالمية توليد 20 مليون ميغا واط من هذا المصدر على نطاق عالمي، وهو أضعاف قدرة الطاقة المائية.[2]

يشير التقرير الصادر عن معهد " ويرلدووتش " وهو جماعة ضغط بيئية مقرها واشنطن إلى أن القدرة العالمية على إنتاج طاقة من الرياح زادت من بضعة آلاف ميغا واط في عام 1990 إلى أكثر من 40 ألف ميغا واط في عام 2003، وهو ما يكفي لتغذية 19 مليون بيت في بلدان متقدمة بالكهرباء وتبلغ قيمة المبيعات من طاقة الرياح أكثر من 9 مليارات دولار في العام ويعمل في مجال توليد الطاقة من الرياح أكثر من مائة ألف فرد في العالم.

---

(1)- محمد خميس الزوكة؛ جغرافية الطاقة- مصادر الطاقة بين الواقع والمأمول- . الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية 2001. ص 300.

(2)- السيد شوقي السيد. مرجع سابق.

ج- طاقة الكتلة الحيوية: تكمن أهمية طاقة الكتلة الحيوية في أنها تأتي في المرتبة الرابعة بالنسبة لمصادر الطاقة في الوقت الحاضر، حيث تشكل ما نسبته 14% من احتياجات الطاقة في العالم وتزداد أهمية هذه الطاقة في الدول النامية حيث ترتفع تلك النسبة إلى حوالي 35% من احتياجات الطاقة في تلك الدول، وخاصة في المناطق الريفية.

إن الطاقة الحيوية هي في الأساس مادة عضوية مثل الخشب والمحاصيل الزراعية والمخلفات الحيوانية وهذه الطاقة هي طاقة متجددة لأنها تحول طاقة الشمس إلى طاقة مخزنة في النباتات عن طريق عملية التمثيل الضوئي. وبالتالي وجود طاقة الكتلة الحيوية التي يمكن الحصول عليها بطرق مختلفة من هذه النباتات.

أما مصادر الكتلة الحيوية في الوقت الحاضر هي : مخلفات الغابات والمخلفات الزراعية، استغلال (قطع) أخشاب الغابات بشكل مدروس، فضلات المدن، المحاصيل التي تزرع خصيصا للغابات والحصول على الطاقة منها.

د- طاقة الحرارة الجوفية: الحرارة الجوفية هي طاقات حرارية دفينة في أعماق الأرض موجودة بشكل مخزون في المياه الساخنة أو البخار والصخور الحارة، لكن الحرارة المستغلة حاليا عن طريق الوسائل التقنية المتوافرة، هي المياه الساخنة والبخار الحار. بينما حقول الصخور الحارة مازالت قيد الدرسة والبحث والتطوير. وحتى الآن ليس هناك دراسات شاملة حول حجم ومدى إمكان استغلال هذه الموارد[1] إذ أن نسبة استخدامها لا تزال ضئيلة، وتبقى زيادة مساهمة هذا المصدر في تلبية احتياجات الإنسان رهنا بالتطورات التكنولوجية وأعمال البحث والتنقيب التي ستجرى مستقبلا. وتستعمل هذه

(1)- محمد طالبي، محمد ساحل؛ « أهمية الطاقة المتجددة في حماية البيئة لأجل التنمية المستدامة -عرض تجربة ألمانيا-». مجلة الباحث، العدد 06، 2008. ص 204.

الطاقات لتوليد الكهرباء، كما يمكن استعمالها في مجالات أخرى كالتدفئة المركزية والاستخدامات الزراعية والصناعية والأغراض الطبية، وتجفيف المحاصيل في صناعة الورق والنسيج، وتستخدم الينابيع الساخنة في الجزائر لأغراض طبية وسياحية.[1]

ه- الطاقة المائية: يعود تاريخ الاعتماد على المياه كمصدر للطاقة إلى ما قبل اكتشاف الطاقة البخارية في القرن الثامن عشر حتى ذلك الوقت، كان الإنسان يستخدم مياه الأنهار في تشغيل بعض النواعير التي كانت تستعمل لإدارة مطاحن الدقيق وآلات النسيج ونشر الأخشاب أما اليوم وبعد أن دخل الإنسان عصر الكهرباء، بدأ استعمال المياه لتوليد الطاقة الكهربائية كما نشهد في دول عديدة مثل: النرويج، السويد، كندا والبرازيل، ومن أجل هذه الغاية تقام محطات توليد الطاقة على مساقط الأنهار وتبنى السدود والبحيرات الاصطناعية لتوفير كميات كبيرة من الماء تضمن تشغيل هذه المحطات بصورة دائمة. وتشير التوقعات المستقبلية لهذا المصدر من الطاقة إلى زيادة تقدر بخمسة أضعاف الطاقة الحالية بحلول عام 2020.

3 -المؤشرات البيئية:

قبل التطرق للمؤشرات البيئية نحاول التطرق إلى مفهوم البيئة.

-تعريف البيئة:

لغة: البيئة في اللغة العربية من باء يبوء، بمعنى رجع وإعترف، تعني البيئة أيضا حالة الاستقرار والنزول فيقال تبوأ مكان أو منزلة بمعنى حل، ونزل وأقام.[2]

---

(1)- نفس المرجع و الصفحة

(2)- عارف صالح مختلف؛ الإدارة البيئية- الحماية الإدارة للبيئة-. الأردن: اليازوردي، 2007. ص 30.

أما **اصطلاحا** فنورد بعض التعاريف المختارة فيمايلي:

- البيئة " هي محيط ونظام علاقات في آن واحد "، هذا التعريف يشمل البيئة كنظام بعبارة أخرى العناصر البيئية(البحار، المحيطات، الكائنات الحية...) وهي المدخلات التي تتفاعل فيما بينها عن طريق دورات بيئية مترابطة.
- عرف مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة البشرية الذي انعقد في ستوكهولم عام 1972 البيئة بأنها " رصيد الموارد المادية والاجتماعية المتاحة في وقت ما، وفي مكان ما لاستنتاج حاجات الإنسان وتطلعاته".[1] من هذا التعريف، نستنتج أن مفهوم الوسط البشري يشير إلى المحيط الذي يعيش فيه البشر ويتفاعلون مع عناصر الوسط الطبيعي من أجل إشباع حاجات البشر.

وتأسيسا على ذلك تقاس البيئة بعدة مؤشرات يمكن ذكرها فيمايلي:

- **الغلاف الجوي:** هناك العديد من القضايا البيئية المهمة التي تندرج ضمن إطار الغلاف الجوي وتغيراته منها: التغير المناخي، ثقب الأزون، نوعية الهواء التي يمكن قياسها من خلال:
  - **التغير المناخي:** يتم قياسه عن طريق تحديد انبعاثات ثاني أكسيد الكربون.
  - **ترقق طبقة الأوزون:** يتم قياسه من خلال استهلاك الموارد المستنزفة للأوزون.
  - **نوعية الهواء:** ويتم قياسها بالنظر إلى تركيز ملوثات الهواء أي الهواء المحيط بالمناطق الحيوية ومنه تستطيع تقديم تعريف للتلوث ومصادره.

ومن هذا السياق ينبغي الإشارة إلى الوجه المقابل للبيئة ألا وهو التلوث. الذي عرف على أنه " تدخل الأنشطة الإنسانية في موارد وطاقات البيئة، بحيث تعرض تلك الموارد وطاقات صحة الإنسان

---

(1)- مليكة علقمة، شافية كتاف؛ « الإستراتيجية البديلة لاستغلال الثروة البترولية في إطار قواعد التنمية المستدامة». ملتقى(جامعة فرحات عباس، قسم العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، سطيف، 2008). ص 02.

أو رفاهيته أو المصادر الطبيعية التي تجعلها في وضع يحتمل معه تعرضها للخطر بشكل مباشر أو غير مباشر ". أما أنواعه فهي:

أ -**تلوث الهواء:** عرف المجلس الأوروبي التلوث الجوي بأنه: " يتلوث الهواء عندما تتواجد فيه مادة غريبة، أو عندما يحدث تغيرا هاما في نسب المواد المكونة له، حيث يترتب عليها حدوث نتائج ضارة تسبب مخاطر بيئية.

ب -**تلوث التربة:** يمكن لتلوث التربة أن يأتي من مواد سامة أو خطيرة تخلفها الصناعات إما أثناء عملية الإنتاج أو عن طريق التخلص من النفايات بشكل غير كاف، كما يمكن لتلوث التربة أن يحدث عن نشاطات زراعية أو الترسبات الحمضية.

ج -**تلوث المياه:** تتلوث المياه بسبب عاملين اثنين هما: ندرة المياه والإسراف في استعمالها بالإضافة إلى نواتج الأنشطة الإنسانية خاصة الصناعية منها وهو ما يتوافق مع التعريف التالي: حسب اللجنة القومية للمياه في الولايات المتحدة الأمريكية " تكون المياه ملوثة إذا لم تكن على مستوى كفاءة عالية يجعلها مناسبة لمستوى الاستخدام البشري المضمون، سواء كان ذلك حاضرا أو مستقبلا ".[1]

- **الأراضي:** فالأرض تتكون من البنية الفيزيائية وطبوغرافية السطح، وأيضا من الموارد الطبيعية الموجودة فيها، وحتى المياه التي تحتويها والكائنات الحية التي تعيش عليها ويمكن قياسه من خلال مايلي:

- **الزراعة:** ويتم قياسها بمساحة الأراضي المزروعة مقارنة بالمساحة الكلية، واستخدام المبيدات والمخصبات الزراعية.

---

(1)- بالي حمزة، عمر موساوي؛ « إدماج الغد البيئي في السياسة الصناعية في الجزائر لتحقيق التنمية المستدامة». ملتقى (جامعة فرحات عباس، قسم العلوم الاقتصادية، سطيف، 2008). ص 06.

- **الغابات:** ويتم قياسها بمساحة الغابات مقارنة بالمساحة الكلية للأرض، وكذلك معدلات قطع الغابات.
- **التصحر:** ويتم قياسه من خلال نسبة الأرض المتأثرة بالتصحر مقارنة بمساحة الأرض الكلية.
- **الحضرنة:** ويتم قياسها بمساحة الأراضي المستخدمة كمستوطنات بشرية دائمة ومؤقتة.

- **التنوع البيولوجي:** حماية الحيوانات والنباتات البرية وإنشاء المحميات إن حماية التنوع الحيوي والاستخدام المستدام لعناصره وكذلك الموارد المتجددة الأخرى يعد شرطا لاستدامة التنمية.
- **النفايات الصلبة:** تشكل النفايات الصلبة مصدرا آخر لتلوث الأرض والجو والهواء، وتعتبر النفايات المنزلية مصدرا رئيسيا لتلوث البيئة بسبب طبيعتها السامة، بالإضافة إلى تشويهها لجمال المناظر الطبيعية وهناك العديد من النفايات بأنواعها المختلفة.[1]
- **المياه العذبة:** من أكثر الموارد الطبيعية تعرضا للاستنزاف والتلوث، وتعد أنظمة المياه العذبة من أنهار وبحيرات وجداول من أكثر الأنظمة البيئية هشاشة وتعرض للتأثيرات السلبية أما كمية المياه تقاس من خلال حساب نسبة كمية المياه السطحية والجوفية التي يتم ضخها واستنزافها سنويا بكمية المياه الكلية.

(1)- غنية ابرير؛«دور المجتمع المدني في صياغة السياسات البيئية-دراسة حالة الجزائر-». رسالة ماجستير (جامعة الحاج لخضر، قسم العلوم السياسية، باتنة، 2010). ص 83.

المبحث الثالث: أبعاد التنمية المستدامة

إن مفهوم التنمية المستدامة يتعدى مجرد التوفيق بين البيئة والتنمية، ذلك أن التنمية المستدامة بمعناها الواسع تشمل عدة أبعاد مترابطة كالأبعاد الاجتماعية، السياسية والبيئية، الاقتصادية التكنولوجية والإدارية ولكي تستديم التنمية يتعين أن يكون هناك توازن وتفاعل متبادل وترابط متناغم بين هذه الأبعاد.

المطلب الأول: البعد الاجتماعي والسياسي للتنمية المستدامة

تتميز التنمية المستدامة خاصة بالبعد الإنساني بالمعنى الضيق، والذي يجعل من النمو وسيلة للالتحام الاجتماعي وتحقيق أكبر قدر من المشاركة الشعبية في التخطيط للتنمية، ولابد أنه يشير إلى إنصاف بين الأجيال بمقدار ما هو بين الدول؛ لذا فإن هناك مجموعة من الاعتبارات التي يجب أخذها بعين الاعتبار وهي على النحو التالي:

1 -**تثبيت النمو الديمغرافي:** وتعني العمل على تحقيق تقدم كبير في سبيل تثبيت السكان وهو أمر يكتسي أهمية بالغة ليس فقط لأن النمو المستمر للسكان لفترة طويلة وبمعدلات شبيهة بالمعدلات الحالية أصبح أمرا مستحيلا، بل كذلك لأن النمو السريع للسكان في بلد أو منطقة ما يحد من التنمية المحلية ويقلص من الموارد الطبيعية المتاحة لإعالة كل ساكن.[1]

2 -**أهمية توزيع السكان:** لتحقيق التنمية المستدامة في بعدها الاجتماعي ينبغي- في البداية- التقليل من خطورة عدم التوزيع الأمثل للسكان، وذلك عن طريق التقليل من توسيع المناطق الحضرية حيث أن المدن التي تتميز بتركيز النفايات والموارد الملوثة قد تتسبب في الخطورة

(1)- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛ تقرير التنمية البشرية، 2002. ص02.

المستقبلية على الصحة وتدمير النظم الطبيعية المحيطة، ومن ناحية أخرى النهوض بالتنمية القروية النشيطة للمساعدة على إبطاء حركة الهجرة إلى المدن.[1]

3 -**الاستخدام الأمثل للموارد البشرية:** تنطوي فكرة التنمية المستدامة على الاستخدام الأمثل والكامل للموارد البشرية، وذلك بتحسين مستويات التعليم والخدمات الصحية ومحاربة الجوع، والأهم أن تصل الخدمات الأساسية إلى الذين يعانون من الفقر في المناطق النائية بشكل خاص.

ومن هنا فإن فكرة التنمية المستدامة تعني إعادة توجيه الموارد وتحقيق الاحتياجات البشرية الأساسية كتعلم القراءة والكتابة، توفير: الرعاية الصحية الأولية، المياه النظيفة؛ إضافة إلى العمل على حماية التنوع الثقافي والاستثمار في رأس المال البشري عن طريق تدريب المدربين والعاملين على الرعاية الصحية والفنيين والعلماء بغية الاستمرار في تحقيق التنمية، وكذا السعي إلى تعزيز وعي السكان بالمسؤولية تجاه المشكلات البيئية وضرورة مواجهتها.[2]

4 -**الصحة والتعليم:** إن التنمية المستدامة تتطلب توفير المياه الصالحة للشرب والغذاء الصحي والرعاية اللازمة، وتوفير هذه العوامل في المناطق الحضرية والريفية للبشرية على السواء، وحماية المجموعات الهشة مثل الأطفال وكبار السن من الأخطار الصحية. كما أن التعليم يعتبر من المتطلبات الرئيسية لتحقيق تقدم ملموس في مستوى التنمية المستدامة، حيث أنه عامل رئيسي يحصل عليه الناس لتحقيق النجاح في الحياة، وتحقيق التقدم والرقي، ذلك أنه لا وجود لتنمية مستدامة دون تعليم، ولذا يجب توفير كل الإمكانيات لتحقيق التعليم المستدام من

---

(1)- راشي طارق؛ «الاستخدام المتكامل للمواصفات العالمية(الايزو) في المؤسسة الاقتصادية لتحقيق التنمية المستدامة». رسالة ماجستير(جامعة فرحات عباس، العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، سطيف، 2011). ص 25.

(2)- نفس المرجع والصفحة.

الناحية الكمية والنوعية، يشمل العناصر الآتية:

- تعليم يمكن الدارسين من اكتساب ما يلزم من تقنيات ومهارات وقيم ومعارف.
- تعليم يدخل في منظوره التعلم مدى الحياة.
- تعليم يضمن تفتح كل شخص تفتحا متوازنا.
- تعليم بعض المواطنين يتحملون مسؤولياتهم، ويشجع على الديمقراطية من حيث يمكن الأفراد والجماعات من التمتع بكل حقوقهم إلى جانب قيامهم بجميع واجباتهم.[1]
- ضمان الإتاحة الكافية للتعليم للجميع من أجل حياة منتجة.[2]

أما على المستوى السياسي فيمكن التركيز على **الأسلوب الديمقراطي في إدارة الحكم**؛ حيث تتيح فكرة التنمية المستدامة مشاركة الأطراف الذين تمسهم القرارات السياسية في التخطيط لها. إضافة إلى تكريس الديمقراطية في اختيار الهيئات والسلطات والمجالس التي تمثل جميع السكان؛ وذلك لسبب وجيه وهو أن جهود التنمية المستدامة التي لا تشرك الأفراد كثيرا ما يصيبها الإخفاق، وفي هذا الإطار يبرز **النمط التشاركي** في إدارة عملية التنمية أو ما يعرف بـــ **الحكم الراشد.**

وكذلك على المستوى السياسي: تبرز أهمية دور المرأة حيث تلعب المرأة دورا جد خاص، ففي كثير من البلدان النامية تقوم النساء بتدبير كل شؤون المنزل، ويعتنون بالبيئة المنزلية مباشرة فالمرأة بعبارة أخرى هي المدير الأول للموارد البيئية في المنزل والمسؤول الأول عن الأطفال، وبالرغم من الدور الكبير الذي تلعبه المرأة فإنها في الكثير من الأحيان تعاني التهميش وخاصة في مجال التعليم إن

---

(1)- منشورات إعلامية لليونسكو؛ « التعليم من أجل التنمية المستدامة». متحصل عليه :www. Unesco.org

(2)- لامية عبيد الله؛ مرجع سابق. ص 35.

تعليم المرأة من شأنه أن يعزز دورها في تحقيق التنمية المستدامة فمثلا قد يزيد من قدرتها على التعامل مع الوسائل الطبية الحديثة في مجال تحديد النسل.[1]

المطلب الثاني: البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة

يستند هذا البعد إلى المبدأ الذي يقتضي زيادة رفاهية المجتمع إلى أقصى حد وكذا القضاء أو التقليل من نسبة الفقر من خلال الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية والعمل على خفض استهلاك الطاقة والموارد الطبيعية.

ضمن هذا السياق يمكن تحديد النقاط التالية والتي تندرج تحت البعد الاقتصادي:

1 **العمل على الحد من التفاوت في المداخيل:** تعنى التنمية المستدامة بإعادة توزيع الأراضي على الفقراء وكذا المهندسين الزراعيين العاطلين عن العمل، والسعي إلى تقديم القروض إلى القطاعات الاقتصادية من أجل دعم المشاريع الصغيرة وخلق فرص الوظائف للفئات التي تمثل الأغلبية الفقيرة.[2]

2 **السعي إلى تقليص تبعية البلدان النامية:** وهذا في ظل الانفتاح الدولي الذي استغل من طرف الدول المتقدمة التي تتحكم في الأسواق العالمية، حيث تقوم بخفض استهلاك الموارد الطبيعية مع انخفاض في نمو صادرات المنتجات من طرف الدول النامية مما يحرم هذه الدول من إيرادات هي بحاجة ماسة إليها.أما إذا حققت هذه الأخيرة إكتفاء ذاتي وسعت إلى توسيع

---

(1)- مشري محمد ناصر؛ « دور المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة». رسالة ماجستير (جامعة فرحات عباس ، قسم العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، سطيف، 2011). ص 55.

(2)- عبد القادر بلخضر؛ « إستراتيجية الطاقة وإمكانية التوازن في ظل التنمية المستدامة». رسالة ماجستير (جامعة البليدة، قسم العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، 2005).ص98.

تعاونها الإقليمي وتجارتها بشكل نشط فيما بينها فإن ذلك سيؤدي إلى تحقيق استثمارات ضخمة في رأس المال البشري مع توسع في الأخذ بالتكنولوجيا المحسنة.

3 **تقليص الإنفاق العسكري:** شهد الإنفاق العسكري المتبع من قبل الدول نموا خطيرا حين أضحى من أولويات الاقتصاد في البلدان المتقدمة أو المتخلفة على السواء، ما انجر عنه تراجع كبير لاقتصادات الكثير من الدول على حساب مجالات أخرى. وفي إطار السعي إلى تكريس التنمية وتحقيق استدامتها فإن هناك جهود كبيرة للحد من هذا الإنفاق، وفي المقابل العمل بجدية نحو توجيه الاهتمام إلى تحقيق تنمية إنسانية تشترك فيها جميع الدول على السواء دون ازدواجية المعايير.[1]

4 **الاستخدام الكفء للطاقة على الصعيد المنزلي:** من خلال استعمال أجهزة أكثر اقتصادا للطاقة إضافة إلى تسهيل نقل التكنولوجيات الحديثة في مجال حفظ الطاقة.[2] .

المطلب الثالث: البعد البيئي للتنمية المستدامة

يكمن جوهر البعد البيئي بالدرجة الأولى في الاهتمام بالاستخدام الأمثل والعقلاني للطاقة والاقتصاد في الموارد غير المتجددة(كالبترول، الفحم، المعادن)، إضافة إلى التنبؤ لما قد يحدث للنظم الايكولوجية التي تشمل المناخ، التنوع البيولوجي، المحيطات، الغابات... حيث أنه في إطار التنمية المستدامة تضع كل الأنشطة الاقتصادية بصورة رئيسية مبدأ الاحتياط والوقاية جراء تحقيق التنمية عن طريق الأخذ في الحسبان كمية ونوعية المصادر الطبيعية المتاحة على الكرة الأرضية وكيفية عقلنتها

(1)- حميدوش علي؛ « التنمية المستدامة». ملتقى (المركز الجامعي المدية،قسم العلوم الاقتصادية، 7 جوان 2006). ص 07.

(2)- عمار عماري؛ مرجع سابق.ص 12.

ذلك أن عامل الاستنزاف البيئي يعد أحد العوامل التي تتعارض مع مبادئ التنمية المستدامة، ويمكن إجمال البعد البيئي في النقاط التالية:

1 -**ضرورة الحفاظ على المحيط المائي:** للنظم البيئية- المائية- علاقات مباشرة وغير مباشرة بحياة الإنسان بداية من مياه تتبخر وتسقط في شكل أمطار ضرورية للحياة على اليابسة، وفي المقابل فقد تقل إمدادات المياه ما يؤدي إلى تفاقم أزمة المياه. وهو ما يدعو إلى ضرورة الاستخدام العقلاني لهذه الثروة- المياه-. ومن المشكلات البيئية الأخرى نجد التلوث المائي عن طريق النفايات الصناعية والزراعية والبشرية، وعليه فإنه في إطار التنمية المستدامة ينبغي صيانة هذا المورد المهم عن طريق الحد من الاستخدامات المبددة وتحسين كفاءة شبكات المياه.[1]

2 **صيانة ثراء الأرض والتنوع البيولوجي:** تتعرض النظم الايكولوجية(الغابات المدارية والساحلية الشعب المرجانية، ... وغيرها من الأراضي الرطبة (ما يقارب 28% من القارات) لتدمير سريع ولأن هذه الأخيرة شديدة الصلة بالإنسان فإن تدهورها أو زوالها يؤدي إلى انعكاسات خطيرة (كانقراض الأنواع الحيوانية والنباتية). وفي إطار تحقيق التنمية المستدامة فمن المهم صيانة ثراء هذه الأراضي ومحاولة وضع خطط تنموية سريعة لتفادي معضلة الانقراض.[2]

---

(1)- زوليخة سنوسي، هاجر بوزيان الرحماني؛ « البعد البيئي لإستراتيجية التنمية المستدامة». ملتقى (جامعة فرحات عباس، قسم العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، سطيف، 2008). ص 128.

(2)-صبري مفيمح ، نور الدين بوعنان ؛ «دور أسلوب الإنتاج الأنظف في تحقيق التنمية المستدامة بالمؤسسة الصناعية – دراسة حالة سونطراك-». ملتقى (جامعة 20 أوت 1955، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير سكيكدة، أكتوبر 2008). ص 320.

3 -**الحد من إتلاف التربة والاستعمال المفرط للمبيدات:** إن الاستعمال المكثف للمبيدات والأسمدة تنجر عنه جملة من المشاكل البيئية: كتدمير الغطاء النباتي بشكل تدريجي، إضافة إلى تلوث المياه (السطحية، الجوفية). وفي ظل تطبيق مبادئ التنمية المستدامة فإن استخدام المبيدات لابد أن يتقيد بضوابط الكم والنوع عند الاستعمال وهي مسؤولية الجميع عن طريق تسخير سياسات بيئية فنية عن طريق استخدام تقنيات زراعية وأساليب ري حديثة للحد من التلوث، وكذلك عدم التبذير في استخدام المياه، باللجوء إلى نظام التدوير كلما أمكن ذلك.[1]

4 -**حماية المناخ من الاحتباس الحراري:** للتصنيع والتكنولوجيا الحديثة آثار سيئة على البيئة، ذلك أن إطلاق الغازات ينجر عنه تغير خطير عند حدوث ظاهرة تساقط المطر(الأمطار الحمضية) أو زيادة نسبة الأشعة فوق البنفسجية، اتساع ثقب الأوزون. ما يستوجب التحرك وبسرعة للحد من هذه الأخطار ومنح فرص للأجيال القادمة للعيش في هذا الكوكب بكل أمان.

وفي هذا الإطار برزت عدة اتفاقيات دولية تحث على ضرورة تحلي البشرية جمعاء بمسؤولية الحفاظ على بيئة نظيفة ومتوازنة، ومن أبرزها "**اتفاقية كيوتو**" التي تدعو للتخلص التدريجي من الموارد الكيميائية المهددة للأوزون كما توضح- الاتفاقية- أن التعاون الدولي الذي يهدف إلى معالجة مخاطر البيئة العالمية هو أمر مستطاع.[2]

5 -**مسؤولية الدول المتقدمة من التلوث ومعالجته:** تقع على الدول المتقدمة مسؤولية خاصة في قيادة فكرة التنمية المستدامة؛ ذلك لأن استهلاكها المتراكم- في الماضي- للطاقات كرس إسهامها بنسب كبيرة في مشكلات التلوث العالمي في مختلف صوره. وما يساعدها على تلافي

---

(1) - نفس المرجع والصفحة.

(2)- خالد مصطفى قاسم؛ إدارة البيئة والتنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة. مصر: الدار الجامعية، 2007. ص 49.

-وبشكل كبير- تلك المخاطر هو الموارد المالية والتقنية الكفيلة بجعلها تحتل مركز الصدارة في استخدام تكنولوجيا أنظف وتحويل اقتصادياتها نحو حماية النظم الطبيعية بالتعاون والتنسيق مع الدول النامية.[1]

المطلب الرابع: البعد التقني والإداري للتنمية المستدامة

وهو البعد الذي يهتم بالتحول إلى تكنولوجيا أنظف وأكفأ تنقل المجتمع إلى عصر يستخدم أقل قدر ممكن من الطاقة والموارد، بحيث يكون الهدف من جملة هاته النظم التكنولوجية إنتاج حد أدنى من الغازات والملوثات، إضافة إلى استخدام معايير تؤدي إلى الحد من تدفق النفايات وإعادة تدويرها داخليا والعمل على دعم النظم الطبيعية بالاستناد إلى تفعيل قوانين البيئة للحد من التدهور البيئي.

ويمكن حصر البعد التقني وكذا الإداري للتنمية المستدامة فيمايلي:

1 **إحراز تقدم هام يعمل على تقليل النفايات الناتجة:** وهي مسؤولية العالم بأسره من خلال تفعيل تكنولوجيا الطاقة المتجددة التي تلغي الحاجة إلى الوقود الحفري.

- العمل على خفض تكاليف التلوث البيئي بشكل كبير من أجل حماية صحة الإنسان مع توفير الرفاهية الاجتماعية والبيئية له في آن واحد.[2]

2 **استخدام التكنولوجيا شرط أن تكون قابلة للتطبيق في المرحلة التي تسبق المناقصة:** ويعني ذلك أن تعمل التكنولوجيا على صيانة البيئة بدل تدميرها ، وهذا من خلال التأييد العام لتطوير تكنولوجيا القطاع الخاص، والعمل كذلك بأن تسفر الابتكارات على فوائد اقتصادية واجتماعية.

---

(1)- ديب رندة، سليمان مهنا؛ « التخطيط من أجل التنمية المستدامة». مجلة دمشق، المجلد 25، دمشق: دمشق الهندسية، 2009. ص 492.

(2)- رعد سامي عبد الرزاق التميمي؛ العولمة والتنمية البشرية المستدامة في الوطن العربي. الأردن: دار الدجلة 2008. ص 80.

إضافة إلى تشجيع استعمال تكنولوجيا أنظف في المرافق الصناعية، وعليه فإنه لتحقيق التنمية المستدامة لابد من إعادة توجيه التكنولوجيا المستخدمة بما يجعلها أكثر ملائمة للبيئة.[1]

وضمن هذا السياق يقع على عاتق الدول النامية السعي إلى استيراد تكنولوجيا نظيفة تسهم في الحفاظ على بيئتها المحلية، وبالأخص عند استقطابها للاستثمارات الأجنبية المباشرة، وأن تعمل باستمرار على تطوير قدراتها الذاتية فيما يتعلق بالتعامل مع التكنولوجيا وذلك بتكريس قدرات ومهارات تقنية تؤمن لها في نهاية المطاف.

- بناءا عليه تبرز أهمية البعد التقني والإداري في تكريس التنمية المستدامة الذي يسهم في تحولها من حيث الكفاءة البيئية وهو ما يضمن تحقيق تنمية على مستوى عادل بالأبعاد:
- **الوطنية:** بين مختلف الطبقات الاجتماعية والمناطق.
- **العالمية:** فيما يخص التوزيع بين الدول الفقيرة والغنية.
- **الزمنية:** من حيث ضمان مصالح الأجيال الحالية والأجيال القادمة(اللاحقة).[2]

ما ينبغي توضيحه- في تحديد أبعاد التنمية المستدامة- أنها تشمل توافقا منظوميا يشمل:

1. **نظام سياسي:** يضمن مشاركة فعالة للمواطنين على حد سواء في اتخاذ القرار.
2. **نظام اقتصادي:** يتمكن من تحقيق فائض بالاعتماد على الذات.
3. **-نظام اجتماعي:** يتوافق مع خطط التنمية وأساليب تنفيذها.
4. **نظام تكنولوجي:** يمكن من بحث حلول لما يواجهه العالم من مشكلات التكنولوجيا ومخلفاتها.

---

(1)- نفس المرجع والصفحة.

(2)- نصر الدين لبال؛ « دور الحوكمة المحلية في إرساء المدن المستدامة »،رسالة ماجستير،(جامعة قاصدي مرباح قسم العلوم السياسية، ورقلة، 2012). ص 22.

5 **نظام إداري:** مرن يملك القدرة على التصحيح الذاتي.

6 **نظام تعليمي:** يدرب على تأصيل البعد البيئي في كل أنشطة الحياة عامة لتكريس تنمية مستدامة تعمل على تحقيق هذه النظم بشكل متناغم ومتزامن.

7 **نظام دولي:** يعزز التعاون وتبادل الخبرات في مشروع التنمية.[1]

(1)- نفس المرجع والصفحة.

خلاصة الفصل :

من خلال ما تم عرضه في هذا الفصل يمكن القول أن التنمية المستدامة- في معناها الواسع- هي التنمية التي تسعى إلى تلبية حاجيات الجيل الحاضر دون المساس بقدرات الأجيال القادمة (مستقبلا). وهو ما أكدته العديد من المؤتمرات والقمم التي بحثت عن المسار التاريخي لهذا المصطلح، حيث حدد مؤتمر: مستقبلنا المشترك وقمة الأرض أسس التنمية المستدامة.

تبرز هذه الركائز في إطار العلاقة القائمة بين التنمية من جهة والبيئة من جهة أخرى، كما تجلت الأهداف التي تنشدها التنمية المستدامة من خلال تحقيق سلسلة من التغيرات الثقافية، الاقتصادية الاجتماعية المتعلقة بالظاهرة التنموية. وبذلك تتجلى الأبعاد المترابطة للتنمية المستدامة وهذا في إطار التفاعل (الأبعاد: الاقتصادية، البيئية، المؤسسية) التي تقاس بها التنمية المستدامة وبيان جوانب القوة والضعف فيها.

كما تعد التنمية المستدامة تنمية ثلاثية الأبعاد المترابطة والمتداخلة في إطار تفاعل يتسم بالضبط والترشيد للموارد، وهي الأبعاد الاقتصادية والبيئية والاجتماعية فضلا عن بعد رابع وهو البعد التقني والإداري (مؤسسي) حيث يمكن القول أن التنمية المستدامة هي التنمية التي تحقق التوازن بين النظام البيئي والاقتصادي والاجتماعي وتساهم في تحقيق أقصى قدر من النمو في كل نظام من هذه الأنظمة الثلاثة دون أن يؤثر التطور في أي نظام على الأنظمة الأخرى تأثيرا سلبيا.

الفصل الثاني: واقع التنمية المستدامة في الجزائر

اهتمت الجزائر منذ حقبة زمنية بالمؤشرات الاجتماعية والبيئية ذات الصلة بالتنمية المستدامة حيث قامت بإنشاء العديد من المؤسسات والأجهزة المهتمة بوضع البرامج والسياسات والإستراتيجيات الهادفة إلى تحقيق الاستدامة بأبعادها المختلفة، وسنت عددا من القوانين والتشريعات بغية تكريس متطلبات التنمية المستدامة والتي أصبحت مطلبا دوليا في ظل التحولات السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي يشهدها المجتمع الدولي.

وفي هذا السياق سوف يتم التركيز على أهم مؤشرات قياس التنمية المستدامة في الجزائر: الاجتماعية والسياسية والاقتصادية ثم البيئية من خلال المؤشر الاجتماعي الذي خصص له مؤشرين الفقر والبطالة، وكذا المؤشر السياسي وقياسه من خلال تمكين المرأة والحكم الراشد أما المؤشر الاقتصادي فسوف يتم قياسه عن طريق الأمن الغذائي والطاقة الشمسية وكذا من أهم مؤشرات التنمية المستدامة والذي حضي باهتمام كبير ألا وهو المؤشر البيئي ويتم قياسه عن طريق تلوث والأمن المائي.

كما سيتم التعرف على البرامج والمشاريع التي قامت بها الجزائر في إطار التنمية المستدامة هذه المشاريع المستقبلية التي تعمل من خلالها الدولة على إبراز مدى قدرتها لتلبية احتياجات الأجيال القادمة.

المبحث الأول: مؤشرات قياس التنمية المستدامة في الجزائر

المطلب الأول: المؤشر الاجتماعي والسياسي لقياس التنمية المستدامة في الجزائر

يبرز كل من الفقر والبطالة كأحد أهم المؤشرات في المجتمع، على اعتبار أن تفاقم هذا النوع من المشاكل يؤثر بشكل كبير على المواطن من مختلف الجوانب سواء كانت التعليمية، الصحية، وحتى الاقتصادية .

تأسيسا على ذلك سوف يتم ضمن هذا العنصر تتبع المراحل التي مرت بها الجزائر وذلك بالتركيز على تفاوت نسبة الفقر مع التركيز على الأسباب المؤدية ومدى انعكاسها على التنمية المستدامة في الجزائر.

أولا- مؤشر الفقر

المرحلة الأولى : 1982- 2002:

بعد أن كان المجتمع مجندا حول: " الصحة للجميع " و" التعليم للجميع " و" العمل للجميع "و" السكن للجميع " وهي مهام تعتمد -كإطار مرجعي لها- على قيم مثل المساواة والتنمية والتقدم الاجتماعي والصناعي؛ قيم تعتبر المساواة النواة المركزية والفاعلة بنهاية المرحلة، ثم الاعتماد على الاستهلاك بدل الإنتاج تحت تأثير الدخل النفطي الذي تضاعف ثلاث مرات ابتداءا من عام 1985 حينما بدأت أسعار النفط بالانخفاض. مما جعل الدخل النفطي عاجزا على تلبية المطالب الاجتماعية المرتفعة باستمرار جراء الزيادة السكانية، والآلة الإنتاجية المفككة التي أصبحت عاجزة عن استقبال عمالة جديدة [1]،بل بدأت التفكير في تسريح عمالها، وبذلك تضاعفت نسبة المديونية إلى نحو 75 % نهاية

(1)- صباح سليماني؛ «الفقر وانحراف الأحداث دراسة ميدانية بمدينة بسكرة».رسالة ماجستير(جامعة محمد خيضر قسم علم الاجتماع، بسكرة،2004).ص79.

عام 1986 بعد أن كانت قبل عام 1985 تقدر بـــ 30 %. تجدر الإشارة إلى أن هناك بعض المعايير التي يمكن الاعتماد عليها، لتحديد من هم فقراء الجزائر: [1]

1 -أصحاب الدخل الذي يساوي أو أقل من 7000 دج.

2 -الأجراء المتقاضون لمنح الضمان الاجتماعي.

3 -الفئات المدينية.

4 -المواطنون دون مدخول.

ويقدر عددهم بـــ 2 مليون أجير، 1 مليون متقاعد، 55 ألف معوق و 3.5 ملايين ونصف بدون دخل والمجموع 7 ملايين مواطن حسب مؤشر الدخل لسنة 1996.

غير أن أثار برنامج التعديل الهيكلي قد مست خاصة الفئات الضعيفة التي تدهورت وضعيتها في السنوات العشر الأخيرة قد تسارع نموها في سنوات الستينات والسبعينات، ثم أخذت تتسع تدريجيا ابتداءا من الثمانينات بسبب تعرض الاقتصاد الجزائري لإختلالات هيكلية والتعديلات المرافقة لها حيث نجد أن سوق العمل أكثر من 400 ألف يد عاملة تم تسريحها وكان ذلك بداية عام 1994 حتى عام 2002.

المرحلة الثانية: 2002- 2003:

يشير تقرير الديوان الوطني للإحصاء لسنة 2002، 2003 انتشار ظاهرة الفقر في الجزائر، حيث أن ثلث العائلات الجزائرية الفقيرة 45% من الأجراء يعيشون تحت الحد الأدنى للفقر وهم 50% من العمال الفلاحين أرباب أسر فقيرة، 10% بطالين، 66% من أرباب العائلات لا يجيدون القراءة

(1)- المرجع نفسه.ص80

والكتابة و30% منهم يقل دخلهم الشهري عن 6 آلاف دينار، و1.6 مليون مواطن نزحوا من الأرياف إلى المدن بسبب الأزمة الاقتصادية وتردي الأوضاع الأمنية.

هذا وإن كان السكان الأكثر فقرا هم في غالبيتهم من سكان الريف (68%)، ويزيد معدل أفراد الأسرة الأكثر فقرا عن ثمانية (8) أشخاص، في حين أن المعدل الوطني لعدد أفراد الأسرة لا يتجاوز (6) أشخاص فيما يتعلق بمعدلات الفقر ومستوياته، بالنظر إلى نسبة السكان الذين يعيشون على أقل من دولار يوميا. [1]

ما يلاحظ أن الجزائر من الدول العربية المتوسطة الدخل.

- قياس نصيب الفرد في الجزائر:

لم تعد الشروط الاجتماعية مرتبطة فقط بمتوسط دخل فردي من الناتج المحلي التي عادة ما يحدد –على ضوئها– مؤشر الفقر والحرمان كما هو معلوم في التقسيمات العالمية بل أصبحت هذه الشروط مرتبطة أكثر بمستوى ما يليق بمعيشة الناس المثلى، وحتى نتمكن من التعرف على هذه الشروط في بلد نامي كالجزائر فإنه يصبح من الضروري التعرف على مستويات توزيع الدخل الوطني على الأفراد في الجزائر من خلال عملية تقسيم تتم على ثلاث مستويات:

1- على مستوى قياس توزيع الدخل القومي: تشير الهيئات الدولية أن متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي يعد كمقياس لدرجة التخلف أو التقدم وهو المؤشر الأساسي في التقسيم، هذا حتى تتمكن من التعرف على حالات الحرمان التي من الممكن أن يقع فيها العديد من أفراد المجتمع، حيث سمح بتقسيم الدول على أساس متوسط نصيب الفرد من هذا الدخل ولقد قدر الناتج المحلي الجزائري حسب إحصائية الديوان الوطني للإحصائيات لسنة 1998 بـــ 55 مليار دولار أمريكي، وشهد نصيب الفرد

(1)- نفس المرجع والصفحة.

الجزائري ارتفاعا حيث وصل إلى 3346.3 دولار سنة 2006 و5096.9 دولار في سنة 2007 وما زال منخفضا مقارنة بـــ 7804 دولار على المستوى العالمي ومرتفعا بالنسبة لـــ 4054 على صعيد الدول النامية.[1]

2-على مستوى قياس الموازنة العامة للدولة: تم تسجيل بعض تقديرات الميزانية العامة للدولة وهذا لسنة 2003. وهذا بقسمة الموازنة والمقدرة بـــ 13.7 مليار دولار أمريكي على تعداد سكان الجزائر والبالغ 31.6 مليون نسمة حسب إحصائيات 2002 وكانت النتيجة كالتالي:

$$\text{نصيب الفرد الجزائري} = \frac{\text{13.7 مليار دولار}}{\text{31.6 مليون نسمة}} = \text{433.54 دولار أمريكي}$$

وفي هذا الإطار وعن طريق المقارنة بين ما يتحصل عليه الفرد الواحد في الجزائر من نصيبه من الموازنة العامة للدولة في السنة والمحدد بـــ 433.54 دولار أمريكي والنسبة المعلن عنها حسب البنك الدولي للإنماء الذي حدد خط الفقر العادي بـــ 370 دولار أمريكي للفرد في السنة. نجد أن المبلغ أعلاه والذي يحدد نصيب الفرد في الجزائر من الموازنة العامة للدولة قريب من خط الفقر العادي المحدد من طرف هذا البنك[2].

3- على مستوى قياس الأجر الوطني المتوسط : فضل هذا المقياس على باقي المقاييس الأخرى وذلك لأن الأجر الوطني المتوسط الذي يتحصل عليه المواطن الجزائري هو المقياس الدقيق والشفاف

---

(1)- أحمد فريجة ؛ «انعكاسات الفقر على التسرب المدرسي».رسالة ماجستير(جامعة محمد خيضر، قسم علم الاجتماع بسكرة، 2003).83.

(2)- ج.ج.د.ش.العدد86:يتضمن قانون المالية لسنة 2003.تحت رقم 11/12 المؤرخ في24-12-2002.

و يمكن من خلاله معرفة القدرات الحقيقية للفرد في المجتمع؛ فهو يمس المواطن مباشرة بحيث يسمح بوضع المعايير الحقيقية التي تقيس القدرة الشرائية لهذا الفرد أو ذاك. تتم هذه الطريقة من خلال تحديد الأجر الوطني المتوسط المستخرج بدراسة خاصة للسلم الوطني للأجور الوطنية،عن طريق رصد مجموع تصنيفات الأجور المبوبة في السلم الوطني للأجور، كما هو مبين في الجدول أدناه والمعد من طرف المديرية العامة للميزانية التابعة لوزارة المالية لسنة 2001، وبعد دراسة خاصة لهذا السلم قسمت تلك الأصناف إلى أربعة فئات حسب مستويات دخل كل فئة تم التوصل من خلالها إلى الأجر الوطني المتوسط الذي يتقاضاه المواطن الجزائري، وهذا بعرض المقارنة مع الأرقام الأخرى التي استخرجت سواء من الدخل الوطني أو من الميزانية العامة للدولة وهو كمايلي:

الفئات	الأولى	الثانية	الثالثة	الرابعة
الأجور	11.467.80	13.354.26	16.014.62	22.353.93
الأجر المتوسط	15.797.65			

ووفقا لهذه الدراسة تم تحديد ثلاثة حدود للفقر في الجزائر وهي: [1]

أ – **الحد الأقصى للفقر(الغذائي):** المقدر بالنسبة للجزائر بـــ 2100 حريرة للفرد يوميا، أي ما يعادل مبلغ 10.943 دج للفرد سنويا خلال 1995، وهو المبلغ المالي اللازم لتلبية الحاجات الغذائية الدنيا ما يعادل نسبة 5.7% من مجموع السكان.

ب – **الحد الأدنى للفقر:** وقد قدر سنة 1993 بمبلغ 14.287 دج للفرد سنويا، ويعادل نسبة 14.1 % من السكان.

(1)– أحمد فريجة ؛ نفس المرجع.ص84.

ج – الحد الأعلى للفقر: ويقدر بمبلغ 18.191 دج للفرد الواحد سنويا، وهي تخص الفئات المتضررة المرشحة للانقلاب إلى دائرة الفقر بمجرد حدوث تغيير بسيط في دخلهم ويعادل نسبة 6.22 % من مجموع السكان استنادا إلى المقياس العالمي المقدر بدولار واحد هو معدل القدرة الشرائية (PPA) للفرد الواحد يوميا والمطابق للفقر الأقصى، ويقدر هذا الحد للفقر بـــ: 9096 دج للفرد الواحد سنويا ويعادل 758 دج للشهر أو حوالي 25 دج لليوم، ونسبة الفقراء المنحدرين في هذا الحد من الفقر 1.9 % سنة 1998 أما سنة 1999 قدر عددهم بـــ4.1 مليون ونسبة1% من مجموع السكان خلال سنة 2000.[1]

بالإضافة إلى ما سبق يمكن إدراج مؤشرات ذات العلاقة بالظروف المعيشية والصحية للسكان وتصنف كما يلي:

1-مؤشرات الفقر البشري أو نسبة السكان الذين يحصلون على أقل من دولار في اليوم:

استنادا إلى أن معدل الفقر المقدر بـــ 1 دولار في اليوم للفرد، انخفضت نسبة الفقر من 1.9 % سنة 1998 إلى0.8% سنة 2000 في إطار السعي للهدف المسطر إلى تحقيق تخفيض نسبة الفقر إلى النصف بحلول 2015. ومنه فالفقر المدقع في الجزائر يبقى هامشي ويمكن القضاء عليه في المقابل ما تزال نسبة الفقر العام والمقدر بـــ 2 دولار يوميا للفرد، إذ أسقطناه على 2015 وفق الانخفاض الملاحظ بين 1998 (0.7% المتوسط السنوي)، فهدف تخفيضه إلى النصف غير ممكن التحقيق في أفق 2015.[2]

---

(1)- عبد النور يوسف؛ « التنمية ومشكلة الفقر في الجزائر دراسة ميدانية لمدينة وادي سوف». رسالة ماجستير (جامعة محمد خيضر، قسم علم الاجتماع، بسكرة، 2004). ص 102.

(2)- أنظر الملحق رقم (01)

كما لابد من الإشارة إلى أهمية علاقة التعليم بالفقر إذ أن الدراسات غالبا ما تشير إلى الارتباط الوثيق بين الفقر وانخفاض التعليم فانخفاض مستويات التحصيل التعليمي وارتفاع معدلات الأمية هما سببان لانخفاض الدخول لذا فهما مظهران من مظاهر الفقر. [1] وفي هذا الإطار يبرز مؤشر التمدرس في التعليم الابتدائي حيث سجل تقدما مهما في الجزائر خلال الفترة 1999–2004 بتحقيق نسبة تقارب 97 % ؛ أي أن هدف التمدرس الابتدائي للجميع سيتحقق في أقرب الآجال مع تأخر طفيف فيما يخص الإناث.[2]

2- مؤشر نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي: يعد هذا المؤشر من مؤشرات القوى الدافعة حيث أنه لا يقيس التنمية المستدامة بشكل كامل؛ بل يقيس مستوى الإنتاج الكلي وحجمه وهو عنصر هام من عناصر نوعية الحياة، وقد شهد نصيب الفرد الجزائري ارتفاعا وصل إلى 3346.3 دولار سنة 2006 و5096.9 دولار سنة 2007 لا تزال هذه الإحصائيات منخفضة مقارنة بـــ 7804 دولار على المستوى العالمي ومرتفعة بالنسبة لـــ 4054 دولارا في الدول النامية.

3- نسبة إجمالي الاستثمار إلى الناتج المحلي الإجمالي: يقيس هذا المؤشر الإنفاق على الإضافات إلى الأصول الثابتة للاقتصاد كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي، فهو يقيس نسبة الاستثمار إلى الإنتاج حيث تظهر الإحصائيات في هذا الصدد انخفاض هذا المؤشر خلال 15 سنة الماضية وصلت النسبة إلى 29.8% سنة 2003، في حين سجلت سنة 2008 نسبة 36.4% .[3]

---

(1)- عدنان داود العذاري، هدى زوير الدعمي؛ قياس مؤشرات ظاهرة الفقر في الوطن العربي. عمان: دار جرير 2010. ص 111.

(2) - أنظر الملحق رقم (02).

(3)- راضية مدي؛ « آليات تمويل مشاريع التنمية المستدامة دراسة حالة الجزائر ». رسالة ماجستير (جامعة محمد خيضر قسم العلوم الاقتصادية ، بسكرة، 2009). ص 163.

ثانيا- مؤشر نسبة البطالة:

إن تحليل واقع البطالة في الجزائر يوضح أن الوضع معقد وأن أسباب مشكلة البطالة في الجزائر تعود آثارها منذ الاستقلال إلى يومنا هذا غير أنه يمكن التركيز على المراحل التالية:[1]

الجدول رقم (01):تطور البطالة في الجزائر خلال الفترة (2000-2009)

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
معدل البطالة	%29.77	%27.3	%25	%23.7	%17.7	%15.3	%12.3	%13.8	%11.3	%10.2

المصدر : الديوان الوطني للإحصاء

-مرحلة 1986- 1995:

خلال هذه الفترة بلغت المعدلات السنوية للبطالة أعلى مستوياتها حيث سجلت أعلى نسبة سنة 1995 بمعدل 28.1%. وتعود أسباب تفاقم هذه الأوضاع إلى الأزمات المتتالية التي مست الاقتصاد الجزائري وخلالها " أخذت البطالة في الجزائر تأخذ الشكل الهيكلي" ويرجع المختصون تفاقم ظاهرة البطالة إلى سببين:[2]

- الآثار السلبية للأزمة البترولية التي شهدها العالم سنة 1986.
- التطبيق الصارم لبرنامج التعديل الهيكلي إبتداءا من منتصف التسعينات والذي دفع ثمنه عمال القطاع الاقتصادي العمومي بفقدانهم لمناصب شغلهم.

---

(1)- شريف بقة، عبد الرحمان العايب؛ « العمل والبطالة كمؤشرين لقياس التنمية المستدامة حالة الجزائر». أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 7، 2008. ص 108.

(2)- بوحفص حاكمي؛ « البطالة بين التحدي والإحتواء دراسة حالة الجزائر». مجلة الاقتصاد والمجتمع، العدد 6 2010. ص 221.

-مرحلة 1996- 2004:

واصل معدل البطالة في البقاء على نفس الحال المسجل خلال المرحلة السابقة: مما يؤكد أن البطالة في الجزائر أصبحت هيكلية، حيث تم تسجيل أعلى نسب للبطالة وكان هذا خلال سنتي 1999و2000 بمعدل 29.2% و29.5% على التوالي.[1]

-مرحلة 2004 إلى اليوم:

أخذ معدل البطالة في الانخفاض ابتداءا من سنة 2004 حيث بلغ سنة 2005 نسبة 15.3% وسنة 2006 نسبة 12.3% لتصل إلى 10.2% نهاية 2009.

بناء على ما سبق سوف يتم استجلاء البطالة في الجزائر بالخصائص التالية:

- البطالة في عالم الريف في ارتفاع رغم المخطط الوطني للتنمية الريفية وذلك راجع لعزوف الشباب خرجي الجامعات من مزاولة الأعمال الفلاحية لأسباب اقتصادية والبحث عن الأعمال قليلة الجهد كثيرة المكسب، حيث انتقلت نسبة البطالة سنة 2001 من 37.8% إلى 42.4% سنة 2005.
- أكثر من 69%من البطالين لم يسبق لهم العمل وتنحصر أعمارهم بين 16 و19 سنة.
- أغلب البطالين من فئة الذكور ولا تمثل نسبة الإناث سوى 20.4% من طالبي العمل.

من خلال هذه الخصائص نستشف مايلي:

- أن ارتفاع نسبة البطالة في الريف يعود إلى نمو الشغل في المناطق الحضرية.

---

(1)- شريف بقة، عبد الرحمان العايب؛مرجع سابق.ص 109.

– الجزائر لم تستغل أهم جزء من الطاقة الإنتاجية لمجتمعها وهو الشباب الذين تتراوح أعمارهم ما بين 16–19 سنة وهذا للأسباب التالية:

- الرسوب المدرسي أو تركها لظروف اجتماعية.[1]
- النظام التربوي والتكويني في الجزائر لا يستجيبان بشكل كبير لمتطلبات السوق الجديدة في مجال العمل.

كما ارتفعت نسبة المشاركة لفئة الإناث في سوق العمل وهذا راجع لتدني دخل العائلة، بالإضافة إلى تغيير نظرة المجتمع الجزائري لعمل المرأة مع ارتفاع مستوى التعليم لدى الإناث.

نستنتج مما تقدم أن وضعية التشغيل في الجزائر لا تبعث على الارتياح– خصوصا في فئة الشباب– وهذا ما يسبب عواقب وخيمة سواء أكانت اقتصادية أو اجتماعية على المجتمع الجزائري.

أسباب تفاقم ظاهرة البطالة في الجزائر: يرجع معظم المختصين ذلك إلى الأسباب التالية:

1 **الإرتفاع الديمغرافي المتزايد:** حيث يشهد ارتفاع عدد السكان في الجزائر نسبة 4% سنويا فالبرغم من الانخفاض الملحوظ في معدلات الولادة إلا انه ستشهد الجزائر ديناميكية في نموها الديمغرافي حيث هناك من يرى " أنه ستشهد الجزائر خلال خمس عشر الأولى من القرن الواحد والعشرين معدل نمو ديمغرافي يقدر بـــ 2% سنويا".

2– ضعف القطاعات الاقتصادية التي تحتاج إلى يد عاملة كثيفة وعلى رأسها قطاع الصناعات التحويلية نتيجة لضعف تنافسيتها أمام المنافسة الأجنبية: إن أول مشكلة تعاني منها الجزائر فيما يتعلق بسوق العمل هو" عدم قدرة القطاع المهيكل وعلى وجه الخصوص القطاع الصناعي على خلق مناصب

---

(1)– عبد الله غالم، حمزة فيشوش؛ « إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة». ملتقى دولي (جلمعة المسيلة، فسم علوم التسيير، الجزائر، 2011). ص 03.

شغل"؛ وذلك نتيجة التدني الشديد في معدلات نموه حيث انخفض معدل نمو قطاع الصناعة بنسبة 4% وبنسبة 2% في قطاع التجارة وبنسبة 7% في قطاع الري. مما انعكس سلبا في القدرة على خلق مناصب الشغل، وأدى بذلك إلى فقدان البعض منها. فبين الفترة الممتدة بين 1992 و 1995 تم فقدان 23000 منصب عمل كما تم فقدان 50000 منصب عمل سنة 1996 لوحدها.

ومن أجل التخفيف من حدة تفاقم ظاهرة البطالة فقد سعت الجزائر إلى وضع ترتيبات لمكافحة البطالة من خلال إعداد برامج لترقية الشغل ومحاربة البطالة إلا أن الإلحاح على مثل هذه البرامج لم يأت إلا مع أواخر الثمانينات إثر الأزمة الاقتصادية التي عاشتها البلاد؛ حيث عملت على مواجهة تدهور سوق الشغل بإنشاء أجهزة جديدة بديلة لإدماج الشباب مهنيا وكذلك أجهزة لدعم العمال الذين فقدوا مناصبهم لأسباب اقتصادية.[1]

كما قررت السلطات العمومية إنشاء عدة آليات للتشغيل منذ 1987 خصصت للشباب البطالين الذين تتراوح أعمارهم من 16 إلى 30 سنة، وهذا من أجل امتصاص البطالة التي عرفت في نهاية الثمانينات وبداية التسعينات معدلات مرتفعة، وكون أجهزة التشغيل متعددة، سيتم التطرق إلى أهمها بغية معرفة مدى فعاليتها في مجال التشغيل:

أ -**برامج تشغيل الشباب (PEJ):** هو برنامج كان موجها للشباب البطال الذين تتراوح أعمارهم ما بين 16-27 سنة وذلك خلال الفترة (1987-1989) ويهدف إلى:

- تشغيل الشباب عن طريق خلق مناصب شغل أو برامج التكوين.
- منهج تأهيل للشباب قصد مساعدتهم في الإدماج المهني وذلك في الأشغال ذات المنفعة العاملة عن طريق أنشطة زراعية، صناعية، بناء وري...إلخ.

(1)- عمار رواب، صباح غربي؛ « التكوين المهني والتشغيل في الجزائر». الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية العدد 5، 2011. ص 69.

- محاولة إقناع المقاولين المحليين للدخول في عملية التشغيل سواء على مستوى القطاع العام أو الخاص وذلك بالتنسيق مع البلدية.

ب **الوظائف المؤجرة بمبادرة محلية (ESIL):** أنشأت سنة 1990 في إطار جهاز الإدماج المهني للشباب (DIPJ) الذي يهدف لتصحيح النقائص التي أظهرها برنامج تشغيل الشباب.

ج- **النشاطات ذات المنفعة العامة (AIG):** أنشأ هذا البرنامج سنة 1994 وتكفلت وكالة التنمية الاجتماعية بتطبيقه منذ 1996، وهو يدخل ضمن الشبكة الاجتماعية، إذ يقوم على أساس نظام المساعدة باتجاه الشباب الذين ليس لهم أي دخل والذين تمنح لهم مناصب شغل مؤقتة للقيام بأشغال ذات منفعة عامة، مقابل الاستفادة من 2800 دج شهريا وتسجيلهم ضمن المستفيدين من نظام الضمان الاجتماعي.[1]

د- **عقود ما قبل التشغيل:** يقوم الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب بتمويل هذا الجهاز باعتباره جهاز الإدماج المهني للشباب.[2] حيث تقوم الوكالة الوطنية لدعم الشباب بتسيير هذا الجهاز والذي يخص برنامج مكافحة بطالة الشباب الذين تفوق أعمارهم 19 سنة ولا تتجاوز 35 سنة والحائزين على شهادات التعليم العالي(البكالوريا+ 4سنوات)، إضافة إلى المعاهد الوطنية للتكوين(تقني سامي) والباحثين على منصب شغل لأول مرة، حيث يدمجون لدى الهيئات المستخدمة العمومية

(1)- سميرة العابد، زهية عبان؛ « ظاهرة البطالة في الجزائر بين الواقع والطموحات». مجلة الباحث، العدد 11، 2012. ص 80.

(2)- مجدولين دهينة، نجوى حبة؛ « دور سياسات التشغيل في تقليص الفجوة بين عرض عمل حاملي الشهادات واحتياجات السوق المحلية». الملتقى الوطني (جامعة محمد خيضر، قسم العلوم السياسية، بسكرة، أفريل 2011). ص 60.

والخاصة بما فيها تلك التابعة لقطاع المؤسسات والإدارات العمومية، ويتم تعيينهم في مناصب عمل فعلية ملائمة لمستوى تكوينهم.[1]

يكتسي المؤشر السياسي أهمية بالغة في قياس التنمية المستدامة لأية دولة، لذلك سوف يتم التركيز – في هذا العنصر– على عاملين مهمين يسهمان بشكل كبير في تحديد نسب التنمية المستدامة في جانبها السياسي وهما: 1– مؤشر الحكم الراشد؛ 2– تمكين المرأة وتحديدا في نموذجنا " الجزائر "

أولا: مؤشر الحكم الراشد: إن الحديث عن العلاقة التي تربط بين الحكم الراشد والتنمية يعود إلى عهد قريب، حيث ظهر الحكم الصالح وترافق مع تطور مفاهيم التنمية، وذلك قبيل صدور تقارير الأمم المتحدة الإنمائية. حينما تم التركيز على مفهوم التنمية البشرية ثم التنمية البشرية المستدامة فيما بعد؛ أي الانتقال من الرأسمال البشري إلى الرأسمال الاجتماعي وصولا إلى التنمية الإنسانية ببعدها الشامل (في إطار الترابط بين كل مستويات النشاط السياسي، الاجتماعي، الاقتصادي، الثقافي والبيئي). بالاستناد إلى نهج متكامل يعتمد على مبدأ المشاركة والتخطيط طويل المدى في حقول : التعليم والتربية، الثقافة، الإسكان الصحة، البيئة وغيرها.[2]

ضمن هذا السياق فقد حققت الجزائر للوصول إلى مفهوم الحكم الراشد بعض المزايا– في العشرية الأولى من القرن 21– نذكر أهمها:

– من الناحية الاقتصادية فقد توفرت البلاد على وفورات مالية كبيرة، لاسيما احتياطي الصرف الذي بلغ مع نهاية جوان 2008. ما قيمته 133 مليار دولار، وصندوق ضبط الإيرادات الذي

---

(1)– سمية قنيدرة؛ « دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحد من ظاهرة البطالة– دراسة ميدانية بولاية قسنطينة–». رسالة ماجستير (جامعة منتوري، قسم علوم التسيير، قسنطينة، 2010). ص 43.

(2)– سفيان فوكة، مليكة بوضياف؛ « الحكم الراشد والاستقرار السياسي ودوره في التنمية ». ملتقى (جامعة حسيبة بن بوعلي، قسم العلوم السياسية، الشلف، [د.ت.ن]). ص 10.

قارب 4000 مليار دينار، بالإضافة إلى دعم للنمو الاقتصادي بالمخطط الخماسي والذي صرف منه لحد الآن 150 مليار دولار حسب آخر الإحصائيات.

كما تم تسجيل بعض المشاريع الواعدة لتنمية المناطق المعزولة منها على الخصوص مشروع الطريق السيار شرق- غرب، وصندوق تنمية مناطق الهضاب العليا وصندوق الجنوب.

- من الناحية السياسية فقد خطت الجزائر خطوات كبيرة نحو الأحسن فيما يخص توسيع المشاركة السياسية، احترام الإرادة الشعبية، ترقية حقوق الإنسان، إيجاد نوع من الانسجام داخل الهيئات المنتخبة. وفي إصدار قانون يترجم نصوص الاتفاقية الدولية لمكافحة الفساد لسنة 2006، قامت الجزائر بوضع جملة من التدابير الرامية لمواجهته؛ وذلك بإصدار مراسيم تطبيقية تحدد تشكيلة الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته وكذا كيفية سير هذه الهيئة.

زيادة على ذلك سعت الجزائر إلى إصدار عدة مراسيم رئاسية لمواجهة هذه الظاهرة أو الحد منها قدر الإمكان. وعلى سبيل المثال- لا الحصر- إصدار قانون مكافحة غسيل الأموال في 05 أفريل 2005 وذلك بعد المخالفات الكارثية التي أحدثها بنك الخليفة (عمليات اختلاس وفساد مالي كبير).

ونتيجة إلى ما سبق تم إنشاء : " الجمعية الجزائرية لمكافحة الفساد" وهي فرع من منظمة الشفافية الدولية التي تسعى إلى بذل جهود معتبرة في مجال مكافحة الفساد والتشهير به. وتجدر الإشارة - في هذا الإطار- أن هذه الأخيرة قد أعدت تقارير عن الظاهرة مؤكدة خطورة الوضع في الجزائر وهذا جراء الانتشار الواسع لمكافحة أشكال الفساد.

ووفقا للتقرير فقد حافظت الجزائر على ترتيبها عالميا، –المرتبة 97–. أما عربيا فقد تراجع من المرتبة 12 إلى المرتبة 13، على الرغم من أن مؤشر الفساد قد ارتفع من 2.7 في عام 2004 إلى2.8 في عام 2005.[1]

وفي تقرير لمنظمة الشفافية الدولية نشرت نتائج التحقيق(حول الفساد) في العالم للعام 2003، وقد تضمنت هذه النتائج ترتيب للدول المعنية على سلم بـــ : 133 رتبة، وشمل التقرير 18 دولة عربية.

وقد أشار مدير البرامج العالمية المختص في القطاع العام بالبنك العالمي السيد : " ايدوارد الدحداح " على هامش اللقاء المنظم بإقامة الميثاق بالتعاون مع المجلس الاقتصادي والاجتماعي حول الحكم الراشد أن الهيئة الدولية تعتمد على منهجية تسري على كافة الدول ولكن مع مراعاة خصوصية كل دولة، وسيتم مراعاة الخصوصيات الجزائرية في التقرير الجديد الذي سيقوم به المجلس بالتعاون مع البنك العالمي واعتبر ذات المسؤول أن نمط الحكم سجل تحسنا في الجزائر بعد الإصلاحات المعلن عنها، ولكن الجزائر لا تزال مصنفة في خانة الدرجة المتواضعة – أي البرتقالية– وفقا للنموذج المعروف تحت تسمية : "كوفمان كراي ما تسورزي"، والمكون من ستة أبعاد منها الحكم الراشد السياسي والاقتصادي، إضافة إلى الجانب المؤسساتي الذي يتضمن القواعد القانونية ومراقبة الغش والرشوة.حيث تبقى الجزائر مصنفة في نفس الخانة البرتقالية– المتوسطة– في مؤشرات الحكم الراشد أما علامتها فهي 2.6 من 10 (لسنة 2003) ورتبتها 88 من بين 133 دولة.[2]

ثانيا: تمكين المرأة: لطالما طرحت قضية تحقيق المساواة بين الجنسين (الرجل والمرأة)؛ وذلك لقناعة الجميع أنه لن يتم التقدم الإنساني إلا بفضل تحقيق تلك المساواة، وترافق ذلك مع تواجه عالمي لتمكين

---

(1)– نفس المرجع والصفحة.

(2)– رياض عيشوس؛ « الحكم الراشد». رسالة ماجستير (جامعة محمد خيضر، قسم علوم التسيير، بسكرة، 2008). ص 21.

المرأة من خلال مجموعة من التقارير والقرارات الصادرة عن اللقاءات والمؤتمرات الدولية، هذا فضلا عن ما احتوته تقارير التنمية البشرية الصادرة عن الأمم المتحدة، والتي أشارت إلى أن الهدف الأساسي للتنمية هو توسيع خيارات الناس وتحقيق المساواة بينهم في جميع المجالات كالتعليم، الصحة وكذلك المساواة في فرص المشاركة في صنع القرارات السياسية والاقتصادية إضافة إلى منع استخدام العنف ضد المرأة.[1]

على مستوى النموذج محل الدراسة يمكن القول أن وضع المرأة قد اتجه نحو الأحسن، حيث تمت ترجمة ذلك عبر انجازات في مجال تثبيت حقوقها وكذا مواصلة الجهود العامة في ميدان التعليم الصحة والعمل.

أما في مجال المشاركة في التنمية السياسية فقد أضحت المرأة الجزائرية عنصرا فعال في صنع واتخاذ أهم القرارات الحاسمة في المجتمع، وذلك من خلال مشاركتها في الانتخابات، ونشاطاتها في مختلف الوزارات والمجالس الشعبية سواء البلدية أو الولائية منها حيث تمثل نسبة الإناث في الجزائر حوالي 49.49% مقابل 50.51 % بالنسبة للذكور(حسب إحصائيات 2003)، علما أن هذه النسب تختلف حسب التركيبة العمرية لسكان الجزائر.

أولا: على مستوى الانتخابات فقد كان ولا يزال حق الانتخاب والمشاركة في الانتخابات فهو مضمون للمرأة في الدستور وذلك منذ استعادة السيادة الوطنية سنة 1962، حيث تنص المادة 50 من الدستور على أنه :

" لكل مواطن تتوفر فيه الشروط القانونية أي ينتخب وينتخب ".

---

(1)- صابر بلول؛ « التمكين السياسي للمرأة العربية بين القرارات والتوجهات الدولية والواقع ». مجلة العلوم الاقتصادية والقانونية ، المجلد 25، العدد 2، دمشق : جامعة دمشق، 2009. ص 246.

كما يحدد الأمر رقم 97-07 بتاريخ 06 مارس 1997 المتعلق بالقانون الأساسي الخاص بالنظام الانتخابي الشروط اللازمة للانتخاب الذي لا يفرق بين المرأة والرجل. بالإضافة إلى ذلك اعتمدت بعض القوانين في جانفي 2012، من أبرزها نص القانون رقم 03-12 الذي يحدد آليات توسيع حظوظ تمثيل المرأة في المجالس المنتخبة، حيث نص القانون على نظام الحصص" كوتة" للنساء ضمن اللوائح الانتخابية الحزبية لكن وعلى الرغم من أن اعتماد نظام الحصص قد سمح للسلطات الجزائرية بعرض القانون على أنه خطوة إلى الأمام في مسيرة النهوض بحقوق المرأة، إلا أنه اعتبر تقدم نسبي جدا حينما تمت صياغة ذلك القانون بطريقة تسمح بتحليله في أفضل الأحوال كحافز بسيط لتقديم لوائح انتخابية تتضمن مرشحات نساء من دون أي إلزام يجعلهن في مواقع تسمح لهن بالتأهل.[1]

وفي هذا الإطار تجدر الإشارة إلى أن كلا من : حزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية وحركة التجمع من أجل السلم قد أيدا مبدأ الحصص؛ حينما أدمجا المرأة في صفوفهما بنسبة 20% كما توجد إمرأتان على رأس حزب سياسي في الجزائر وهما السيدة: شلبية محجوبي وهي الكاتبة العامة لحركة الشباب والديمقراطية.

والسيدة: لويزة حنون وهي الكاتبة العامة لحزب العمال الجزائري. وقد ترشحت هذه الأخيرة في مناسبتين للانتخابات الرئاسية سنة 2004 و 2009 وهو ما يمثل سابقة في العالم العربي.[2]

ثانيا: اتخذت الجزائر إجراءات عديدة لدفع المشاركة السياسية للمرأة إلى الأمام، حينما تم إدماج هذه الأخيرة في المجال الوزاري وذلك باستحداث منصب وزيرة منتدبة مكلفة بالأسرة وقضايا المرأة في

---

(1)- نفس المرجع والصفحة.

(2)- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، بوابة الوزارة الأولى، الفريق الحكومي 2009 متحصل عليه: www.premier.ministre.gov.dz.

*- ينص القانون العضوي رقم 03-12 المؤرخ في 12 جانفي 2012 الذي يحدد آليات زيادة فرص تمثيل المرأة في المجالس المنتخبة. المرجع: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية رقم 01 يناير 2012. ص 39.

عام 2002، حيث وضعت الوزارة المنتدبة برنامج عمل يهدف بشكل خاص إلى توعية النساء بحقوقهن بالإضافة إلى ذلك أنشأ المجلس الوطني للأسرة والمرأة منذ 07 مارس 2007. وهو هيئة استشارية مسؤولة عن تنسيق وتقييم الأعمال والأنشطة المتعلقة بالأسرة والمرأة* . كما تم تعيين السيدة : خليدة تومي كوزيرة للاتصال والثقافة، والسيدة: سعاد بن جاب الله كوزيرة مفوضة لدى وزير التعليم العالي والبحث العلمي المكلفة بالبحث العلمي.

ثالثا: مشاركة المرأة في الانتخابات المحلية والتشريعية: برزت نسب مشاركة المرأة في البرلمان الجزائري بغرفتيه بشكل جلي خلال انتخابات المجلس الشعبي الوطني في 03 جوان 2002، حيث تم انتخاب 26 امرأة من عدد إجمالي قدره (389) مقعد أي بنسبة 6.68%، وهذه النتيجة – بطبيعة الحال– تعود إلى إرادة الأحزاب السياسية في وضع المترشحات في صدارة القوائم الانتخابية، الأمر الذي مكنهن من الحصول على هذه النسبة. كما أن مشاركة المرأة في مجلس الأمة تجسد من خلال سلسلة التعيينات التي قام بها رئيس الجمهورية إذ بلغت نسبة مشاركتها في هذه الغرفة بثلاثة مقاعد من بين 96 مقعدا، مما يشكل نسبة مشاركة مقدرة بـــ : 3.25%، في نفس الوقت تحصلت النساء المعينات على خمسة (05) مقاعد من بين 48 مقعدا بنسبة مشاركة 40.41% .

أما من خلال التجريد النصفي لأعضاء مجلس الأمة فقد تم تعيين ثلاثة نساء من بين 24 مقعد بنسبة مشاركة مقررة بـــ : 12.25% وأما عملية تجديد نصف أعضاء مجلس الأمة المعنيين لنفس الفترة أظهرت تعيين امرأتين (02) من بين 22 مقعدا أي بنسبة 9.09% .

جدول رقم(02): مستوى المشاركة السياسية للمرأة في الانتخابات المحلية و التشريعية (1997- 2002).

السنة	1997		2002	
النساء	مترشحات	منتخبات	مترشحات	منتخبات
المجالس الشعبية البلدية	1281	75	3679	147
المجالس الشعبية الولائية	905	62	2684	113
المجلس الشعبي الوطني	322	11	264	25

ما يلاحظ من الجدول أن عدد المترشحات لانتخابات المجالس الشعبية البلدية التي جرت في 10 أكتوبر 2002 تضاعفت ثلاث مرات مقارنة بمحليات 23 أكتوبر 1997، أما عدد المنتخبات فتضاعف مرتين تقريبا. إذ أن عدد النساء اللواتي حصلن على مقاعد في انتخابات المجالس الشعبية (2002) قارب 147 منتخبة من إجمالي 13302 مترشحة، ما يعادل 1.09 % نساء، مع العلم أنها دخلت المنافسة 3679 مترشحة أي 3.08% مقابل 115957 رجل.[1]

مما سبق تجدر الإشارة إلى أن الجزائر حسب تقرير: Gender Gap Index لسنة 2009 في المرتبة 117 من أصل 134 بلد بمجموع يساوي 102.6 في المساواة بين الجنسين وكذا التأهيل السياسي للمرأة.[2]

(1)- سهام بن رحو؛ « المشاركة السياسية للمرأة في الجزائر وتونس من الاستقلال إلى 2004- دراسة مقارنة-». رسالة ماجستير (جامعة السانيا، قسم العلوم السياسية والعلاقة الدولية، وهران، 2007). ص 77.

(2)- مشروع التنوع الاجتماعي والسياسة في الجزائر؛ « معا من أجل المساواة ». الجمهورية التونسية: [د.د.ن] أكتوبر 2009. ص 04.

المطلب الثاني: المؤشر الاقتصادي لقياس التنمية المستدامة في الجزائر

هناك العديد من المؤشرات الاقتصادية في الجزائر والتي سوف نحاول في هذه الدراسة التركيز على مؤشرين هما الأمن الغذائي والطاقة البديلة(الشمسية).

أولا-الأمن الغذائي:

حيث يعتبر موضوع الأمن الغذائي من الموضوعات الحساسة التي تواجه الزراعة الجزائرية، وذلك لما له من أبعاد اقتصادية وسياسية وبيئية واجتماعية، وهو يرتبط ارتباطا وثيقا بالقطاع الزراعي وما يحيط به من عوامل داخلية وخارجية تؤثر بطريقة مباشرة على أدائه في إنتاج السلع الغذائية وزيادة المداخيل. حيث في الجزائر تمت زيادة أجور موظفي الدولة بنسبة 15% إثر تضاعف أسعار كل من زيت الطهي والسكر وعجزت الدولة عن استخدام إيراداتها المتأتية من النفط والغاز لتخفيف من حدة الأزمة.

ويمكن استخدام المخزونات العمومية لمواجهة تحديات الأمن الغذائي القصير الأجل ولكنها مكلفة وتنطوي على قضايا إدارة صعبة.

ولذلك فقد أصبحت قضية الأمن الغذائي تحضى باهتمام متزايد، حيث بذلت خلال العقدين الماضيين جهودا من قبل الدولة(الجزائر) وأجهزة التنمية من أجل التصدي لهذه القضية، واشتملت الجهود على إجراء دراسات تحليلية وإعداد الاستراتيجيات، ووضع الخطط والسياسات وتنفيذ البرامج بهدف تحسين واقع إنتاج وتوفير واستهلاك السلع الغذائية محليا، وفد أثمرت الجهود على زيادة إنتاج السلع الغذائية وزيادة معدلات الاستهلاك ونسب الاكتفاء الذاتي منها(ولو بصورة نسبية)، إضافة إلى تضييق فجوتها الإنتاجية رغم ازدياد عدد السكان وارتفاع معدلات النمو السكاني. وفي هذا المجال تشكل مجموعة الحبوب الثقل الوزني الأكبر لسلة الغذاء في الجزائر، تليها في المرتبة الثانية من حيث الاعتماد على

الواردات ضمن المجموعة السلعية النباتية كمجموعة البقوليات، أما ضمن المجموعة الغذائية الحيوانية وقد بلغت فاتورة استيراد القمح لسنة 2006 مثل ما يعادل 975 مليون دولار، تلتها فاتورة الحليب بمبلغ 173 مليون دولار.[1]

وحسب الإحصائيات الأخيرة التي تدعو للتفاؤل لأن الواردات الغذائية الجزائرية عرفت تراجعا طفيفا بنسبة 0.95% فحسب إحصائيات 22 جانفي 2010 انتقلت الواردات من 39.47 مليار دولار سنة 2008 إلى 39.10 مليار دولار سنة 2009.

أما بالنسبة للصادرات الغذائية الزراعية فقد عرفت بدورها كذلك انتعاشا بسيطا كنتيجة لتصدير الجزائر للشعير لأول مرة منذ 40 سنة، كما استطاعت الجزائر تغطية الواردات الكلية بنسبة 12% علما أنه تبقى المحروقات تمثل 98% من الصادرات الجزائرية، الأمر الذي يحتم على مؤسساتنا للصناعات الغذائية بتحسين وعولمة أدائها لتحقيق التنمية المستدامة.[2]

- **تأثير الأمن الغذائي على التنمية في الجزائر:** لا شك أن توفر الأمن الغذائي وارتفاع مستواه بين المواطنين، سيؤثر تأثيرا مباشرا على التنمية من عدة مستويات:

أ -**من حيث تخصيص الموارد الاقتصادية للمجتمع:** إن نقص الأمن الغذائي على المستوى العالمي أو انعدامه قد انعكس على الارتفاع اللولبي في أسعار الموارد الغذائية، مما أدى إلى ارتفاع تكاليف المعيشة، وانتشار التضخم، وأدى إلى إعادة توزيع موارد المجتمع لصالح

(1)-فوزية غربي؛ « الزراعة الجزائرية بين الاكتفاء والتبعية». أطروحة دكتوراه(جامعة منتوري ، قسم الاقتصاد قسنطينة [د.ت.ن]). ص 10.

(2)- ثريا الماجي؛ « إستراتيجية المنافسة والإيداع في مؤسسات للصناعات الغذائية في الجزائر بين الواقع والمأمول».ملتقى دولي(جامعة حسيبة بن بوعلي ، قسم علوم التسيير،الشلف، [د.ت.ن]). ص 08.

الأنشطة سريعة المردودية على حساب الاستثمارات ذات العائد البطيء، وعلى حساب الاستثمارات في القطاع الصناعي.

ب -**من حيث اختلال الميزان التجاري وميزان المدفوعات:** إن زيادة الطلب على المادة الغذائية في الجزائر نتيجة لعوامل عديدة أهمها: زيادة عدد السكان، وعجز الجهاز الإنتاجي على مواكبة الطلب المتزايد، انعكس هذا على قيمة الفاتورة الغذائية التي تدفعها مقابل ما تستورد من السوق الدولية لتلبية الطلب الداخلي الذي ينمو بمعدل زيادة الإنتاج المحلي.

خلاصة القول أن موضوع الأمن الغذائي، محور التنمية المستدامة وهنا تبين لنا مدى الترابط الوثيق بين عملية التنمية والأمن الغذائي، وأن كلاهما يؤثر في الآخر، وأن المفهوم الذي نميل إليه، الذي يأخذ في عين الاعتبار، مستوى التنمية الذي وصل إليه المجتمع، والإمكانيات المتاحة للمجتمع لتغطية احتياجاته.[1]

ثانيا-مؤشر الطاقة الشمسية:

تعتبر الجزائر واحدة من الدول التي اهتمت بالطاقات المتجددة في عمومها، ولكن سوف يتم التركيز على إحداها وهي:

الطاقة الشمسية حيث شرعت الجهود الأولى لاستغلال الطاقة الشمسية في الجزائر بإنشاء محافظة الطاقات الجديدة في الثمانينات واعتماد مخطط الجنوب سنة 1988، مع تدعيم المدن الكبرى بتجهيزات لتطوير الطاقة الشمسية، وانجاز " محطة ملوكة " بأدرار بقوة 100 كيلو واط لتزويد 1000 نسمة في 20 قرية، كما تم توسيع نطاق نشاط مركز بوزريعة وإنشاء وحدة لإنتاج الخلايا الشمسية ووحدة لتطوير تقنية "السيليسيوم" لهذا المركز الذي كان يحوي أحد أكبر أفران الطاقة الشمسية كما اعتمدت

(1)- أحمد جابه؛ « الأمن الغذائي والتنمية-حالة الجزائر-». مجلة التواصل، العدد 20، ديسمبر 2007. ص13.

الجزائر قانونا خاصا بالطاقات الشمسية مع تحديد هدف الوصول إلى نسبة 5 % خلال سنة 2012 و10% بحلول سنة 2020 ويهدف تطوير الطاقات المتجددة في الجزائر إلى تقديم الخدمات الطاقوية للمناطق المعزولة والبعيدة عن شبكات توزيع الطاقة، حيث يتمثل الهدف الآخر في المساهمة بإبقاء احتياطات المحروقات واستغلال حقول موارد طاقوية متجددة سيما الشمسية منها، وحسب الدراسات المتخصصة تتلقى الجزائر ما بين 2000 و3900 ساعة من الشمس ومتوسط 5 كيلو واط في الساعة من الطاقة على مساحة 1 م^2 على كامل التراب الجزائري؛ أي أن القوة تصل إلى 1700 كيلو واط /م^2 في السنة في الشمال و2263 كيلو واط/م^2 سنويا في الجنوب، لكن هذه الطاقة غير مستغلة بالشكل المطلوب باستثناء مشاريع انجاز حديقة هوائية في فيفري 2002 بطاقة 10 ميغا واط في منطقة تندوف بالتعاون بين شركة " NEAL " وبين" سونطراك " و" سونلغاز " ومجموعة " سيم " (السميد الصناعي لمتيجة) واستعمال الطاقة الشمسية في الإنارة الريفية بمنطقة " أسكوام " التابعة لولاية تمنراست الجنوبية بما يكفل توصيل الكهرباء إلى 1500 حتى 2000 منزل ريفي سنويا.[1]

الجدول رقم(03): توزيع الطاقة الشمسية في الجزائر

المناطق	منطقة ساحلية	هضاب عليا	صحراء
مساحة	04	10	86
معدل مدة إشرق الشمس(ساعات/سنة)	2650	3000	3500
معدل الطاقة المحصل عليها(كيلو واط ساعي م^2/سنة)	1700	1900	2650

المصدر: وزارة الطاقة والمناجم؛ «دليل الطاقات المتجددة». الجزائر. 2007. ص 39.

(1)– حدة؛ فرحات « الطاقات المتجددة كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر دراسة لواقع مشروع تطبيق الطاقة الشمسية في الجنوب الكبير الجزائر». مجلة الباحث، العدد 11، 2012. ص 153.

وقد أكدت تقانة التحويل الكهروشمسي كفاءتها نظرا لنظوجها ووفرة الإشعاع الشمسي في العالم وقد أثبتت التجارب المحلية في هذه التقانة، أنه هناك إمكانية كبيرة للاستفادة منها في أنظمة الضخ والري وأنظمة الاتصالات. وتعتبر القدرة الشمسية الأهم في الجزائر، بل هي الأهم في منطقة حوض البحر المتوسط حيث أن 169440 تيرا واط ساعي/ السنة يكون: [1]

- 5000 مرة الاستهلاك الجزائري من الكهرباء.
- 60 مرة استهلاك أوروبا الخمسة عشر(15) المقدرة بـــ: 3000 تيرا واط ساعي/ السنة.

أما طاقة الرياح: فيعتبر هذا المورد الطاقوي متغير من مكان إلى آخر نتيجة الطبوغرافيا والمناخ المتنوع بحيث تنقسم الجزائر إلى منطقتين جغرافيتين هما:

- المنطقة الشمالية: يحده البحر المتوسط ويتميز بساحل يمتد على 1200 كم وبتضاريس جبلية تمثلها سلسلتي الأطلس التلي والصحراوي، وبينهما توجد السهول والهضاب العليا ذات المناخ القاري ومعدل سرعة الرياح في الشمال غير مرتفع جدا.
- منطقة الجنوب: تتميز بسرعة رياح أكبر منها في الشمال خاصة الجنوب الغربي بسرعة تزيد عن 4م/ثا وتتجاوز 6م/ثا في منطقة أدرار، وعليه يمكن القول أن سرعة الرياح في بلادنا معتدلة وتتراوح ما بين 2 إلى 6م/ثا، وهي طاقة ملائمة لضخ المياه خصوصا في السهول المرتفعة.

(1)- حدة؛ فرحات؛نفس المرجع. ص 154.

بالنسبة للطاقة الجوفية: فيتواجد أكثر من 200 مصدر ساخن شمال الجزائر تفوق حرارته حوالي ثلثي هذه المصادر أكثر من 45 درجة لتبلغ 98 سنتغراد في حمام المسخوطين بولاية قالمة، 118 سنتغراد في عين ولمان و 119 سنتيغراد في بسكرة.[1]

الطاقة المائية: إن حصة قدرات الري حظيرة الإنتاج الكهربائي هي 5 أي حوالي 286 جيغا واط وترجع هذه الاستطاعة الضعيفة إلى العدد غير الكافي لمواقع الري وإلى عدم استغلال مواقع الري الموجودة وخلال 2005 تم إعادة تأهيل المحطة الكهرومائية بزيامة بولاية جيجل بقدرة 100 ميغا واط.[2]

طاقة الكتلة الحيوية: حيث تنقسم الجزائر إلى منطقتين: المنطقة الصحراوية الجرداء والتي تغطي 90 من المساحة الإجمالية للبلاد. ومنطقة الغابات الاستوائية التي تغطي مساحة قدرها 2500000 هكتار أي حوالي 10% من مساحة البلاد، وتغطي الغابات فيها حوالي 1800000 هكتار حين تمثل التشكيلات الغابية المندرجة في الجبال 1900000 هكتار.

في إطار التعاون والبحث والانجاز الذي قام به فريق المهندسين والمختصين في مجال الطاقة المتجددة التي تتصف بالاستدامة والمساهمة الفعالة في الميزانية الوطنية للطاقة في المستقبل، والتي تعوض الطاقة التقليدية. وهذه السياسة المتبعة سعت إلى تغطية الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية للسكان من جراء استخدام الطاقة الشمسية، بالإضافة إلى طاقة الرياح، وسيوضح من خلال الجدول التالي توزيع استطاعة الطاقة في الجزائر حسب المناطق والمصادر.[3]

---

(1)- وزارة الطاقة والمناجم؛ المرجع نفسه. ص 13.

(2)- دوجلاس موسشيت؛ مبادئ التنمية المستدامة. تر: شاهين بهاء. مصر: الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، 2000. ص 17.

(3) – سعود يوسف عياش؛ تكنولوجيا الطاقة المتجددة. الكويت: عالم المعرفة 1981. ص 30.

الجدول رقم(04): توزيع استطاعة الطاقة في الجزائر حسب المناطق والمصادر.

تطبيقات	الاستطاعة(كيلوواط)	
تزويد بالكهرباء	1353	
ضخ	288	
إنارة عمومية	48	
اتصالات	498	
أخرى	166	
المجموع	73 (مصدر ريحي)	2280 (مصدر شمسي)
	2353	

المصدر: وزارة الطاقة والمناجم؛ مرجع سابق. ص 54.

نلاحظ من خلال الجدول أن نسبة 57% وجهت للتزويد بالكهرباء و 21% للاتصالات أما عمليات ضخ المياه فقد بلغت الاستطاعة الموجهة لها بـــ 288 كيلوواط ساعي أي بنسبة 12% . حضيت مشاريع الإنارة العمومية ومجالات أخرى سوى 09% من مجموع الاستطاعة. فلهذه الاستطاعة موردين أساسا فقد بلغت 97% من الاستطاعة المتأتية من مورد شمسي، بينما لا تتعدى مساهمة المورد الريحي سوى 03% وهذا ناتج عن ميزة موقع الجزائر وما لها من ثروة شمسية هائلة بالأخص المناطق الصحراوية.[1]إذ سمحت هذه الميزة خلال العشرية الأخيرة بتنمية تكنولوجيات الطاقة الشمسية الفوتوفولطية ووسائلها التطبيقية في الإنتاج الصغير لتوفير الكهرباء، ويظهر أساسا في البرنامج الخاص بإيصال الكهرباء لـــ 18 قرية نائية في الجنوب ذات المعيشة القاسية والبعد على الشبكة،

(1)- وزارة الطاقة والمناجم؛ المرجع نفسه. ص 14.

بحيث يصعب إيصال الكهرباء لها بالوسائل التقليدية، كالبترول وهذه القرى المعنية متواجدة في ولايات الجنوب (تندوف، أدرار، اليزي).

أهمية الطاقة الشمسية كبديل للطاقات الزائلة: الكل يعلم أن عمر الطاقة التقليدية محدود جدا ولا يتجاوز عشرون سنة(20) كفترة استغلال عادية دون المتغيرات الاستثنائية الأخرى التي تؤثر عليها بالتقليص هذا فضلا عن كون الإمكانيات البترولية للجزائر محدودة إذ لا يتجاوز إنتاجها المليون برميل يوميا لذا فالتفكير اليوم، قبل نفاذ البترول وحدوث الأزمة لتحضير البديل الذي سيكون جاهزا للاستغلال في المستقبل، يفرض نفسه كأولى الأولويات في السياسة الطاقوية.

وفي الجزائر قد يمكن الاستفادة من الكثير من أصناف الطاقات المتجددة لو يتكثف البحث فيها. غير أنه نظرا لما تتميز به الطاقة الشمسية من خصوصيات فقد تكون البديل الأكثر فعالية وذلك بـــ:[1]

- للخصائص الجغرافية التي تزخر بها بلادنا سواء من حيث الكميات الكبيرة للأشعة المستقبلية عبر المساحات الشاسعة للصحراء الكبرى.
- وفرة الرمال التي تستخدم في صناعة الخلايا الشمسية.
- الآثار البيئية الايجابية إذ أنها أقل تلويثا من الأنواع الأخرى.
- جانب التكاليف الذي قد يكون ذا انعكاسات ايجابية على الاقتصاد الوطني.

وعليه فالأمر يبقى مسألة وجود الهيئات التي تتكفل بتطوير استغلال الطاقة الشمسية وتسخير الإمكانيات التي تجسد الأمر الواقع خصوصا تزويد المناطق المعزولة بالطاقة.

---

(1)- عمر شريف؛«الطاقة الشمسية وآثارها الاقتصادية في الجزائر». مجلة العلوم الإنسانية، العدد السادس، [د.ت.ن]. ص 135.

وبهذه الخصائص قد يكون للطاقة الشمسية انعكاسات ايجابية كبرى على الاقتصاد الوطني خصوصا إذا تم استغلالها في توفير الطاقة للاستخدام المنزلي بالمناطق المعزولة ذات المسالك الوعرة وإمكانيات نقل الطاقة الكلاسيكية المكلفة جدا. [1]

المطلب الثالث: المؤشر البيئي لقياس التنمية المستدامة في الجزائر

تعددت واختلفت المؤشرات البيئية التي من شأنها أن تسهم في قياس نسبة التنمية المستدامة في الجزائر حيث نورد أهمها في معطيين:

أولا: نسبة التلوث:

تشكل النفايات مصدر للتلوث وهي التعبير الشائع لما يسمى بالنفايات الصلبة والتي تنتج عن أنشطة الإنسان في مختلف نواحي الحياة.

ففي الجزائر توجد(3000) مفرغة فوضوية تستقبل(30000 طن) يوميا من النفايات المنزلية و(185000طن) سنويا من النفايات الخاصة والخطرة هذا ما تنتجه بلادنا من نفايات ومقابل هذه الوضعية لا توجد مفرغة مراقبة ولا أي مركز للدفن التقني منجز ومسير حسب القواعد التقنية المعروفة كما أنه لا يسترجع إلا أقل من(2%) من النفايات القابلة للتثمين.

وللقضاء على هذا الوضع تم إصدار قانون خاص بتسيير النفايات ومراقبتها والقضاء عليها والذي كرس المبدأ العالمي للتسيير الصحي والعقلاني للنفايات بالإضافة إلى إنشاء الضريبة البيئية (تحت مبدأ الملوث الدافع) والوكالة الوطنية للنفايات واعتماد القانون الخاص في إنشاء المنظومة الوطنية لتسويق وتثمين نفايات التغليف؛ كل ذلك لتسهيل بروز سوق وطنية للنفايات.

---

(1)- المرجع نفسه.136.

بغرض المحافظة على البيئة، فإنه تم تشغيل مراكز الدفن التقني أي المصبات العمومية المراقبة على مستوى أربيعين مدينة كبيرة في الجزائر، حيث يتم تصنيف ومعالجة النفايات قبل وضعها في مركز الردم التقني بهذا المصمم، وفقا لمقاييس عالمية بطريقة نحافظ على البيئة وتتحقق التنمية المستدامة. وقد تم انجاز مركز للردم التقني بولاية بسكرة وذلك بدائرة الوطاية وهو من طرف صندوق تنمية مناطق الجنوب، وقد افتتح هذا المركز بالولاية في نهاية سنة 2005 حيث يستقبل هذا المركز النفايات من مختلف بلديات الولاية وعلى مستوى المركز يتم تصنيف هذه النفايات وكذا إعادة رسكلتها في حين تدفن النفايات التي تمت معالجتها بهذا المركز وبهذا تكون الولاية قد تخلصت من أضرار التلوث البيئي الناتج عن القمامة الفوضوية القديمة.[1]

لضمان فعالية هذا الإجراء المتبع لحماية البيئة الجزائرية من النفايات فقد سن المشرع الجزائري عدة قوانين تضمن الالتزام بإتباع تنفيذ هذه الإجراءات منها المرسوم التنفيذي رقم : 04-410 المؤرخ في 14 ديسمبر 2004 الذي يحدد القواعد العامة لتهيئة واستغلال منشآت معالجة النفايات، وشروط قبول النفايات على مستوى هذه المنشآت. وقد أوضحت المادة رقم: 3 من هذا المرسوم أنه يقصد: " بمنشأة معالجة النفايات كل المنشآت الموجهة لتثمين النفايات وتخزينها وإزالتها"؛ كما صدر قانون رقم: 01-19 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001 يتعلق بتسيير النفايات ومراقبتها وإزالتها.[2]

كما ورد في المادة 50 من هذا القانون أنه: " يتكفل منتجو أو حائزو النفايات الخاصة والهامدة بتكاليف نقلها، ومعالجتها، كما حدد هذا القانون الإجراءات الردعية(سواء كانت حبس أو غرامة مالية) لكل من يتسبب في رمي وإهمال النفايات في مناطق غير مخصصة لها"، كما صدر القانون

(1)- عادل عوض؛ الآثار البيئية للسياسات التنموية. الكويت: عالم الفكر، 2000. ص 284.
(2)- يحي وناس؛ «الآليات القانونية لحماية البيئة في الجزائر». أطروحة دكتوراه (جامعة أبو بكر بلقايد، قسم الحقوق تلمسان، 2007). ص 41.

رقم: 01-20 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001 المتعلق بتهيئة الإقليم والتنمية المستدامة. وصدر كذلك القانون رقم: 03-10 المؤرخ في 19 جويلية 2003 يتعلق بـــ " حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة". وقد نصت المادة رقم 02 من هذا القانون "تهدف لحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة" على الخصوص إلى مايلي:[1]

- تحديد المبادئ الأساسية وقواعد تسيير البيئة.
- ترقية تنمية وطنية مستدامة بتحسين شروط المعيشة والعمل على ضمان إطار معيشي سليم.
- الوقاية من كل أشكال التلوث والأضرار الملحقة بالبيئة وذلك بضمان الحفاظ على مكوناتها.
- إصلاح الأوساط المتضررة.
- تدعيم الإعلام والتحسين ومشاركة الجمهور ومختلف المتدخلين في تدابير حماية البيئة.

ضمن هذا السياق فقد سعت الجزائر بدورها إلى إقرار مجموعة من الضرائب والرسوم البيئية المرتبطة بالتلوث هما الإتاوات والتكاليف كمحاولة لوضع حد لمختلف أنواع التلوث وخاصة تلوث الهواء والماء، على اعتبار أنها من بين الدول النفطية.

ولا يخفى على أحد ما للصناعة النفطية(البتروكيمياء) من آثار سلبية على البيئة، بالإضافة إلى كون معظم المصانع تتركز في الشريط الساحلي وهي تقذف سنويا ملايين الأطنان من النفايات السامة في المسطحات المائية. غير أن الجباية المضادة للتلوث في الجزائر لم ترقى إلى المستوى المطلوب وذلك في غياب الإحصائيات التي من شأنها أن تكشف ذلك، ومن جهة أخرى تتميز الأدوات الجبائية المفروضة في الجزائر بطابع عقابي أكثر منه تحفيزي، بالإضافة إلى عدم كفاية مردوديتها لتغطية الأضرار البيئية وانصرافها لتغطية أمور أخرى في موازنة الدولة حيث تبرز بذلك أهم الأدوات

(1)- كتوش عاشور، علي عزوز؛ « فعالية الأدوات الجبائية في الحد من مشكلات التلوث البيئي بالإشارة إلى حالة الجزائر». ملتقى (جامعة 20 أوت 1955، قسم علوم التسيير، سكيكدة، 2008). ص 189.

الجبائية المستخدمة في الجزائر خلال إدراج أول ضريبة بيئية من خلال قانون المالية لسنة 1992، حيث تم فرض الرسم المتعلق بالنشاطات الملوثة أو الخطرة، لكن على ما يبدو أن تجسيد الجباية البيئية كأداة اقتصادية ومالية لإدارة الموارد البيئية لم يتم إلا خلال السنوات 2000، 2002 و2003 حيث يمكن حصر هذه الرسوم فيما يلي:[1]

1 -**الرسوم الخاصة بالنفايات الصلبة:**

أ -**رسم إخلاء النفايات العائلية(TEOM):** تمت مراجعة معدلاته من خلال قانون المالية لسنة 2002 فمثلا: تم تغيير المعدلات السابقة للرسم الخاص بالنفايات المنزلية من المجال 375 دج -500 دج إلى المجال 640 دج-1000 دج(سنويا) للعائلة.

ب -**رسم تحفيزي على عدم تخزين النفايات المتعلقة بالنشاطات الطبية:** يهدف إدخال هذا الرسم إلى خفض النفايات الطبية- الضارة والملوثة كيميائيا- من المصدر، ويقدر مبلغ الرسم حسب قانون المالية لسنة 2002 بـــ 10.500 دج/طن، ويمنح المستغل مهلة تقدر بـــ 3 سنوات إبتداءا من تاريخ اقرار الرسم لانجاز التجهيزات الكفيلة بالتخلص من النفايات، وتجدر الإشارة إلى أن ذلك يغطي تقريبا تكلفة المعالجة، لذا يتوقع أن يكون له أثر تحفيزي وردعي مؤكد.

د- الرسم على الأكياس البلاستيكية: تم إدراج هذا الرسم بموجب قانون المالية لسنة 2004 يشمل وعاؤه جميع الأكياس البلاستيكية سواء المنتجة محليا أو المستوردة من الخارج، ويقدر مبلغ الرسم (10.5 دج/1كغ)، حيث يوجه ناتج الرسم إلى الصندوق الوطني للبيئة ومكافحة التلوث.[2]

---

(1)- بسمة عولمي؛ « آلية التقييم البيئي ودور الجماعات المحلية في تحقيق التنمية»». ملتقى (جامعة 20 أوت 1955 قسم علوم التسيير، سكيكدة، 2008). ص 18.

(2)- كتوش عاشور، علي عزوز؛ مرجع سابق. ص 190.

2 -**الرسم المتعلق بالنشاطات الملوثة والخطرة على البيئة(TAPD):** تخضع لهذا الرسم المؤسسات التي ينجم عن نشاطها الاستغلالي أخطار ومساوئ قد تكون لها آثار سلبية على الصحة العمومية النظافة، الأمن، الفلاحة، حماية الطبيعة والبيئة، المحافظة على الأثار والمعالم وكذلك المناطق السياحية. وقد تم إعادة تقدير قيمة مبلغ هذا الرسم ضمن قانون المالية لسنة 2000 بـــ 9000 دج بالنسبة للمنشآت المصنفة ضمن الأنشطة الخاضعة للتصريح و 20.000 دج بالنسبة للمنشأت المصنفة ضمن الأنشطة الخاضعة لرخصة وزارة تهيئة الإقليم والبيئة. (1)

3 -**الرسم الخاصة على الانبعاثات الجوية:** من خلال:

أ -**الرسم التكميلي على التلوث الجوي ذو الطبيعة الصناعية:** تم إنشاء هذا الرسم بموجب قانون المالية لسنة 2002، ويتعلق بالنشاطات الصناعية التي تخترق أو تتجاوز كمية الانبعاثات الغازية بها الحدود القصوى التي ينص عليها القانون، بحسب مبلغ الرسم باعتماد على معدل(TAPD) إضافة إلى استخدام معامل مضاعف قيمته من 1 إلى 5 يعكس مدى تجاوز القيم القصوى المحددة بالتنظيم.

ب -**الرسم على الوقود:** تم إدخاله بموجب قانون المالية لـــ 2002، حيث يقدر مبلغ هذا الرسم بـــ 1 دج لكل لتر من البنزين " محتوى على الرصاص عادي أو ممتاز "، ويوزع مبلغ الرسم بالتساوي بين صندوق البيئة ومكافحة التلوث والصندوق الوطني للطرقات والطرقات السريعة.

(1)- بسمة عولمي؛ مرجع سابق. ص 19.

4 -الرسم الخاص على الانبعاثات السائلة الصناعية:

أ -**الرسم التكميلي على المياه المستعملة الصناعية:** تم إدخاله بموجب قانون المالية لـــ 2003 يحسب بنفس طريقة حساب الرسم التكميلي على التلوث الجوي ذو الطبيعة الصناعية وللإشارة فإن نسبة 30% من مبلغ هذا الرسم تخصص لصالح البلديات [1]

ب -**إتاوة المحافظة على المياه:** جاء بها قانون المالية 1993، وهي إتاوة تجبى لحساب الصندوق الوطني للتسيير المتكامل للموارد المائية، وتحصل لدى مؤسسات إنتاج المياه وتوزيعها(بلدية، ولائية وجهوية)، وبصفة عامة لدى المؤسسات العامة والخاصة التي تملك وتستغل آبار وتوجه هذه الأتاوي لضمان مشاركة المؤسسات المذكورة في برنامج حماية جودة المياه والحفاظ عليها ولتحصيلها تم تحديد المعدلات التالية:

- 4% من مبلغ فاتورة المياه الصالحة للشرب: الصناعية أو الفلاحية بالنسبة لولايات الشمال.
- 2% من مبلغ فاتورة المياه الصالحة للشرب: الصناعية أو الفلاحية بالنسبة لولايات الجنوب الآتية ورقلة، الأغواط، غرداية، تندوف، الوادي، بشار، إليزي، تمنراست، أدرار وبسكرة.[2]

كما شرعت الجزائر باكرا في وضع التشريعات الخاصة بالبيئة نصا قانونيا وهو قانون حماية البيئة سنة 1983، الذي عوضه- حاليا- القانون رقم 10/03 المؤرخ في 19 جويلية 2003 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة. ويمكن إستخلاص من هذا التشريع الجديد أربع مبادئ وهي:

الأول: إعتبار البيئة قيمة يحميها القانون من خلال مراقبة مختلف السلوكيات الماسة بها.

---

(1)-حدة فروحات؛ «استراتيجيات المؤسسات المالية في تمويل المشاريع البيئية من أجل التنمية المستدامة-دواسة حالة الجزائر-».مجلة الباحث،العدد2010،7.ص131.

(2)- المرجع نفسه. ص 132.

الثاني: أخذ البيئة في الحساب مسبقا؛ أي عدم الإقدام على إحداث مشاريع اقتصادية قبل إجراء دراسة أولية عند تأثير ذلك المشروع على البيئة التي ينشأ فيها.[1]

الثالث: إشراك المواطنين في حماية البيئة بصفة مباشرة أو غير مباشرة.

الرابع: تحميل الملوث مسؤولية تتحمل دفع جميع التعويضات وإزالة كل المخاطر والمضار الماسة بالبيئة.

ج- التكاليف المرتبطة بالتلوث الصناعي: إن الاستثمارات الرئيسية المتعلقة بإقامة تجهيزات مانعة للتلوث خلال الفترة 1970-1984 كلفت مبلغ 66 مليون دج في السنة، كما تم إنجاز استثمارات أخرى خلال السنوات الثلاثة 1998-2000 لتحديد أو إنشاء تجهيزات مانعة للتلوث في بعض وحدات إنتاج الإسمنت والأسمدة الفوسفاتية والمركبات الحديدية والبترولية، و قد استحوذت معامل الإسمنت على 12 معملا منها على استثمار إجمالي قدره 325 مليون دج لكن بصورة غير متكافئة في توزيع هذا المبلغ بين وحدة وأخرى على غرار:

- و**حدة مفتاح بالبليدة:** التي قامت بتحديث وتجديد تجهيزاتها بعدما كانت السبب طوال سنوات عديدة في تدهور البيئة بشكل مثير للقلق، وفي إلحاق أضرار بصحة السكان المجاورين، وقد بلغت الكلفة الإجمالية للعاملين 616 مليون دج من 5.5 مليون دولار أمريكي.
- **وحدة زهانة بمعسكر:** ا لتي نصبت مصافي كهربائية بعد صدور قرار بإغلاقها حيث قدرت كلفة العملية 100 مليون دج.

(1)-حدة فروحات،مرجع سابق.ص132.

- **وحدة حامة بوزيان بقسنطينة:** جددت كل تجهيزاتها بعد أن أصيب كل محيطها الزراعي بالتلف وبلغت تكلفة العملية 61 مليون دج و02 مليون دولار أمريكي.[1]

وتأسيسا على ما سبق فقد اتخذت الجزائر لمكافحة التلوث عدة إجراءات منها:

- العمل على الإهتمام بالتشجير والمسطحات الخضراء في المدن لتنقية الهواء.
- إنشاء الأحزمة الخضراء حول المصانع والمدارس والمستشفيات لدحر آثار التلوث.
- إقامة الأجهزة الخاصة بمراقبة تركيز الملوثات المختلفة، وإجراء الفحص التقني للسيارات مع تنظيم النقل العمومي.
- تشجيع استخدام الغاز الطبيعي ووسائل الطاقة النظيفة، كالبنزين بدون رصاص وغاز البترول المميع(GPL) بدلا من البنزين الحاوي على الرصاص.
- تبني تقنيات صناعية أكثر نظافة للبيئة.
- تشجيع إنتاج الطاقة النظيفة كالطاقة الشمسية والرياح.
- عدم التخلص من النفايات بالحرق وكذا توفير الحاويات لجمع القمامة في جميع المواقع مع إعادة تدوير النفايات الموجودة بداخلها.[2]
- مراعاة شروط التخطيط العمراني السليم عند إنشاء المدن.
- تحسين نظم الري والصرف وتطوير طرق فلاحة الأرض مع استصلاح أراضي جديدة.
- المحافظة على الكائنات الحية صديقة البيئة ومنع استعمال المبيدات الحشرية.

---

(1)- حدة فروحات؛ « تمويل المشاريع البيئية في الجزائر دراسة حالة مشروع الجزائر البيضاء بورقلة». رسالة ماجستير (جامعة قاصدي مرباح، قسم العلوم الاقتصادية، ورقلة، 2007). ص 72.

(2)- نبيهة سعيدي؛ «تسيير النفايات الحضرية في الجزائر بين الواقع والفاعلية المطلوبة-دراسة حالة الجزائر العاصمة-» رسالة ماجستير (جامعة بومرداس، قسم العلوم الاقتصادية، 2012). ص 60.

ثانيا: الموارد المائية:

تقدر الموارد المائية السطحية الإجمالية في الجزائر بحوالي 17 مليار متر مكعب. وتنقسم إلى:

- المياه السطحية: 13 مليار متر مكعب.
- المياه الجوفية: 4 مليارات متر مكعب.[1]

تمثل الموارد المائية السطحية 75% من إجمالي الموارد المائية بالجزائر. وتعتبر الأحواض الشمالية التابعة للبحر المتوسط من أهم الأحواض المائية السطحية. حيث إن مواردها تقدر بـــ 21 مليار متر مكعب في السنة، أي ما يقارب 90% من إجمالي الموارد المائية السطحية.

وفي هذا الإطار تنقسم الخزانات المائية الجوفية في الجزائر إلى نوعين رئيسين:

- خزانات الشمال: وهي ذات موارد متجددة، وتقدر مواردها بحوالي 2 مليار متر مكعب في السنة.
- الأحواض الصحراوية التي تحتوي لموارد مائية غير متجددة، وتقدر كمية المياه الممكن استغلالها بحوالي 2 مليار متر مكعب في السنة.

كما يقدر الاستغلال الإجمالي للموارد المائية بحوالي 4.15 مليار متر مكعب في السنة وتنقسم حسب مصادر المياه على النحو التالي:

- 3.5 مليار متر مكعب من المياه الجوفية.
- 650 مليون متر مكعب من المياه السطحية.

---

(1)- منظمتي « الايسيسكو واليونسكو؛ الثروات المائية في المغرب العربي واستعمالاتها »، متحصل عليه : www.un-org/unesco/pde

ويتوزع استهلاك الموارد المائية حسب القطاعات وخلال سنة 1998 على الشكل التالي:

- 1.5 مليار متر مكعب في السنة لتوفير مياه الشرب وللصناعة.
- 2.65 مليار متر مكعب لفائدة المساحات الزراعية المروية. وبذلك تكون الزراعة أكبر مستهلك للموارد المائية، أي ما يقارب 72% من جملة الموارد المائية للبلاد.
- تقدر الموارد المائية– غير التقليدية– المتأتية من مياه الصرف الصحي بحوالي 600 مليون متر مكعب سنويا، يتم صبها في البحر أو الأودية، أما استغلالها فيعد ضعيفا جدا. كما أن محطات تحلية مياه البحر تعرف تطورا بصفة كبيرة لتبلغ في سنة 2003 حوالي 11 محطة تسمح بتحلية مليون متر مكعب في اليوم وذلك لتلبية احتياجات مياه الشرب في بعض المناطق التي تشكو من قلة المياه الطبيعية العذبة.

وفي هذا السياق تعتبر مسألة تحسين ظروف نظافة المواطنين بتوفير شبكات الصرف الصحي حظي دائما محل اهتمام من طرف السلطات، أما تطور المؤشرات الخاصة من: 53.9% سنة 1988 لتبلغ 69% لسنة 1995، أما في عام 2000 فقد شهدت ارتفاعا بنسبة 73.2% ويحتمل وصولها إلى النسبة النهائية(100%) في 2015 ولكنها تبقى غير مؤكدة.[1]

إن التسيير المستدام يرمي إلى تحقيق ثلاث أهداف:

الفعالية الاقتصادية، العدالة الاجتماعية والحفاظ على البيئة وهو ما يعرف بالمعادلة الثلاثية المربحة لذا يجب أن يكون التسيير متكامل يأخذ بالاعتبار كمية ونوعية المياه طبيعتها الجوفية والسطحية متكامل في الزمن بحيث يأخذ المدى القصير، المتوسط والطويل، متكامل كذلك في مجموع

(1)– www. Escwa.un.org

الاستعمالات ومتطلبات التنمية، متكامل أيضا مع المحيط الاجتماعي ويأخذ كل مستويات الإدارة المحلية والجهوية.[1]

تبلغ طاقة الإنتاج المائي المحلي بالقطر الجزائري 100.000 م^3 في اليوم، تستعمل للأغراض الصناعية ضمن محطات أبرزها:

- محطة وهران التي تنتج 14892 م^3 في اليوم.
- محطة أرزيو تنتج 13392 م^3 / اليوم.
- محطة مرس الحجاج تنتج 1500 م^3 / اليوم.
- محطة سكيكدة تنتج 26000 م^3 / اليوم.
- محطة عنابة تنتج14100 م^3 / اليوم.

إن تزايد النمو السكاني، وتحسن المستوى المعيشي في الجزائر جعل من المياه قضية جوهرية نظرا لمحدودية هذه المياه، وعليه يصل نصيب الفرد إلى نحو 332 متر مكعب سنويا أي حوالي 30% مما هو عليه حاليا، بينما مجموع الموارد المائية المتجددة 17200 م^3/ السنة في حين تصل الموارد المتأتية من التحلية 65 م^3/ السنة ليصل مجموع الموارد المائية 17265 م^3/ السنة .[2]

1 -الجانب الهيكلي:

أ -عملت الجزائر على تخصيص وزارة تعنى بالموارد المائية هي وزارة الموارد المائية حيث يوضح المرسوم التنفيذي 2000- 324 المؤرخ في 25 أكتوبر 2000 صلاحيات وزير

(1)- حمزة بن قرينة، زبيدة محسن؛ « تسيير الموارد المائية مع الأخذ بالعامل البيئي». مجلة الباحث، العدد 5، 2007. ص 69.

(2)- عطية الجبار، نعيمة بن كناتة؛ « إدارة الموارد المائية المتاحة لتحقيق الأمن الغذائي العربي». ملتقى (جامعة 20 أوت 1955، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، سكيكدة، 2010). ص 155.

الموارد المائية. ولعل أهم ما تشير إليه هنا المادة 03 من المرسوم الذي يبين مهام الوزير ومن أهمها: المتابعة المستمرة للموارد كما وكيفا.

وكذلك المادة 05: يسهر الوزير على الاستغلال الرشيد للموارد المائية.

ب -الإدارة المركزية في وزارة الموارد المائية.

أما المؤسسات التي أنشأتها الوزارة بتفعيل مهامها فيمكن حصرها في:

- **الشركة الجزائرية للمياه (ADE):** مؤسسة عمومية وطنية ذات طابع صناعي وتجاري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، نشأت وفقا للمرسوم التنفيذي رقم 01-101 المؤرخ في 27 محرم 1422 الموافق لـــ 21 أفريل 2001. توضع المؤسسة تحت وصاية الوزير المكلف بالموارد المائية، ويوجد مقرها الاجتماعي في مدينة الجزائر. تكلف المؤسسة في إطار السياسة الوطنية للتنمية، بضمان تنفيذ السياسة الوطنية لمياه الشرب على كامل التراب الوطني من خلال التكفل بنشاطات: تسيير عمليات إنتاج مياه الشرب والمياه الصناعية، نقلها ومعالجتها، تخزينها وتوزيعها والتزود بها، وكذا تجديد الهياكل القاعدية التابعة لها وتنميتها وتكلف المؤسسة بهذه الصفة عن طريق التفويض بالمهام الآتية:

أ -مراقبة نوعية المياه الموزعة.

ب -المبادرة بكل عمل يهدف إلى اقتصاد المياه، لا سيما عن طريق:

- تحسين فعالية شبكات التحويل والتوزيع وإدخال تقنية للمحافظة على المياه. بالإضافة إلى مكافحة تبذير المياه بتطوير عمليات الإعلام والتكوين والتربية والتحسيس باتجاه المستعملين.
- تطوير برامج دراسية مع المصالح العمومية التربوية لنشر ثقافة اقتصاد المياه.

ج- التخطيط لبرامج الاستثمار السنوية والمتعددة السنوات وتنفيذها.[1]

- **الديوان الوطني للتطهير (ONA):** مؤسسة عمومية وطنية ذات طابع صناعي وتجاري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي. نشأت وفقا للمرسوم التنفيذي رقم 01-102 المؤرخ في 27 محرم 1422 الموافق لـــ 21 أفريل 2001، يوضع الديوان تحت وصاية الوزير المكلف بالموارد المائية ويوجد مقره في مدينة الجزائر، يكلف الديوان بضمان المحافظة على المحيط المائي.[2] وبالتحكم في الإنجاز والأشغال وكذا استغلال منشأت التطهير الأساسية التابعة لمجالاته. وكذا مكافحة كل مصادر تلوث المياه في المناطق التابعة لمجال تدخله، وإعداد وإنجاز المشاريع المدمجة المرتبطة بمعالجة المياه المستعملة وصرف مياه الأمطار، وإنجاز مشاريع الدراسات والأشغال لحساب الدولة والجماعات المحلية.

2 **من الجانب الموضوعي:** عنيت الجزائر من خلال منظومتها التشريعية بمسألة الثروة المائية ويظهر ذلك جليا من خلال نوعية الهياكل المنشأة وكذا نوعية البرامج والمشاريع المتخذة في هذا الشأن. وفي الجانب الموضوعي نذكر:[3]

- فتح مخابر تحاليل جودة المياه واعتمادها المرسوم التنفيذي 02-68 المؤرخ في 06 فيفري 2002.
- تحديد كيفيات تسعير الماء المستعمل في الفلاحة وكذا التعريفات، المتعلقة به: المرسوم 05-14 المؤرخ في 09 جانفي 2005.

---

(1)- المادة 29 من المرسوم 101/01 المتضمن إنشاء الجزائر للمياه.

(2)- محمد سعداوي، عبد الكريم بلعرابي؛ « الحماية التشريعية لإستراتيجية الدولة الجزائرية في إدارة ثروتها المائية». دفاتر السياسة والقانون، العدد 6، جانفي 2012. ص 81.

(3)- المرجع نفسه. ص 84.

- وضع قواعد تسعير الخدمات العمومية للتزويد بالماء الصالح للشرب والتطهير وكذا التعريفات المتعلقة بـــ : المرسوم 05-13 المؤرخ في 09 جانفي 2005.
- قواعد استغلال المياه المعدنية الطبيعية ومياه المنبع وحمايتها: المرسوم التنفيذي 04-196 المؤرخ في 15 جويلية 2004.
- القانون رقم 05-12 المؤرخ في 04 أوت 2005 يتعلق بالمياه المعدل والمتمم بالقانون 03/08 ويعتبر هذا أهم قانون صدر لحد الآن يجسد إستراتيجية الجزائر في تعاملاتها مع ثروتها المائية.

المبحث الثاني: جهود الجزائر في التنمية المستدامة.

عملت الجزائر شأنها شأن بعض الدول على القيام بعدة مشاريع مستقبلية لتحقيق التنمية المستدامة في مختلف الميادين والقطاعات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

المطلب الأول: برنامج الإنعاش الاقتصادي

إن المتتبع للأوضاع الاقتصادية التي تشهدها الجزائر منذ بداية العقد الأول من القرن الحالي يدرك أن البلاد بصدد خوض تجربة تنموية جديدة اتضحت معالمها من خلال شروع الحكومة في تنفيذ سياسة اقتصادية جديدة تختلف عن تلك التي طبقت سابقا؛ هذه السياسة التي يمكن تسميتها بسياسة الإنعاش الاقتصادي ذات " التوجه الكينزي " تهدف أساسا إلى رفع معدل النمو الاقتصادي عن طريق زيادة حجم الإنفاق الحكومي الاستثماري من خلال تنفيذ ثلاثة برامج تنموية وهي:

البرنامج الأول: برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي:

مفهوم سياسة الإنعاش الاقتصادي وأهدافها: من بين المبادئ الهامة في الاقتصاد الكلي، هنالك إمكانية استخدام سياسة الميزانية بصفة عامة لتعزيز الطلب الكلي وتحريك اقتصاد ما في حالة ركود وتعتبر سياسة الإنعاش الاقتصادي إحدى أهم وسائل سياسة الميزانية التي تستخدمها الدولة للتأثير على الوضع الاقتصادي في المدى القريب. ومن ثم فهي سياسة ظرفية بالدرجة الأولى وتهدف إلى دعم النشاط الاقتصادي بوسائل مختلفة، تتمثل أساسا في الميزانياتية، إضافة إلى بعض الوسائل النقدية.[1]

(1)- محمد مسعي؛ « سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها على النمو». مجلة الباحث، العدد 10، 2010. ص 148.

1 برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2004:

يتمحور برنامج الإنعاش الاقتصادي الذي يمتد بين 2001-2004 حول الأنشطة الموجهة لدعم المؤسسات والأنشطة الإنتاجية الفلاحية، كما خصص لتعزيز المصلحة العامة في ميدان الري النقل تحسين المستوى المعيشي وتنمية الموارد البشرية وذلك من أجل تحقيق التنمية المحلية.[1]

وتطبيقا لبرنامج الحكومة، فإن البرنامج يدفع بالأنشطة الاقتصادية عبر كل التراب الوطني وعلى وجه الخصوص في المناطق الأكثر حرمانا، كما ترمي تلك الأنشطة إلى خلق مناصب شغل وتحسين القدرة الشرائية.

يعتبر هذا البرنامج أداة مرافقة للإصلاحات الهيكلية التي التزمت بها الجزائر قصد إنشاء محيط ملائم لاندماجه في الاقتصاد العالمي، حيث تميز بإنعاش مكثف للتنمية الاقتصادية، من خلال انجازات عديدة يمكن ذكر أبرزها فيمايلي:

- **دعم النشاطات الإنتاجية:**

أ -**الفلاحة:** يندرج هذا البرنامج في إطار المخطط الوطني للتنمية الفلاحية (PNDA) ويتمحور حول البرامج المرتبطة بـــ :

- تكثيف الإنتاج الفلاحي خاصة المواد واسعة الاستهلاك وترقية الصادرات من المنتجات الفلاحية.
- إعادة تحويل أنظمة الإنتاج للتكفل أحسن بظاهرة الجفاف في إطار إجراء خاص.
- حماية الأحواض المنحدرة والمصبات وتوسيع مناصب العمل الريفي.

---

(1)- كمال عايشي؛ « التجربة الجزائرية في ظل الفكر التموي الجديد». ملتقى (جامعة باتنة، قسم العلوم الاقتصادية والتسيير[د.ت.ن]). ص 13.

- حماية النظام البيئي الرعوي وتحسين نوعية العلف.

- مكافحة الفقر والتهميش، لاسيما عن طريق مشاريع تجريبية للتنمية الجماعية ومعالجة ديون الفلاحين.

وقد قدرت تكلفة هذا البرنامج بـــ 65 مليار دج.[1]

2 -التنمية المحلية والبشرية: تشمل:

أ -**التنمية المحلية:** يحدد نشاط الدولة البرنامج المقترح في التكفل بالانشغالات المحلية على عدة مستويات، التدخل فيما يخص التحسين النوعي والمستدام للإطار المعيشي للمواطنين.

حيث يتضمن البرنامج إنجاز مخططات بلدية (PCD) موجهة أغلبيتها لتشجيع التنمية والتوزيع التوازني للتجهيزات والأنشطة على كل التراب الوطني. [2] إضافة إلى وضع مشاريع تعمل على ربط الطرق- طرق ولائية وبلدية- وتطهير الماء والمحيط وكذلك الخاصة بإنجاز البنى التحتية للاتصال تشجع كلها على استقرار ورجوع السكان في المناطق التي مسها الإرهاب.

يستجيب هذا البرنامج لحاجات ملموسة، معبر عنها بمشاريع رامية إلى تنمية مستدامة على صعيد المجموعات الإقليمية.[3]

ب -التشغيل والحماية الاجتماعية: إن هذه البرامج من شانها أن تسمح بعرض إضافي 70000 منصب شغل دائم لتلك الفترة، أما عن النشاط الاجتماعي، يتعلق الأمر بنشاطات التضامن

---

(1)- زرنوح ياسمينة؛ « إشكالية التنمية المستدامة في الجزائر- دراسة تقييمية-». رسالة ماجستير (جامعة الجزائر قسم العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2005). ص 180.

(2)- المرجع نفسه. ص 185.

(3)- عمر عبدو؛ « جهود الجزائر في الألفية الثالثة لتحقيق التنمية المستدامة». ملتقى (جامعة حسيبة بن بوعلي، قسم العلوم القانونية والإدارية، الشلف،[د.ت.ن]). ص 04.

اتجاه السكان الأكثر ضعفا وإعادة الاعتبار للمؤسسات المتخصصة واكتساب 500 حافلة نقل مدرسي للبلديات المحرومة وأخيرا 3 ملايير دج ترمي إلى تأطير سوق العمل.

3 **تعزيز الخدمات العامة وتحسين الإطار المعيشي:** في إطار الأشغال الكبرى للتجهيز والتهيئة العمرانية قدر الغلاف المالي بـــ 210.5 مليار دج، حيث يتشكل هذا البرنامج من ثلاثة جوانب:

أ –**التجهيزات الهيكلية للعمران:** تهدف إلى تحسين إطار معيشة حياة سكان المراكز الحضرية الكبرى وبالضبط حيث يتمركز الفقر والعزلة. وقد تم تقدير هذا البرنامج بـــ 142.9 مليار دج يتوزع على الشكل التالي:

- البنى التحتية للموارد المائية 31.3 مليار دج.
- البنى التحتية للسكك الحديدية 54.6 مليار دج.
- الأشغال العمومية 45.3 مليار دج.
- تأمين الموانئ والمطارات والطرقات عبر نقاط الدخول بواسطة وسائل الكشف والمراقبة، قصد حماية الاقتصاد الوطني من الغش والمساس بكل أنواعه حيث قدرت تكلفته بـــ 1.7 مليار دج.

ب **الاتصالات:** مشروع حظيرة تكنولوجية للمدينة الجديدة لسيدي عبد الله وتكلفة هذا المشروع تقدر بـــ 10 ملايير دج.[1]

ج– **إحياء الفضاءات الريفية بالجبال، الهضاب العليا والواحات:** ينصب هذا البرنامج على حماية الفضاءات الساحلية على طول الخط الساحلي والمحافظة على مستوى مناطق الهضاب العليا والجنوب وكذا إعطاء نفس جديد للأحياء المحرومة على مستوى المراكز الحضرية.

---

(1)– كريم بودخدخ؛ « أثر سياسة الانفاق العام على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر2001– 2009». رسالة ماجستير (جامعة دالي ابراهيم، قسم علوم التسيير، الجزائر، 2010). ص 200.

سيسمح هذا البرنامج بتحسين ملحوظ في حياة السكان المعنيين، إضافة إلى خلق مناصب الشغل. يتوزع هذا البرنامج كالتالي:

- حماية الأحواض المنحدرة 9.1 مليار دج، السكن 35.6 مليار دج، الطاقة 16.8 مليار دج المحيط 6.1 مليار دج.

أما بالنسبة لنتائج برنامج الإنعاش الاقتصادي فقد تميزت السنوات (2001- 2004) بإنعاش مكثف للتنمية الاقتصادية رافقها استعادة الأمن عبر ربوع بلادنا. وتجسد هذا الإنعاش من خلال:

- تحقيق استثمار إجمالي بحوالي 46 مليار دولار أمريكي أي 3700 مليار دينار، منها حوالي 30 مليار دولار أي 2350 مليار دج من الإنفاق العمومي.
- نمو مستمر يساوي في المتوسط 3.8 % طوال السنوات الخمس بنسبة 6.8% في سنة 2003.
- تراجع في البطالة إلى 24%.
- إنجاز الآلاف من المنشآت القاعدية وكذلك بناء وتسليم الآلاف من المساكن الجاهزة.

وقد حققت الجزائر في سنة 2003 نسبة نمو قدره 6.8% واحتياطات صرف قدرها 32.9 مليار دولار وهي في زيادة مستمرة.[1]

أما على المستوى الخارجي فإن ديون الجزائر الخارجية فد انخفضت من 28.3 مليار دولار إلى 22 مليار دولار، كما تقلصت الديون العمومية الداخلية للدولة من 1059 مليار دج في سنة 1999 إلى 911 مليار دج في سنة 2003.

---

(1)- عمر عبدو، مرجع سابق. ص 07.

تجدر الإشارة إلى أن البرنامج يقضي على كل المشاكل العالقة –الخفية والجلية– المسجلة في مختلف المجالات، بقدر ما عمل على التخفيف من الانعكاسات السلبية لأزمة عميقة، كما سعى إلى خلق الظروف الملائمة لإستراتيجية حقيقية للتنمية المستدامة.

2–البرنامج التكميلي لدعم الإنعاش الاقتصادي 2005–2009:

يبلغ حجمه الاستثماري الحالي 9000 مليار دج خصص 1908.5 مليار دج للبرامج المحلية وبتكلفة نقدا بحوالي 4200 مليار دج من النفقات العمومية التنموية بالنسبة للمدة الجارية من 2005 إلى غاية 2009. وفي هذا السياق أعطيت الأولوية فيه لمكافحة البطالة، ثم السكن يليه قطاع النقل إمداد الأرياف بالكهرباء، الغاز، تطوير الزراعة ودعمها، وتحلية مياه البحر والتطوير المتوازن للمناطق.

قد احتوى البرنامج التكميلي على مشاريع مدعومة بمخصصات مالية من قبل الدولة، أما نصف هذا المخصص المالي أي أكثر من 1900 مليار دينار. رصد لتحسين ظروف معيشة المواطنين من خلال:

- بناء مليون وحدة سكانية، بمبلغ مالي قدره 555 مليار دج.[1]
- تنمية منشآت التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي، بحوالي 400 مليار دينار.
- تعزيز المنشآت الأساسية للصحة بقدر 85 مليار دج.

وفي هذا الإطار يمكن القول أن الانتخابات الرئاسية لـــ 08 أفريل 2004 قد شكلت منعطفا حاسما في مسار التقويم الوطني الذي عكفت الجزائر على انتهاجه، حيث سجل التزام السيد رئيس الجمهورية "عبد العزيز بوتفليقة " بمواصلة وتكثيف المسار المتمثل في إعادة بناء الاقتصاد الوطني. زيادة على

---

(1)– مسعود البلي؛ « واقع السياسات الاجتماعية في الجزائر ومدى ارتباطها بالتنمية المستدامة». رسالة ماجستير (جامعة باتنة، قسم العلوم السياسية،2010). ص 183.

ذلك فقد تم تأكيد هذا الالتزام بالتعليمة الرئاسية التي وجهها للحكومة فور تنصيبها من أجل تحضير برنامج تكميلي لدعم النمو يشمل:

1 -**الإصلاح في المجال الاقتصادي:** من خلال:

- **تحسين إطار الاستثمار:** وضبطه عن طريق التعديلات التشريعية والتنظيمية، كما تسهر دائما الحكومة على تحسين جهودها لجلب الاستثمار والشراكة الأجنبية.(1) وكذا تسوية مسألة العقار.

2 -**تثمين الثروات الوطنية وتطويرها** : تعمل الحكومة على استكمال الترتيبات التشريعية والتنظيمية والمؤسساتية من أجل جلب الاستثمار الخاص الوطني، والمزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة –في شكل شراكة– في قطاعات المحروقات والطاقة والمناجم، بما في ذلك الأنشطة مثل تلك الواقعة في المراحل اللاحقة لإنتاج المحروقات وأنشطة إنتاج الطاقات المتجددة إضافة إلى تكييف وعصرنة المنشآت الأساسية المعدة لتصدير المحروقات لتتماشى مع تطور الإنتاج.وكذلك ضبط تسعيرة الكهرباء والغاز،لاسيما بالنسبة إلى المناطق والفئات المحرومة، مع توفير احتياجات النمو والتنمية في ميدان الاستثمار وفي القطاعات الاقتصادية مثل الصناعة والفلاحة والسياحة والمؤسسة الصغيرة والمتوسطة.(2)

أما على مستوى الفلاحة فإن هذا الميدان الذي يمثل مكمنا معتبرا للنمو والتشغيل عرف تقدما معتبرا خلال السنوات الأخيرة بفضل المخطط الوطني للتنمية الفلاحية وبفضل الموارد المالية الكبرى التي خصصتها له الدولة والتي حققت حالات تقدم كبيرة في مجال الإنتاج الفلاحي واستصلاح الأراضي واستحداث مناصب شغل.

---

(1)– كريم زرمان؛ « التنمية المستدامة من خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001–2009». أبحاث اقتصادية وإدارية العدد السابع، جوان 2010. ص 203.

(2)– نفس المرجع والصفحة.

بالإضافة إلى العمل على تزويد الفلاحة بتشريع ملائم لتنمينها، وتقديم الدعم المالي لهذا القطاع مع السهر أكثر فأكثر على استعماله كمحفز لرصد القروض المصرفية. كذا توجيه الإعانة والحفز العموميين لتنمية الفلاحة أيضا من خلال:

- تحسين نتائج المستثمرات وذلك بهيكلة الفروع وتعميم التكوين الإرشاد.
- تنمية تربية المواشي والدواجن وتنويعها ولاسيما في الهضاب العليا وفي المناطق الجبلية.[1]
- الدعم الانتقائي والانتقالي لعمليات تحول النشاط وإعادة توجيه القدرات الفلاحية.
- تحسين محيط المستثمرات بواسطة تنمية المؤسسات الصغيرة للخدمات وصناعة التبريد وتشجيع التكامل بين المنتجين والصناعة الغذائية الفلاحية، وترقية منظومات الضبط المهني والمشترك بين المهن، وتعزيز طاقات غرف الفلاحة ودورها.[2]
- ترقية الصادرات الفلاحية ولاسيما منها المنتوجات المحلية والفلاحية الحيوية(البيولوجية) وحمايتها.
- تعزيز استحداث مناصب الشغل في القطاع الفلاحي من خلال دعم اندماج الشباب ذوي الشهادات وكذا الإدماج الفعلي للتشغيل الفلاحي ضمن ترتيب الحماية الاجتماعية بقدر 95 مليار دج والتي تغطي بناء 15000 محل.
- تطوير وسائل مكافحة الآفات الزراعية بما فيها الجراد والطفيليات والوقاية منها.

---

(1)- سلطانة كتفي؛ « تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية(2000-2005) ». رسالة ماجستير(جامعة منتوري قسم التهيئة العمرانية، قسنطينة، 2006). ص 08.

(2)- السعيد بريبش، عبد اللطيف بلغرسة؛ « إشكالية تمويل البنوك للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بين المعوقات ومتطلبات المأمول»، الملتقى الدولي(جامعة حسيبة بن بوعلي، قسم العلوم الاقتصادية والتسير، الشلف 2006). ص 327.

كما رافق إنعاش الفلاحة النشاطات أيضا لمواصلة بذل الجهد في مجال التنمية الريفية ولا سيما من خلال:

- دعم النشاطات المدرجة للمداخيل والمستحدثة لمناصب الشغل، والإنتاج المساهم في تحسين الأمن الغذائي للعائلات.
- مواكبة التنمية بالحصول على وسائل التقنية والقروض.
- برامج تسيير وتنمية الغابات والسهوب التي تستحدث مناصب الشغل وتحافظ على الوسط الطبيعي.
- تعزيز عملية حصول سكان الأرياف على الخدمات الأساسية وكذا مواصلة برامج الإسكان الريفي من خلال توصيل الكهرباء والغاز إلى أكثر من مليون يقدر بـــ 65 مليار دج وتزوديهم بالماء الشروب يقدر بـــ 127 مليار دج.

ثانيا: رفع التحدي في مجال الموارد المائية:

تشكل الموارد المائية مسألة ينبغي للبلاد أن ترصد لها من باب الأولوية الوطنية، وسائلها الخاصة وكذا دعم الشراكة والتعاون الخارجيين وستسهر الحكومة على تطوير مسعى إستراتيجي يتمحور فيما يأتي: [1]

أ -**حشد الموارد المائية، استرجاعها وإنتاجها** عن طريق:

- بناء السدود: عملا على تفادي تبديد الموارد المالية، فإن الأولوية المطلقة سوف تولي لإنهاء البرنامج الكبير للسدود وانجازات التحويل الجارية. غير أنه قد يمكن برمجة بناء سدود جديدة على ضوء الإمكانية قصد تدارك العجز الكبير. ومن ضمن العمليات الجارية يمكن ذكر على

(1)- كريم زرمان، مرجع سابق. ص 212.

الخصوص الإنجازات المتصلة بسد " بني هارون " والمشاريع الكبرى للتحولات انطلاقا من سد " تاقصبت " نحو العاصمة وانطلاقا من سد الشلف نحو وهران مرورا بمستغانم وأرزيو، وعلى هامش هذه الأولويات، فسوف يتم تحضير دراسات فيما يخص انجازات جديدة، طوال التقليص من البرنامج الجاري، ومنها انجاز تحويل المياه من عين صالح نحو تمنراست والعمل على صيانة السدود الموجودة وحمايتها بواسطة تشجير المواقع.

- برنامج حفر الآبار والمحاجز المائية من خلال تطوير برنامج انجاز حفر الآبار، بقدر 20000 متر كل سنة، ما يرصد مقابل 80 مليون م ^{3} سنويا، مع صيانة الآبار الموجودة. وكذا بناء محاجز مائية من أجل سد حاجات الري الفلاحي ثم تأهيل أكثر من 200 محجز مائي قيد الاستغلال وانجاز قرابة 300 وحدة جديدة، بوتيرة سريعة بغية استكمال الدراسات الضرورية وتوفير الإعتمادات بالنسبة إلى مجموع برنامج الماء. (1)
- استرجاع المياه المستعملة: سينصب هذا النشاط على انجاز 33 محطة تصفية، وكذا تأهيل الأولوية للمحطات الموجودة. وستخصص المياه المسترجعة، من باب الأولوية كحاجات الصناعة. ومع مواصلة بناء شبكات جمع المياه المستعملة حول برنامج عمل يشمل مجموع 2500 كم^2
- تحلية مياه البحر: وهو برنامج هام قيد التحضير لإنجاز محطات كبرى لتحلية مياه البحر عن طريق اللجوء إلى منح الامتياز في إطار المؤسسات المختلطة وبالشراكة مع قطاع الطاقة الذي يساهم برؤوس أموال مع إمكانية مشاركة الخزينة في رأس مال الشركات المختلفة لإنجاز وتسيير هذه المحطات قصد تقليص التكلفة النهائية لتحلية المياه.

(1)- زرنوح ياسمينة؛ مرجع سابق. ص 189.

ب **تسيير الموارد المائية وتوزيعها بشكل عقلاني:** وذلك عن طريق صيانة شبكات توزيع المياه عبر البلاد قصد تجنب التسربات وممارسة الغش في استعمالها.

ج- **الرقابة على الكوارث المرتبطة بالمياه وامتصاصها:** من خلال إنجاز المنشآت لحماية المناطق السكانية من الفيضانات، كما أنه سيتم تحسين تسيير مساحات الري لهذه المنطقة ومتابعته قصد تجنب انتشار ظاهرة صعود المياه وتكرارها.

3 -المخطط الخماسي للتنمية 2010-2014:

خصصت الجزائر خلال السنوات الخمس المقبلة (2010-2014) غلافا ماليا لم يسبق لبلد سائر في طريق النمو أن خصصه حتى الآن، والمقدر بحوالي 286 مليار دولار والذي من شأنه تعزيز الجهود -التي شرع فيها منذ 10 سنوات- في دعم هندسة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد، مع العلم أنه تم تقسيم هذا البرنامج إلى ثلاثة برامج فرعية يمكن توضيحها فيمايلي: [1]

- **قطاع التنمية المحلية والبشرية:** استفاد من برنامج خاص يصل إلى 9903 مليار دج، ما يمثل نسبة 45.42% من إجمالي البرامج.[2]
- **قطاع الأشغال العمومية والهياكل القاعدية:** يقدر المبلغ المخصص له بـــ 8400 مليار دج بنسبة 38.52% من إجمالي البرنامج.
- **قطاعات الصناعة، الفلاحة، الصيد البحري والتشغيل:** استفاد من 3500 مليار دج، ما يمثل نسبة 16.05 % من إجمالي البرنامج.

---

(1)- نبيل بوفليح؛ « دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة 2000-2010». الأكاديمية للدراسات الاجتماعية، العدد 9، 2013. ص 42.

(2)- عبد الحكيم حططاش، هند زيتوني؛ « رؤية نقدية لنظام الصفقات العمومية في الجزائر: الشفافية، السرعة، الرقابة المالية». ملتقى (جامعة فرحات عباس، قسم العلوم الاقتصادية، سطيف،[د.ت.ن]). ص 06.

عموما يمكن القول أن التوزيع القطاعي للبرامج السابقة الذكر يعكس رغبة الجزائر في استهداف أهم القطاعات التي تؤثر بصورة مباشرة على معدلات النمو الاقتصادي ومستويات التشغيل.[1]

التنمية البشرية ركيزة أساسية للبرنامج الاقتصادي والاجتماعي 2010-2014:

يولي برنامج الاستثمارات العمومية للفترة الممتدة ما بين 2010-2014 الذي بادر به رئيس الجمهورية السيد " عبد العزيز بوتفليقة " مكانة متزايدة الأهمية في التنمية البشرية التي يعتبرها الخبراء ركيزة أساسية لمواصلة مسار إعادة الاعمار الوطني حيث خصص هذا البرنامج الذي زود بغلاف مالي يقدر بـــ 286 مليار دولار ما يعادل 21.214 مليار دينار.

ويتضمن البرنامج إنجاز أزيد من 3000 مدرسة ابتدائية وأكثر من 1000 إكمالية وحوالي 850 ثانوية وكذا أزيد من 2000 وحدة بين داخليات ومطاعم ونصف داخليات والتي أوكلت مهمة إنجازها لوزارة التربية الوطنية التي تستفيد من ميزانية تقدر بـــ 852 مليار دينار.

كما تم تخصيص غلاف مالي قدره 868 مليار دينار للتعليم العالي لاسيما من أجل توفير 600000 مقعدا بيداغوجيا و400000 سرير و44 مطعما جامعيا وغلاف مالي بحوالي 178 مليار دينار للتكوين والتعليم المهنيين موجهة خصوصا لإنجاز 220 معهدا و82 مركزا للتكوين و58 داخلية.

أما في قطاع الصحة فقد تم رصد مبلغ 619 مليار دج موجه لإنجاز 172 مستشفى، 45 مركبا صحيا متخصصا، 377 عيادة متعددة الاختصاصات، و 1000 قاعة للعلاج و 17 مدرسة للتكوين شبه الطبي.

---

(1)-عبد الغفار غطاس؛ « تذبذبات سعر النفط على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية وقياسه من سنة 1970 إلى 2008». رسالة ماجستير (جامعة قاصدي مرباح، قسم العلوم الاقتصادية، ورقلة،[د.ت.ن]). ص 05.

بالنسبة لقطاع السكن فقد تم تخصيص ما يزيد عن 3700 مليار دج من أجل إعادة تأهيل النسيج الحضري وإنجاز مليوني (02) مسكن. منها 500000 إيجاري و 500000 ترقوي و 30000 لإمتصاص السكن الهش و 70000 سكن ريفي وسيتم تسليم 1.2 مليون سكن قبل 2015 والباقي بين 2015-2017.

المطلب الثاني: البرنامج الطارئ للأمن الغذائي

تعتمد إستراتيجية الأمن الغذائي على التنمية الزراعية لتحقيق أهدافها ومعرفة أسباب تفاقم أزمة الأمن الغذائي ومحاولة إيجاد الحلول لها، حيث تهدف هذه الإستراتيجية إلى تحقيق عدة أهداف أهمها:

- زيادة الإنتاج الزراعي كما ونوعا؛ حتى يلبي متطلبات الاستهلاك من الموارد الغذائية.
- تحسين أداء وفعالية القطاع الزراعي ورفع الإنتاجية الزراعية؛ وذلك بالاستغلال الأمثل للموارد الإنتاجية وتشجيع المشاريع الاستثمارية في القطاع الزراعي مع استخدام تكنولوجيا زراعية جديدة.
- تحسين مستوى معيشة سكان الريف.[1]

وفي إطار البرنامج المسطر فقد كلفت لجنة التنسيق العليا للقمة العربية الاقتصادية عام 2009 بإعداد مشروع برنامج طارئ وإستراتيجية بعيدة المدى للأمن الغذائي العربي، تم عرضه على القمة العربية الاقتصادية والتنموية والاجتماعية التي عقدت في الكويت في شهر يناير 2009، وأصدرت القمة القرار رقم (ق.ق:6.د.ع(1)-ج4-2009/01/20). يشمل المشروع عددا من الدول العربية، تم

(1)- فريد كورتل، وداد قيراط؛ « دور السياسات الزراعية في تحقيق الأمن الغذائي». ملتقى (جامعة 20 اوت 1955 قسم العلوم الاقتصادية والتسيير، سكيكدة، 2010). ص 371.

اختيارها في ضوء الأهمية النسبية لعدد السكان وتوافر الموارد من الأراضي الزراعية والمياه وهي : تونس، الجزائر السعودية، السودان، سورية، العراق، مصر، المغرب، اليمن. وتتوقع المنظمة العربية للتنمية الزراعية أن يبلغ حجم الاستثمار العربي في القطاع الزراعي في غضون الأعوام الخمس المقبلة 27 مليار دولار ومنها 15 مليار دولار في الجزائر لوحدها وينسجم تخصيص هذا المبلغ مع البرنامج الطارئ للأمن الغذائي العربي الممتد على فترة 2011–2031.[1]

وينفذ المشروع على ثلاث مراحل:

المرحلة الأولى: هي مرحلة قصيرة وعاجلة تمتد من 2011–2016 ترتكز بشكل كبير على زيادة الإنتاج وتطوير نظم الري.

المرحلة الثانية: تمتد من 2016–2021 تلتمس مجالات تنموية أوسع مع العمل على زيادة القدرة الإنتاجية.

المرحلة الثالثة: هي مرحلة طويلة الأجل تمتد إلى 2030 ذات طبيعة إستراتيجية تتواصل خلالها الأنشطة التنموية.

وذلك بمشاركة بين الحكومات والقطاع الخاص في ضوء التزامات كل منها، حيث تتولى الحكومات تأمين المرافق والبنى التحتية، ويتولى القطاع الخاص المكونات المتعلقة بالاستثمار الزراعي والتسويق والخدمات الزراعية. وتبلغ تكاليف المشروع حسب تقديرات المنظمة العربية للتنمية الزراعية حوالي 65 مليار دولار تتوزع مناصفة بين القطاعين العام والخاص.[2]

---

(1)– رامز الطنبور؛ « التكامل التجاري ودوره في تحقيق الأمن الغذائي». ملتقى (جامعة 20 اوت 1955، قسم العلوم الاقتصادية والتسيير، سكيكدة، 2010). ص 109.

(2)–« الأمن الغذائي في الدول العربية». متحصل عليه : www.arab Fund.org/pdf

أما بخصوص البرنامج الطارئ للأمن الغذائي العربي فهو ينص على العديد من البنود أهمها:

أولا: تكليف حكومات الدول العربية المستفيدة من مكونات البرنامج بمنح مزايا تفضيلية خاصة للاستثمار في المجالات المحددة بالبرنامج.

ثانيا: الطلب من المؤسسات والصناديق الإنمائية العربية، الإقليمية والدولية المساهمة في توفير المتطلبات المالية اللازمة في تنفيذ البرنامج.

ثالثا: دعوة القطاع الخاص إلى الاستثمار في تنفيذ البرنامج.

رابعا: تكليف المنظمة العربية للتنمية الزراعية بمتابعة التنفيذ، بالتنسيق مع كافة الجهات المعنية وتقديم تقرير دوري حول التقدم المحرز إلى القمة.

أما الإطار السلعي يركز البرنامج على بعض السلع وذلك حسب أولويتها وأهميتها الإنتاجية وإمكانية تطويرها وتتمثل هذه السلع في الحبوب خاصة: القمح، الشعير والأرز، المحاصيل السكرية من قصب سكر والشمندر، البذور الزيتية كالفول السوداني، كذلك المنتجات الحيوانية من ألبان ولحوم إضافة إلى البقوليات البطاطا والتمور.[1]

بالنسبة لأهداف البرامج المنشودة هي:

- زيادة قدرة الدول العربية (الجزائر) في الاعتماد على الذات لتوفير احتياجاتها الغذائية الرئيسية (الحبوب، السكر، الزيوت) أي تعزيز الاكتفاء في السلع الغذائية الرئيسية.
- التخفيف من حدة التزايد المتواصل في قيمة فاتورة الواردات من السلع المذكورة.

---

(1)- نفس المرجع.

- إتاحة فرص استثمارية ذات جدوى اقتصادية للشركات ورجال الأعمال في القطاع الخاص في الأنشطة الزراعية المباشرة والأنشطة المكملة والمرتبطة بها.
- خلق فرص عمل جديدة ومنتجة تسهم في مواجهة الفقر والحفاظ على الاستقرار السياسي والاجتماعي.

- **مرتكزات البرنامج:** يسند البرنامج على أربع مرتكزات أساسية : [1]

- تحسين المناخ الاستثماري الزراعي لجذب رؤوس الأموال العربية للاستثمار في المشروعات الزراعية والمشروعات المكملة والمرتبطة ذات العلاقة بتنمية السلع المستهدفة.
- تدعيم مؤسسات البحث وتوفير التقنيات اللازمة لتطوير الإنتاجية الزراعية للمزارعين وتوسيع الأصناف عالية الإنتاجية.
- استخدام الموارد المائية واستثمارها في توسيع الزراعات المروية واستصلاح الأراضي.
- تطوير مؤسسات المزارعين باعتبارها أداة أساسية لتحديث الزراعة وتطوير الإنتاج والإنتاجية وبخاصة لدى صغار المزارعين.

ويتوقع أن يسفر المشروع خلال مراحله الثلاث بصورة متراكمة، عن تحقيق زيادة مباشرة في إنتاج الحبوب تقدر بحوالي 20.4 مليون طن تمثل 81% من الإنتاج الحالي، و 6.3 مليون طن من الأرز تمثل 93% من الإنتاج الحالي، و26 مليون طن من المحاصيل السكرية وحوالي مليون طن من المحاصيل الزيتية تمثلان 81% و69.3% من الإنتاج الحالي على التوالي ومن المتوقع أن يوفر 8.6 مليون فرصة عمل خلال مراحله الثلاث. وأوضح " .الزدجالي" المدير العام للمنظمة العربية للتنمية الزراعية أن الجزائر–بحكم تخصصها قرابة 3 مليارات دولار سنويا للقطاع الفلاحي والتنمية الريفية–

(1)– صلاح عبد القادر عبد الماجد؛ الأمن الغذائي العربي الواقع وآفاق التطوير. عمان: المنظمة العربية للتنمية الزراعية 2010. ص 29.

سترصد حصة الأسد خلال المرحلة الأولى من هذا البرنامج (2011–2016) والباقي تتقاسمه الدول الأخرى.كما يقترح المشروع استحداث وحدة متخصصة لمتابعة عمليات التنفيذ وتقييم مدى التقدم في تحقيق الأهداف التي تم تحديدها، وتقوم هذه الوحدة بتقديم تقاريرها إلى لجنة متخصصة يشكلها المجلس الاقتصادي والاجتماعي تمثل فيها الدول المشمولة بالمشروع بالإضافة إلى المنطقة العربية للتنمية الزراعية. (1)

ومن هنا فإن غاية إستراتيجية الأمن الغذائي في الوطن العربي(الجزائر) يمكن إجمالها في:

تعزيز جهود تحديث الزراعة العربية، تنمية قدرتها الإنتاجية والتنافسية، تنمية وصيانة الموارد الطبيعية المحافظة على البيئة بما يكفل تحقيق أهداف الجيل الحالي والأجيال القادمة في إطار متكامل يحقق مصالح جميع الأقطار العربية. وهذا في إطار السعي إلى التنمية الزراعية المستديمة. (2)

المطلب الثالث: مشروع ديزرتيك الجزائري الألماني:

الإرهاصات الأولى لبروز مشروع "ديزرتيك": تعد فكرة "ديزرتيك" إلى مبادرة من "نادي روما" أطلقها علماء وسياسيون عام 2003 بمشاركة " المركز الجهوي الفضائي" في ألمانيا، وتتضمن المبادرة أبعاد عدة أهمها تأمين الكهرباء النظيفة لأوروبا ولدول منطقة شمال إفريقيا أيضا، وكذلك توفير ما يكفي من الطاقة لتشغيل مصانع تحلية مياه البحر في تلك البلدان التي تسعى إلى تجاوز أزمة مياه الشرب التي يتوقع أن تواجهها في المستقبل مع ازدياد شح مصادر المياه العذبة فيها. ويتوقع مخططو المشروع الضخم بدء العمل في المرحلة الأولى بعد عشر سينين تقريبا على أن ينتهي تنفيذه بالكامل عام 2050،

(1)– رامز الطنبور، مرجع سابق. ص 110 .

(2)– ابراهيم توهامي، عتيقة طرفاني؛ « الزراعة والأمن الغذائي». ملتقى (جامعة 20 أوت 1955، قسم العلوم الاقتصادية والتسيير، سكيكدة، 2010) .ص 95.

مع الإشارة إلى أنه سيحتاج في النهاية إلى استثمارات تقدربـــ: 400 بليون أورو تقريبا (نحو 560 بليون دولار بحسب

أسعار الصرف الحالية أي أكثر من نصف تريليون دولار)، يذهب 350 بليونا منها لبناء معامل متطورة لتحويل الطاقة الشمسية إلى طاقة كهربائية، ويخصص الباقي لمد الشبكات من أعمدة التوتر العالي من مراكز الإنتاج إلى أوروبا باستخدام تقنية عالية تسمح بعدم فقدان أكثر من 15 إلى 20 في المئة من قوة الكهرباء، على رغم نقلها إلى آلاف الكيلومترات.

وفي هذا الصدد قالت وزيرة الدولة "بيبر" مايلي: "فكرة ديزرتيك توفر موقفا يربح فيه الجميع ولا يمكننا تحقيق الاستفادة المشتركة من ديزرتيك إلا من خلال التعاون الوثيق المبني على الثقة".[1]

وقد كان الهدف من هذا المشروع :

توزيع استخدام الطاقة المتجددة في شمال إفريقيا والشرق الأوسط وتهيئة الظروف لتصدير الكهرباء إلى أوروبا، والحكومة الألمانية تؤيد بقوة السعي من أجل تحقيق قدر أكبر من استخدام الطاقة المتجددة في شمال إفريقيا، وقد قدمت وزارة الخارجية الألمانية المشورة والدعم السياسي بشكل مستمر" لمبادرة ديزرتيك" الصناعية لتوليد الكهرباء باستخدام الطاقة الشمسية، وذلك منذ إنشائها في جويلية 2009.[2]

بدأت الاقتصاديات الحالية التي تعتمد على الوقود الأحفوري بشكل أساسي في إنتاج الطاقة تتوجه إلى مصادر الطاقة المتجددة بعد أن دخلت مرحلة الخطر، لأنه يعد الخيار المناسب في الوقت الحالي

---

(1)– محمد راتول ، محمد مداحي؛ « صناعات الطاقات المتجددة بألمانيا وتوجه الجزائر بمشاريع الطاقة المتجددة كمرحلة لتأمين إمدادات الطاقة الأحفورية وحماية البيئة –حالة مشروع ديزرتيك–» . ملتقى (جامعة قاصدي مرباح، قسم العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، ورقلة ،2012). ص145.

(2)– علي سدي ؛ « دراسة مكانة ومستقبل الجزائر في سوق الغاز المتوسطي». ملتقى (جامعة فرحات كلية العلوم الاقتصادية وعلوم لتسيير، سطيف، 2008) . ص 14 .

بسبب تقلبات أسعاره وخاصية نفاذه عبر الزمن، بالإضافة إلى الآثار البيئية الناتجة عن استعماله فأصبحت الدول المتقدمة وحتى النامية تسعى لاستغلال الطاقة المتجددة بشكل واسع وفي مختلف المجالات. فتجربة الجزائر في هذا المجال لمعرفة إلى أي مدى وصلت هذه الأخيرة في استغلال هذه الطاقة باعتبارها إحدى الدول الغنية بهذه المصادر خصوصا الطاقة الشمسية.

بدأت الجزائر بالاهتمام بدينامكية جديدة للطاقة الخضراء؛ وذلك من خلال إطلاق برنامج لتطوير الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة ENR، في إطار إستراتيجية تنمية الموارد المتجددة مثل الطاقة الشمسية حيث يتضمن هذا البرنامج على إنشاء مصادر لطاقة من أصل متجدد كما هو موضح في الجدول:

الجدول رقم (05): إنتاج الطاقة المتجددة المتوقع لسنة 2030.

السنـــــة	الإنتاج الكلي الموقع	الإنتاج الموجه للاستهلاك المحلي	الإنتاج الموجه للتصدير
2030/2011	22000KW	12000KW	10000KW

المصدر : محمد راتول، محمد مداحي؛ مرجع سابق. ص147 .

وفي هذا السياق تنطلق الجزائر في مسار الطاقة المتجددة وذلك من أجل إيجاد حلول شاملة ومستدامة لتحديات البيئة، وإشكالية المحافظة على الطاقة الأح فورية، وتستند هذه الاختيارات الإستراتيجية على الإمكانيات الهائلة للطاقة الشمسية في الجزائر (الضوئية، الحرارية) التي تمثل المحور الأساسي للبرنامج . حيث من المنتظر الوصول إلى 37% من إنتاج الكهرباء بحلول 2030. يكون عن طريق الطاقة الشمسية.[1]

(1)- سارة بن الشيخ، ناريمان بن عبد الرحمان؛ « عرض تجربة الجزائر في مجال الطاقة». ملتقى (جامعة قاصدي مرباح كلية العلوم الإقتصادية والتجارة وعلوم التسيير،ورقلة، 2012). ص 02.

إن السياسة الطاقوية المتبعة تهدف إلى أن تشكل الطاقة المتجددة نسبة 6% من الحصيلة الوطنية من إنتاج الكهرباء في أفق2015، للوصول لهذه النسبة تسطر الجزائر برنامج خاص بكل صنف من هذه الطاقة تم تلخيصه في الجدول التالي:

الجدول(06): آفاق استغلال تكنولوجيا الطاقة المتجددة لإنتاج الطاقة النظيفة في الجزائر.

السنـــوات		2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
الطاقة	ميغاواط	30	30	100	100	100	100	170	170
الشمسية الحرارية		0.149	0.140	0.442	0.413	0.384	0.369	0.572	0.532

المصدر: أوسرير منور، صليحة بوذريع؛ « موارد الطاقة المتجددة في الجزائر وعلاقاتها بالتنمية المستدامة الواقع والآفاق ». المؤتمر العلمي الدولي الثاني (المركز الجامعي بخميس مليانة، ماي 2010). ص15.

تكلفة مشروع إنجاز محطات نقل الطاقات المتجددة " ديزرتيك" من الجنوب إلى أوروبا: في "الكتاب الأبيض" أصدره مؤخرا خبراء "نادي روما" توقعوا أن ينتج المشروع بين 2020 و2025 نحو 60 تيراواط في السنة على أن ترتفع الكمية إلى 700 تيراواط عام 2050 بسعر 0.05 أورو للكيلوواط الواحد.

وبحسب خطط أخرى موضوعة للمستقبل، يمكن أن يصل طول المنطقة الصحراوية التي سيستخدمها المشروع وصولا إلى أواسط القرن الحالي، إلى نحو 20 كيلومتر بعرض 140 كيلومتر وتصل مساحتها إلى 27 ألف كلم مربع تزرع بملايين المرايا العاكسة للأشعة والمتصلة ببعضها بعضا بحسب ما نشرته شركة " سيمنس" في نشرة خاصة حول الطاقات المتجددة أخيرا تحت عنوان "الطاقة

الخضراء". وأضافت أن هذه المساحة التي تشكل 0.3 في المئة من مساحة شمال إفريقيا والشرق الأوسط تكفي لتأمين كامل حاجة دول المنطقة وأوروبا من الطاقة الكهربائية [1]

أوضحت المسؤولة الأولى "كريستي فيتاك"، أن دور برلين في مشروع "ديزرتيك"، يتمثل في إسناد ومرافقة المؤسسات المختصة في المجال لتطوير أدائها، حيث جددت اهتمام حكومة برلين والمؤسسات الألمانية بمبادرة الشراكة مع نظيرتها الجزائرية لتحقيق الأهداف المتوخاة من المشروع. وأعربت "كريستي" خلال تنشيطها لندوة صحفية على هامش الملتقى المخصص لمناقشة آفاق الشراكة الجزائرية الألمانية في مجال الطاقات المتجددة والذي احتضنه "فندق الجزائر"،" سان جورج" سابقا بالعاصمة عن أملها أن تحظى باقي مشاريع الطاقة المتجددة التي تسعى من خلالها الجزائر لبلوغ نسبة 6% من إجمال احتياجاتها من الكهرباء في آفاق 2015 مع دعم ومرافقة التقنية الألمانية لتحقيقها في الآجال المحددة. وشددت المتحدثة عن أهمية مشاريع الجزائر التي أطلقتها فيما يخص برامج تطوير ثرواتها من الطاقات المتجددة المستخرجة من الطاقات الشمسية، خاصة في ظل الإمكانيات الهائلة التي يزخر بها الجنوب الكبير، وكذا التغييرات المناخية التي يشهدها العالم، داعية إلى استغلال فرص ارتفاع الطلب العالمي على الطاقات"الشمس والرياح".

وأفادت "كريستي" أن مشروع "ديزرتيك" الذي رصد له غلاف مالي قدر بـــ 400 مليار أورو لتلبية حاجيات أوروبا من الطاقة الشمسية انطلاقا من الصحراء الجزائرية الكبرى، يعتبر من أكبر مشاريع الطاقة الشمسية في العالم على الإطلاق من خلال جمع أشعة الشمس انطلاقا من حقول واسعة عبر مرايا كربونية، تربط بين أوروبا والشرق الأوسط وشمال إفريقيا. والعمل على تسهيل آليات إنجاز

(1) – محمد راتول، محمد مداحي؛ مرجع سابق . ص149

المشروع وتسليمه في آجاله المحددة من أجل مساعدة دول شمال إفريقيا والدول الأوروبية جنوب المتوسط على رفع وتيرة نمو اقتصادياتها.[1]

- **الآثار الاقتصادية لمشروع ديزرتيك لكهرباء الطاقة الشمسية على التنمية المستدامة :** ويمكن تقسيم الآثار الاقتصادية حسب القطاعات الاقتصادية الموجودة و منها:

أولا:القطاع الزراعي: وتتمثل أعمال هذا القطاع من خلال:

1 -المكننة الزراعية: وتتكون من عنصرين أساسيين هما الري والدرس.[2]

– الري: في القرى التي ينخفض فيها منسوب المياه عن مستوى الأراضي الزراعية فإن الأمر يستلزم رفع المياه من الآبار وغيرها لري هذه الأراضي وعملية الرفع هذه تتم بوسائل بدائية كالساقية أو بوسائل حديثة باستخدام آلات الري وهذه الآلات تدار بالوقود حيث لا يتوفر التيار الكهربائي ولكن حينما يدخل التيار إلى الريف فإنه يمكن التمييز بين نوعين من آلات الري التي تدار بالكهرباء.

الأولى: وهي تلك الآلات التي تدار بالوقود ثم تحولت إلى الإدارة بالكهرباء ونتج عنه انخفاض سعر الرية الواحدة، حيث يمكن قياس الآثار الاقتصادية التي تترتب على تحويل آلات الوقود إلى كهرباء في الانخفاض الذي يتحقق، فتكفلة الإنتاج الزراعي نتيجة انخفاض تكلفة الري.

---

(1)– محمد الطيب دويس وآخرون؛ « سلوك المؤسسات الاقتصادية في ظل رهانات التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية». ملتقى (جامعة قاصدي مرباح، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، ورقلة، 2012). ص 149.

(2)–محمد طالبي، محمد ساحل؛ مرجع سابق.ص 150 .

الثانية: وهي الآلات المستخدمة المصممة أساسا لتدار بالكهرباء وممكن قياس الآثار الاقتصادية التي تترتب على استخدام هذه الآلات في الري، انخفاض في تكلفة الإنتاج الزراعي نتيجة الفرق بين الري بهذه الآلات وبين تكلفته بالوسائل السابقة التي كانت تروي الأراضي الزراعية.[1]

– الدرس: يتم درس القمح والشعير وغيره إما بوسائل بدائية كآلات التي تدار بجرارات تستخدم الوقود وحينما يدخل التيار الكهربائي إلى الريف فإنه يمكن قياس الآثار الاقتصادية من هذا التحول من الوقود إلى الكهرباء بمقدار انخفاض تكلفة الدرس بالنسبة لكل آلة.

ثانيا: الإنتاج الحيواني:

1– فرز الألبان: عن طريق:

الأولى: الفرازات التي تدار يدويا ثم تحولت إلى كهرباء وهذا التحول قد يترتب عليه:

– خفض سعر الوحدة المنتجة: زيادة الإنتاج لهذه الفرازات لأن الفراز الذي يدار كهربائيا يكون أسرع من الذي يدار يدويا. الأمر الذي يترتب عليه زيادة إنتاجية الفرازة في زمن معلوم.

– انخفاض التكلفة الناشئة عن زيادة كمية الإنتاج لهذه الفرازات نتيجة لتحولها من يدوية إلى كهربائية.

الثانية: أما الفرازات المستخدمة والمصممة أساسا لتدار بالكهرباء فإن إنتاجها يزيد مقارنة بالآلات الأولى.

2– التفريخ: إن أهم الآلات الإنتاج الحيواني والتي يمكن أن تدار بالكهرباء هي الفرازة وأجهزة التفريخ وتشغيل هذه الآلات بالكهرباء سيكون أرخص نسبيا من تشغيلها بالوسائل المألوفة في الريف

(1)– محمد الطيب دويس وآخرون؛ مرجع سابق.ص 149.

وخاصة إذا ما استعملت في تشغيل الطاقة الكهربائية الفوتوفولطية بالنسبة للمناطق النائية والمشتقة من الطاقة الشمسية.[1]

ثالثا: قطاع الصناعة: الذي يشمل:

1- النسيج: سواء كان نسيج الأقمشة فإن دخول الكهرباء إلى الريف يؤدي إلى تحويل مصانع النسيج اليدوي إلى مصانع آلية تدار بالكهرباء وينتج عن ذلك مايلي:

- خفض تكلفة الإنتاج بالنسبة لوحدة المنتجة وبالتالي زيادة الدخل الصافي من هذه الصناعة.

- زيادة حجم الإنتاج مما يؤدي إلى زيادة حجم العمالة الصناعية في الريف وهذا يؤدي إلى زيادة الدخول.

2- تصنيع المنتجات الزراعية: التي من شأنها تحقيق:

- تعليب الخضر والفواكه مثل عصير الطماطم والخضر المعلبة.

- صناعات المربات مثل المشمش، التين، العنب...إلخ

- تجفيف الفواكه. [2]

والآثار الاقتصادية التي يمكن أن تترتب عن تصنيع المنتجات الزراعية الغذائية نتيجة دخول الكهرباء إلى الريف هي قيام الصناعة بامتصاص البطالة وتوفير الطلب والاحتياجات المحلية من هذه المنتجات و كذلك المحافظة على مستوى مقبول من الأسعار خلال مواسم إنتاج هذه المحاصيل.

---

(1)- عمر شريف؛ « الطاقة الشمسية وحماية البيئة كإستراتيجية لتحقيق التنمية». ملتقى(جامعة 20 أوت 1955، قسم العلوم الاقتصادية والتسيير، سكيكدة، 2008). ص 239.

(2) – محمد الطيب دويس وآخرون؛ مرجع سابق. ص 150 .

بالإضافة إلى وفرة المحصول وزيادة حاجة الاستهلاك المباشر مما يترتب عليه زيادة الدخل من الزراعة من ناحية ومن ناحية زيادة القيمة المضافة الناتجة عن القطاع الزراعي أي منتجات زراعية .

وتأسيسا على ما سبق يمكن القول أن الانعكاسات الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية الإيجابية التي يشهدها الوطن جراء تخصيص الاعتمادات المالية الكبيرة في إطار السياس ة الجديدة التي تعتمد على تخصيص مبالغ مالية للنهوض بالمناطق السكانية في الصحراء ، وكذا الجبلية منها عن طريق إنشاء محطات كهربلئية تشتغل وتعتمد على الطافة الشمسية بناء على الألواح الفوتوفولطية التي أصبح استعمالها منتشر بشكل متزايد في هذه المناطق لسهولة تكنولوجيتها ومردودها الفعال ولو على المستوى البعيد.

المبحث الثالث: معوقات و تحديات التنمية المستدامة في الجزائر

المطلب الأول : معوقات التنمية المستدامة

تواجه الدول العربية من بينها الجزائر العديد من المشاكل التي تعيقها عن تحقيق التنمية المستدامة بعض تلك المشاكل تتمثل في الآتي :

أولا: المعوقات الاجتماعية

1 -**مشكلة الفقر(تفاقم الفقر):** يعتبر الفقر من أبرز المشكلات الاقتصادية و الاجتماعية التي تهدد استقرار الجزائر، وقد ساهم تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية في الثمانيات وبرنامج التعديل الهيكلي في السبعينات في تفاقم ظاهرة الفقر بالإضافة إلى تدهور الأوضاع الاجتماعية للفئات الضعيفة في ظل التحول من نظام اقتصادي اشتراكي إلى نظام اقتصادي، تحكمه قواعد السوق و يضبطه قانون المنافسة مع وجود جهاز إنتاجي ضعيف أثر سلبا على مستوى معيشة المواطنين.

ومن خلال الإصلاحات الاقتصادية المتخذة في الجزائر، في إطار إعادة الهيكلة التي تعتمد على استخدام الأساليب الإنتاجية الكثيفة لرأس المال، مما أثر في مستوى للتشغيل، بالإضافة إلى الاعتماد على إجراء التصفية للمؤسسات المفلسة، و بالتالي الاستغناء كليا عن العمالة وإقرار الخصومة التي تسعى إلى رفع درجة الكفاءة الاقتصادية للمؤسسات وإهمال الاعتبارات الاجتماعية بغية تحقيق أقصى الأرباح بأقل التكاليف، وبالتالي التخلص من العمالة الزائدة فقط انخفضت القدرة الشرائية سنة 1992 وتدهور مستوى معيشة الأفراد 14 مليون جزائري يحتاجون إلى مساعدة اجتماعية [1].

(1)- ناصر مراد؛ « التنمية المستدامة وتحدياتها في الجزائر». مجلة التواصل (جامعة البليدة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جوان 2011). ص 147.

ولتشخيص واقع الفقر في الجزائر، العديد من الإحصائيات المتعلقة بالوضع الاجتماعي في الجزائر وهي كما يلي: نسبة الأمية بين الكبار (أكثر من 15 سنة) انتقلت من 34.5 % سنة 1998 إلى 23.7% سنة 2005 [أما معدل التمدرس بين 6-24 سنة، فبلغ 65% وبلغ معدل التمدرس الإجباري للأطفال دون 6 سنوات 96 %] نتيجة الدعم المدرسي للأطفال، تنفيذ برامج محو الأمية وهي نسبة لا تزال مؤشرا سلبيا.

- تفشي الأمراض المعدية بشكل كبير في الأوساط الشعبية، وخاصة وباء التيفووييد ومرض الحمى المستنقعات، بسبب نقص المياه الصالحة للشرب، كما بلغ عدد حالات الأطفال الذين يموتون عند الازدياد 30,4 حالة في كل 1000 ازدياد.

- بالنسبة إلى توزيع الدخل الوطني، فإن نصيب الفرد من الانتاج الداخلي الخام انتقل من 1496 دولار سنة 1995 إلى 3116.7 دولار سنة 2005 ، كما يشهد المجتمع الجزائري فروقات اقتصادية واجتماعية كبيرة بحيث تؤكد الإحصاءات الرسمية أن 10% الأكثر غنى يستهلكون 32% من الدخل الوطني، في حين أن 40% الآخرين يستهلكون 6% فقط من الدخل الوطني[1].

2-تفشي البطالة: لقد تميز سوق العمل بالجزائر منذ النصف الثاني للثمانينات إلى غاية عام 1999 بارتفاع كبير في نسبة البطالة وصلت إلى أكثر من 30%، إن المؤشرات الحالية حول معدلات البطالة في الجزائر تشير إلى أنه من الصعب تحقيق نتائج إيجابية في مجال تحقيق التنمية المستدامة، كما أن فرصة الجزائر من أجل تحقيق ذلك مهددة؛ ذلك لأنه لزم عليها تخفيض نسب البطالة مما يؤدي إلى التحكم في تفاقم الفقر نتيجة لذلك لا يمكن تحقيق الاستدامة خاصة في جانبها الاجتماعي لأن هذا

(1)- المجلس الأعلى للتعليم؛ «التنمية المستدامة». متحصل عليه:
. WWW.Socialscience. 2009.

الوضع لا يسمح لتوفير الرفاهية لأفراد المجتمع طالما تواصل المعاناة من هاتين المشكلتين. ورغم انخفاض معدل البطالة، فإن مستواه يبقى مقلقا.

في هذا السياق يمكن وضع الملاحظات التالية:

– ضعف اليد العاملة المؤهلة للبحث نجد 64.86% من طالب العمل غير مؤهلين و 26.60% منهم ذوي مستوى جامعي[1].

– إن معظم مناصب الشغل التي تم إنشائها سنة 2004 مؤقتة وفي سنة 2005 نجد 85% من الأجر مؤقتين. هذا التوجه الذي يصاحبه غياب الحماية الاجتماعية وإحساس بعدم الأمان في الشغل.

– بالنسبة إلى توزيع الشغل حسب القطاعات الاقتصادية فقد هيمن قطاع التجارة والخدمات والإدارة بحيث نجد 56.70% من السكان المشتغلين، وهذا على حساب قطاع الصناعة وكذلك قطاع الفلاحة الذين يشغلان 12% و13.60% على التوالي نتيجة ضعف التنسيق بين القطاعات .[2]

– عدم توفير شبكة وطنية لجمع المعلومات حول التشغيل من أجل ترجيح المعالجة الاجتماعية للبطالة لمدة عدة سنوات .

– صعوبة الحصول على القروض البنكية خاصة بالنسبة للشباب أصحاب المشاريع.

– انعدام المرونة في المحيط الإداري والمالي والذي يشكل عائقا أمام الاستثمار.

– ضعف الحركية الجغرافية والمهنية لليد العاملة والتي نتج عنها عدم تلبية بعض عروض العمل لا سيما في المناطق المحرومة (في جنوب والهضاب العليا) .

---

(1)– سميرة العابد، زهية عباز؛ مرجع سابق ، ص 177.

(2)– www. ons–dz.stratistique.emploi.et.chomage,Algérie.2008.

3- تراجع مؤشر التنمية البشرية: يعتبر هذا المؤشر وسيلة هامة لتحديد التنمية، حيث يدل مستوى التقدم الذي وصلت إليه كل دولة. وعلى اعتبار مؤشر التنمية البشرية يعطي أكثر من دلالة على الوضع الصحي والتعليمي والإطار المعيشي العام للأفراد في المجتمع، فإنه يمثل تحديا حقيقيا نظرا لتأثيره المباشر على الوضع الإنساني الذي يصبو للوصول إلى تحقيق الحياة الكريمة. فبالنسبة للجزائر يلاحظ تراجع مؤشر النمو البشري فيها منذ بداية السبعينيات نتيجة لتأثير السياسات الهيكلية فيها خلال هذه الفترة الزمنية، التي عرفت أيضا تراجع معدلات التشغيل مع تفشي ظاهرة البطالة في الجزائر.

ثانيا: المعوقات السياسية:

1- رغم ما تقوم به الجزائر من مجهودات سياسية إلا أنها لا تزال تواجه مجموعة من المعوقات من أجل الوصول إلى إرساء دعائم الحكم الصالح، التي لا يمكن للتنمية المستدامة أن تتحقق إلا في إطارها ومن بين هذه المعوقات: ضعف الديمقراطية، حداثة تجربة المجتمع المدني وعدم مشاركته في مساهمته في وضع وتنفيذ استراتيجيات التنمية المستدامة [1] مع غياب الاستقرار السياسي وغياب استقرار السياسات الاقتصادية والتنموية، وذلك لسبب الاستنزاف المريع والمستمر للموارد المالية والمادية والتي تؤدي في النهاية إلى القضاء على الموارد البشرية والثروات القومية. كما أن النزاعات قد تنشب ليس بسبب التهديدات السياسية والعسكرية للسيادة الوطنية فحسب، بل قد ينجم أيضا عن تدهور البيئة ومحدودية خيارات التنمية.[2]

2- **تهميش دور المرأة:** إن التمييز ضد المرأة وحرمانها من المشاركة الفعالة والحقيقية في عملية التنمية المستدامة يعد عائقا مهما من عوائق التنمية، ولهذا تعترف الحكومات والهيئات

---

(1)- منى هرموش؛ « دور تنظيمات المجتمع المدني في التنمية المستدامة». رسالة ماجستير(جامعة الحاج لخضر قسم العلوم السياسية، باتنة، 2010). ص 113.

(2)- ضرار الماحي، أحمد العبيد؛« نشأة وتطور مفهوم التنمية المستدامة».أوراق بحثية، العدد الخامس، أفريل 2008. ص 13.

والمنظمات الحكومية وغير الحكومية وبصورة متزايدة بأن الوضع المدني للمرأة يشكل عائقا أمام تحقيق التنمية المستدامة [1].

ثالثا: المعوقات الاقتصادية: تشمل ما يلي:

- **أزمة الأمن الغذائي:** أظهر التحليل لأوضاع الأمن الغذائي في الجزائر اتساع حجم الفجوة الغذائية وانخفاض الاكتفاء الذاتي في كثير من المنتجات الزراعية ومن أهمها الحبوب، وفي الواقع يرتبط هذا الوضع بكثير من المتغيرات، منها ما هو خاص بالظروف الداخلية والتي تحد من قدرتها على الإنتاج وتحقيق الاكتفاء الذاتي والأمن الغذائي، ومنها متغيرات خارجية ترتبط بالتغيرات التي يشهدها الاقتصاد العالمي والتي تؤدي إلى تفاقم الأزمة الغذائية فيها وهو نتاج:

* **العوامل الطبيعية:** وهي تشمل المناخ والأرض والمياه وتشكل الركيزة الرئيسية للأمن الغذائي، أما المناخ فيتصف بارتفاع درجة الحرارة في معظم أشهر السنة، ويسود الجفاف في معظم الأراضي حيث يستولي المناخ الصحراوي [2]

* **الموارد البشرية:** إن التزايد السكاني يعد ابرز العوامل المؤثرة في قضية الأمن الغذائي، كونه يشكل ضعفا على الموارد الطبيعية، ما ينعكس بصورة سلبية مختلفة مثل الجفاف والتلوث وأزمة الطاقة وقلة الغذاء وارتفاع الأسعار والمجاعة ...إلخ.

* **الاستثمار الزراعي:** يعاني القطاع الزراعي من ضعف والتخصص غير الكفء للاستثمارات المحدودة مما يحد من تحقيق الأمن الغذائي بالإضافة إلى:

- الارتفاع الحاد للأسعار في السوق

---

(1)- ماهية التنمية المستدامة ؛مرجع سابق.
(2)- رانية ثابت دروبي؛ مرجع سابق. ص 300.

– الظروف الاقتصادية غير المواتية أو الأزمات المالية الحادة الطارئة أو المزمنة ذات الانعكاسات السلبية على الأحوال المعيشية للمواطنين من الفئات الأكثر تضررا، والذين يعانون من نقص التغذية[1]

– الاختلال في السياسات الغذائية ونظم توزيع وسلامة الغذاء المؤثرة على إمكانية حصول الفئات الحساسة والأشد ضعفا على الأمن الغذائي.

– إن نقص الأمن الغذائي يؤدي إلى ارتفاع تكاليف المعيشة، وانتشار التضخم .

– إن زيادة الطلب على المادة الغذائية في كثير من البلدان النامية ومنها الجزائر، هو نتيجة لعوامل عديدة أهمها :عجز الجهاز الإنتاجي على مواكبة الطلب المتزايد، ما انعكس هذا على قيمة الفاتورة الغذائية التي تدفعها مقابل ما تستورده من السوق الدولية لتلبية الطلب الداخلي، الذي ينمو بمعدل يفوق معدل زيادة الإنتاج المحلي. وهذا الوضع يدفع الجزائر إلى الاستدانة من العالم الخارجي لتمويل فاتورتها الغذائية، والارتفاع المستمر لهذه المديونية، مما يسبب خللا مزمنا في ميزان المدفوعات .

وهذا يعني أن مشكل العجز الغذائي يعد سببا مباشر للاختلالات الخارجية، حيث يعمق بذلك التبعية للعالم الخارجي، فضلا عن العجز المزمن في ميزان مدفوعاتها، ومن ثم زيادة تبعيتها الغذائية و الاقتصادية للخارج، ما قد سينجر عنه إعاقة عملية التنمية الاقتصادية بشكل عام [2].

2–ضعف معدل النمو الاقتصادي: لقد سمح برنامج التعديل الهيكلي لتحقيق التوازنات الاقتصادية الكلية وتحسين معدلات النمو الاقتصادي، بحيث سجل معدل 3.8% سنة 1995 ، إلا أن المعدل انخفض في

(1)– المنظمة العربية للتنمية الزراعية؛ «الأمن الغذائي العربي». الخرطوم: [د.د.ن]،2010. ص33.
(2)– أحمد جابه؛ مرجع سابق. ص 60.

سنة 1996 إلى 3.3% ثم 1.2% سنة 1998، ثم ارتفع إلى 4.6% سنة 1999 [1]

ورغم تحسين مستوى النمو الاقتصادي، فإننا نلاحظ ما يلي:

- تذبذب معدلات النمو نظرا إلى ارتباطها بتقلبات أسعار النفط، بالنسبة إلى المحروقات والظروف المناخية بالنسبة إلى القطاع الفلاحي، كما أن المعدلات المحققة غير كافية لمواجهة مختلف التحديات التي يواجهها الاقتصاد الوطني. وحسب توصيات البنك الدولي، يجب تحقيق معدل النمو في حدود 7%. [2]
- تدهور قطاع الصناعي، وعدم مساهمته في النمو الاقتصادي بحيث سجل معدلات عالية خلال فترة 1993-1998 .

3-آثار العولمة: التي تحد مسار التنمية المستدامة نتيجة آثارها السلبية، ومن بينها فرض السيطرة السياسية الغربية، السيطرة الاقتصادية ذات المظاهر المتعددة، كشراء مواد خام الدولة المتخلفة بأقل الأسعار وإعادة تصنيعها ثم بيعها بصورة جديدة بأغلى الأسعار(مثل الجزائر تصدر الحديد ثم تستورده مصنعا بأغلى الأثمان).

4-مشكل المديونية: الذي يعد عائقا كبيرا ومهما، الأمر الذي يهدد التنمية المستدامة في الجزائر، مع أن الجزائر تخلصت تقريبا من ديونها الخارجية إلا أنها ما زالت تحت تأثيرها.

---

(1)- صالح تومي، راضية بختاش؛ « أثر الجباية على النمو الاقتصادي في الجزائر». مجلة دراسات اقتصادية، العدد السابع، 2006 .ص20.

(2)- المرجع نفسه. ص 22.

5-انخفاض القدرة الشرائية: لقد انخفضت القدرة الشرائية للمواطنين وخاصة الفئات البسيطة والمحرومة بدرجة كبيرة والسبب يعود أساسا إلى عدم تكافؤ الزيادة في الأسعار مع الزيادة في الأجور.[1]

رابعا:المعوقات البيئية:

1- مشكل التلوث: لقد ارتبطت إشكالية التلوث البيئي في الجزائر بطبيعة السياسات التنموية الاقتصادية والاجتماعية المنتهجة منذ الاستقلال حتى نهاية الثمانيات، حيث أهملت الاعتبارات البيئية في المخططات التنموية، مما أدى إلى تفاقم التلوث الصناعي وتدهور الإطار المعيشي للأفراد بالإضافة إلى مخاطر التصحر وتدهور الغطاء النباتي. وخلال التسعينيات شهدت الجزائر إصلاحات من خلال الانتقال إلى اقتصاد السوق والسعي إلى اندماج في الاقتصادي الدولي. ورغم إدراك الحكومة أهمية البيئة فقد ازداد التلوث البيئي حدة وذلك راجع إلى عدة عوامل تتمثل فيما يلي:

- إهمال قضايا البيئة في البرامج التنموية: فمنذ الاستقلال حتى الثمانيات اهتمت الدولة الجزائرية بالتنمية الاقتصادية، ولم تدرج قضايا البيئة ضمن المخططات التنموية.

- قيام صناعة تعتمد على الاستهلاك المكثف للطاقة؛ الجزائر تملك ثورة كبيرة من النفط والغاز الطبيعي الأمر الذي أثر في النمط الصناعي الذي يعتمد على الاستهلاك المكثف للطاقة مثل: قطاع الحديد والصلب قطاع البيتروكيمياء. وترتب على ذلك تلوث البيئة الهوائية بسبب انبعاث الغازات الناتجة من احتراق الطاقة المستخدمة في هذه الصناعات فقد تفاقمت خطورة الوضع مع غياب أجهزة التحكم في انبعاث الغازات.

---

(1)- محمد الطاهر قادري؛ « آليات تحقيق التنمية المستدامة». أطروحة دكتوراه (جامعة الجزائر، قسم العلوم الاقتصادية 2006). ص 280.

– تدني مستويات جمع النفايات وتسييرها، حيث إن ضعف مستوى جمع النفايات المنزلية الذي تتكفل به الجماعات المحلية على مستوى البلديات أدى إلى عدم نظافة مختلف شوارع المدن، وساهم بالتالى في تلوث البيئة. مع غياب إستراتيجية التخلص من النفايات الحضرية والصناعية وفق المعايير التي تراعي مقتضيات حماية البيئة، بحيث تلجأ المصالح المعنية إلى حرق النفايات، مما يؤثر سلبا على البيئة بالمقابل ضعف نسبة استخدام تدوير للنفايات والاستفادة من النفايات القابلة للاسترجاع.

– ضعف برنامج إعادة التطهير واستغلال مياه الصرف، ذلك أن محطات إعادة تطهير مياه الصرف تعاني عدة مشكلات تتعلق بكثرة العطب وقلة مياه وسوء الاستغلال؛ الأمر الذي يؤدي إلى ضعف مردودها ويساهم في تفشي الأوبئة المتنقلة عن طريق المياه وتفاقم التلوث.

– سوء استغلال موارد الطاقة، وهو يسهم في زيادة استهلاك الطاقة الملوثة بحيث تضاعف الاستهلاك الوطني من المنتجات النفطية حينما وصل في سنة 2006 إلى 12 مليون طن، بالإضافة إلى نقص الاعتماد على مصادر الطاقة، الغير ملوثة المتمثلة في الطاقة الشمسية والكهربائية المستخرجة من الرياح.

– زيادة النمو الديمغرافي: تعد الضغوطات الديمغرافية من أهم أسباب المشكلات البيئية وفي هذا المجال يبرز التوسع العمراني الذي يؤدي إلى تقليص الغابات والأراضي الزراعية، بالإضافة إلى تركيز غاز ثاني أكسيد الكربون في الجو نتيجة استهلاك الطاقة.[1]

بالإضافة إلى سوء التهيئة العمرانية المنجزة؛ ومن ذلك عدم مراعاة المقاييس العصرية للمدن كانجاز المرافق الضرورية مثل شبكات الصرف الصحي والمساحات الخضراء، مع غياب سياسة

(1)– المنظمة العربية للتنمية الزراعة؛ « التقرر السنوي للتنمية الزراعة في الوطن العربي عام 2007»، الخرطوم: [د.د.ن] 2008. ص 59.

تنموية متوازنة بين المدينة والريف، وهو ما أدى إلى النزوح الريفي نحو المدن الكبرى ما شكل ضغوطات على هذه المدن وإنجر عنه توسيع العمران على حساب الأراضي الزراعية.

2-تدهور النظام البيئي للمياه العذبة: تمثل مياه العذبة أهم النظم البيئية، إذ لا يمكن لأي من الكائنات أن تبقى على قيد الحياة بدون ماء. أما الجزائر فتواجه مشكلة ندرة المياه العذبة نتيجة ارتفاع السكاني السريع. والنزوح الريفي. [1]الذي أدى إلى تزايد الضغوط على استخدامات المياه وزاد في تلويثها وتلويث مصادرها جراء السكن العشوائي حول المدن، وما ينجر عنه من مشكلات بيئية، تنعكس أثارها مباشرة في تدهور متوسط نصيب الفرد من المياه الصالحة للشرب، حيث يقدر الخبراء كمية المياه العذبة المتجددة في الجزائر آفاق سنة 2030 بحوالي 318 كم وعليه فإن الموارد المائية لبلادنا محدودة وموزعة بطريقة غير متساوية زمنيا ومكانيا. إضافة إلى تبخر ما يقارب 65 مليارم^3 والآتية من السيول، كما أن هناك 48 مليارم^3 أخرى من مياه الأمطار تتبخر هي الأخرى وفي أغلب الأحيان تنجم عن الأمطار الطوفانية [2].

المطلب الثاني: تحديات التنمية المستدامة:

تبرز عدة تحديات للتنمية المستدامة تواجهها الجزائر ومن أهمها:

أولا: التحديات الاجتماعية:

1-تحدي تفاقم حدة الفقر: ولمكافحة الفقر في الجزائر، كانت الدولة قد تخلت على السياسة الشاملة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية منذ سنة 1991، وعوضتها بمساعدة مباشرة للفئات المحرومة. كما أن الاهتمام المتزايد الذي توليه الحكومة لمكافحة الفقر أدى إلى إسناد وزارة التضامن الوطني مهمة جديدة

(1)- حيدر نعمة بخيت؛ « المياه العربية الواقع والتحديات»، متحصل عليه:
www. mng.Kufauniv.com/Pdf.

(2)- حمزة بن قرينة، زبيدة محسن؛ مرجع سابق. ص 111.

تتعلق بمكافحة الفقر والإقصاء الاجتماعي، وتتمحور إستراتيجية مكافحة الفقر: في نشاطات التضامن الوطني، والشبكة الاجتماعية وبرامج المساعدة على التشغيل. ونتيجة لذلك عرف مؤشر الفقر تحسنا كبيرا كما يتضح الجدول التالي:

الجدول رقم (07): تطور مؤشر الفقر البشري الفترة 1995-2005 نسبة مئوية.

البيان	1995	1999	2000	2004	2005
معدل الفقر	25.23	23.35	22.98	18.15	16.60
معدل الأمية	/	33.40	32.80	28.00	23.70
معدل الأطفال الذين يعانون سوء التغذية	13	/	2	3.50	3.50

المصدر: ناصر مراد؛ مرجع سابق. ص 124.

وللتقليل من حدة الفقر وزيادة فعالية مكافحة ظاهرة الفقر يجب مراعاة الاعتبارات التالية: [1]

- تشجيع الاستثمار وتحقيق الإنعاش الاقتصادي مع ضرورة التعجيل بالنمو الاقتصادي وتعزيز هذا النمو لصالح الفئة الفقيرة، بحيث يؤدي إلى زيادة فرص العمل والأجور بالنسبة للفقراء.[2]

- تفعيل دور المنظمات غير الحكومية في القضاء على الفقر.

- تحديد الأولويات للمشاريع الكفيلة بالاستجابة الفورية للحد من الفقر وتحسين مستوى معيشة الأفراد.

(1)- عصام بن يحي الفيلالي؛ « التنمية المستدامة في الوطن العربي بين الواقع والمأمول». سلسلة دراسات يصدرها مركز الإنتاج الإعلامي، جامعة الملك عبد العزيز، العدد الحادي عشر،[د.ت.ن]. ص 29.

(2)- ناصر مراد؛ مرجع سابق. ص 122.

– تكثيف تدخل الدولة لضمان حماية المجتمع من الانعكاسات الوخيمة التي تواكب الانتقال إلى اقتصاد السوق، ومن التجاوزات التي قد يولدها البحث عن الربح السريع لذلك يجب على الحكومة التخفيف من أثار الإصلاحات الاقتصادية وانعكاساتها على الطبقة المحرومة.

– كما يجب تبني سياسة اجتماعية سليمة وواضحة اتجاه الفقراء تركز على التكفل الفعلي بحاجاتهم.

– عند تبني أي سياسة اقتصادية يجب دراسة مدى انعكاساتها على الجانب الاجتماعي مع ضرورة تعويض الفقراء عن طريق المنح للتخفيف من معاناتهم.

– يجب أن تراعي البرامج المعتمدة الربط بين النمو الاقتصادي والسياسة الاجتماعية؛ وذلك عن طريق تكييف الأجهزة المتوفرة مع أهداف البرامج ومقتضيات الانتقال إلى اقتصاد السوق.

2–تحدي تفشي البطالة: لقد اتخذت عدة إجراءات لمكافحة البطالة ودعم التشغيل، وذلك من خلال تفعيل عدة أجهزة تختلف سواء من حيث طبيعتها أو نمط تمويلها أو الفئات المستهدفة ويمكن تقسيمها إلى صنفين أساسيين هما:

– النشاطات التابعة للشبكة الاجتماعية والتشغيل التضامني: والتي تضم الأشغال الذات المنفعة العامة، الوظائف المأجورة بمبادرة محلية، التأمين على البطالة وعقود ما قبل التشغيل.

– الإجراءات الخاصة بالاستثمار: التي تهدف إلى ترقية الاستثمار والمحافظة على الشغل، تظم القرض المصغر، المؤسسة المصغرة ومراكز دعم النشاط الحر وإعانة المؤسسات التي تواجه صعوبات. وقد سمحت الإجراءات السابقة بتقليص حجم البطالة وذلك بـــ: [1]

– انخفاض معدل البطالة من 17.7% في سنة 2004 إلى 13.79% سنة 2007 كما يرجع بالأساس إلى حجم مناصب الشغل التي تم إنشائها، وذلك نتيجة النمو الاقتصادي المسجل في

(1)– المرجع نفسه. ص 144.

سنة 2007 والمقدر بـــ5.6% مما أدى إلى انخفاض البطالين من 1671.534 شخص سنة 2004 إلى 1374.663 شخص سنة 2007.

ولزيادة فعالية مكافحة البطالة يجب وضع إستراتيجية شاملة تراعي الاعتبارات التالية:

- وضع آلية تتكفل بمتابعة وتقييم مختلف مراحل برامج التشغيل.

- تحسين نظام المعلومات الإحصائية حول التشغيل.

- الاهتمام بالتكوين ورفع المهارات لإمداد القطاعات التي تعتمد على التكنولوجيات الحديثة باليد العاملة المؤهلة.

- الاهتمام بالقطاع الفلاحي وقطاع البناء والشغال العمومية من أجل زيادة المقدرة الإستعابية للعمالة.

- ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتشجيع جميع أشكال التشغيل الذاتي خاصة الحرفي وذلك من خلال تسهيل تقديم القروض.

- إقامة المنشآت القاعدية والاقتصادية الضرورية وتحسين مناخ الاستثمار المشجع لتوفير فرص عمل كافية.

- ضرورة رفع معدل النمو الاقتصادي حيث أن زيادة وتيرة النمو الاقتصادي تؤدي بالضرورة إلى ارتفاع مستوى التشغيل [1].

- ضرورة التنسيق بين مراكز التكوين والتعليم مع احتياجات المؤسسات وسوق العمل.

---

(1)- عبد المجيد قدي؛ المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2003. ص40.

ثانيا: التحديات السياسية: من أجل القضاء أو التخفيف على الأقل من المشاكل، تقع على الدولة مجموعة من المسؤوليات والتحديات أهمها:

- أهمية ترتيب الأوضاع الاقتصادية والمؤسسية بوجه عام.

- ضرورة الاستغلال الرشيد للثروات المتاحة، وإيجاد المناخ الملائم للاستثمار محليا ودوليا.

- ضرورة إيجاد وتفعيل تخطيط سليم للموارد البشرية في البلاد.

- وجوب إعطاء المناطق الريفية الأولوية عند إعداد البرامج التنموية والصحية والتعليمية.

- إلزامية إيجاد البيئة الصالحة لنشأة الشباب الجزائري وتأهيله وتوفير فرص العمل المناسبة له.

وينبغي أن يتميز الحكم الراشد بالتنمية السياسية والمشاركة غير التخبوبة في اتخاذ القرارات وحل المشكلات الخاصة بالحكم والإدارة والتنمية الاقتصادية والاجتماعية بين كافة أفراد المجتمع دون إقصاء سياسي أو اجتماعي أو اقتصادي وبصورة ديمقراطية إنسانية دستورية وقانونية .[1]

التحديات الاقتصادية:

1- تحديات الأمن الغذائي: تعد التنمية الزراعية المستدامة مطلبا أساسيا لتحقيق الأمن الغذائي لتجسيد هذا المطلب يستدعي تحقيق التكامل الاقتصادي الزراعي، وخلق مناخ محفز للاستثمار الزراعي والتمكن من الاستحواذ على التكنولوجيا الزراعية والتحكم في العوامل المحددة للتبادل التجاري وما ينجر عنه من تنمية للصادرات الزراعية [2].

(1)- محمد أحمد داني؛ « اللامركزية والتنمية الألفية الثالثة الميلادية». أوراق بحثية، العدد الخامس، أفريل2008. ص 80.

(2)- ابراهيم توهامي؛ مرجع سابق. ص 103.

– يجب تحسين أداء وفعالية القطاع الزراعي ورفع الإنتاجية الزراعية عن طريق الاستغلال الأمثل للموارد الإنتاجية والإدخال المتزايد لمختلف الابتكارات والاختراعات التقنية الزراعية، وذلك لتعزيز القدرة التنافسية للزراعة العربية وتمكين الإنتاج الوطني من الإحلال محل الواردات الزراعية التي تنهك الميزان التجاري.

– إعطاء القطاع الزراعي الأولوية القصوى في الخطط الإنمائية وزيادة نصيبه من إجمالي الاستثمارات الكلية من أجل تحقيق الأمن الغذائي والتحصين ضد أخطار الاحتكار الدولي للغذاء.

– يجب العمل على تحرير الأسعار الزراعية والحد من تدخل الدولة لدعم قطاعات الاستهلاك على حساب قطاعات الإنتاج.

– لا بد من إدخال التعديلات اللازمة على السياسات التشريعية والإدارية لتحفيز الاستثمارات الزراعية والتجارية.

– تبني سياسة زراعية شاملة تمكننا من الموازنة بين الكميات المنتجة من كل سلعة زراعية نباتية كانت أو حيوانية وبين حاجاتنا للاستهلاك المحلي وقدرتنا على التصنيع والتصدير للأسواق الخارجية.

– إن الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية والبشرية والمالية لزيادة للإنتاجية في الزراعة يمثل المدخل الأساسي لتطوير القطاع الزراعي وتحقيق وضع الأفضل للأمن الغذائي.

– الاستغلال الرشيد والكفء للأراضي الزراعية المتوفرة .

– الحد من التوسع العمراني والصناعي على حساب الأراضي الزراعية.

- الحد من آثار التصحر بالإضافة إلى الاستغلال العقلاني للموارد المائية في مجال الزراعة .[1]

- الاعتماد على كفاءة الموارد البشرية في تحقيق الأمن الغذائي.

- تشجيع الاستثمار في مجال الزراعة والمشاركة في القطاع الخاص في التنمية الزراعية.

- الاعتماد على التقنيات والأساليب الحديثة والمتطورة في الزراعة لتحقيق الأمن الغذائي.

- كما هو معلوم فإن إمكانية تحقيق الأمن الغذائي في ظل نمط العزلة والانغلاق يعتبر شيء مستحيل وعليه فإن من الضروري على الجزائر أن تشكل مع غيرها من بعض الدول قطبا اقتصاديا من أجل مواجهة المنافسة الحرة للدول المتقدمة، والتي يفرضها النظام العالمي الجديد، في ظل الانفتاح الاقتصادي وفي ظل العولمة.

- كما يجب استغلال الأراضي الزراعية أحسن استغلال، والقيام بأعمال استصلاح مساحات جديدة خصوصا في الهضاب العليا وفي المناطق الصحراوية.

- ويجب الحث بإلحاح على تطوير البحث العلمي، وتعميم الخيرات في مجال الإرشاد لاختيار واستخدام البذور المحسنة والسلالات الحيوانية الجديدة منها خاصة، واستعمال الأسمدة وتحسين مردود الأراضي.

- ومن أقرب التكتلات التي يمكن الجزائر المساهمة في تكوينها، جد إتحاد المغرب العربي والذي تتوفر في دوله شروط عدة تجعل منها قابلة للاندماج والتكامل والتقاليد وكذلك نفس المستوى المعيشي تقريبا إضافة إلى كل هذا فإن إنتاج هذه الدول من الغذاء يتفاوت من دولة إلى أخرى فمنها ما يحقق

---

(1)- الطاهر بلعيور، كمال ضلوش؛« البلدان العربية في مواجهة أزمة الغذاء ومشكلة الفقر- واقع وتحديات-». ملتقى (جامعة 20 أوت 1955، قسم علوم الاقتصادية والتجارية، سكيكدة، 2010). ص 449.

فائضا في بعض المحاصيل الزراعية، ومنها من يعاني نقص هذه المحاصيل ولذلك فإن مشكلة الأمن الغذائي يمكن معالجتها عن طريق التعاون والتنسيق، وتبادل الخبرات بين الدول المغاربية [1].

2- تحديات الطاقة الشمسية: إن مشاكل نموذج الطاقة العالمية ليست مشكلة موارد بالدرجة الأولى بقدر ما هي مشكلة سياسات والتكنولوجيا ذلك أن تحديد الخيارات الطاقوية البديلة يعتبر عنصر هاما في سياق تحول نحو نموذج مستدام. والجزائر إحدى الدول التي تسعى جاهدة لتكريس مبدأ المحافظة على البيئة والتنمية المستدامة للنهوض باقتصادها مستقبلا في اعتمادها على سياسة طاقوية تنطلق من إيجاد العناصر البديلة الفعلية التي تحقق ذلك، وهذا من أجل المحافظة على مواردها البترولية الناضبة واستغلالها وإدارتها بكفاءة عالية بغرض دعم مسيرة التنمية المستدامة وهو ما أكد عليه البيان الختامي لقمة أوبك الثالثة التي تم عقدها في الرياض أواخر 2007، ومن خلال مشروع تطبيق الطاقة الشمسية الفوتوفولطية يمكن القول أنه ليس بالأمر السهل وذلك بسبب تباعد السكان وتجميعهم في مناطق لما يتصفون به من تركيبات اجتماعية يصعب التوفيق بينها، إضافة إلى ما تتطلبه العملية من استثمارات في هذا المجال رغم توفر التكنولوجيا عن طريق الوحدات التطبيقية لتنمية التكنولوجيا الحرارة الفوتوفولطية لوحدة بوزريعة وغيرها، إلا أنه مع تطبيق التكنولوجيا الحديثة الخاصة بالخلايا السيليكونية وإنشاء سوق خاصة بتسويقها فإن السياسة الطاقوية في جانبها الخاص بالطاقات المتجددة تستجيب للمتطلبات والاحتياجات الضرورية خاصة منها لسكان المناطق النائية ولو على المدى البعيد تماشيا مع سياسة الطاقة التقليدية الأخرى، من أجل تحقيق التنمية المستدامة التي تستجيب لحماية البيئة

(1)- عامر عامر أحمد؛ «محاولة نمذجة وتقدير الفجوة الغذائية في الجزائر». مجلة الباحث، جامعة مستغانم الجزائر 2010. ص33.

متى اعتمدنا تطبيق واستغلال الطاقة نظيفة كالطاقة الشمسية لذلك ومن أجل تحقيق فعالية في استغلال هذا النوع من الطاقات هناك عدة تحديات: [1]

– ضرورة إنشاء بنك المعلومات الإشعاع الشمسي ودرجات الحرارة وشدة الرياح وكمية الغبار وغيرها من المعلومات الدورية الضرورية لاستخدام الطاقة الشمسية.

– الدعم المادي والمعنوي وتنشيط حركة البحث في مجال الطاقة المتجددة.

– تنشيط طرق التبادل العلمي بين البلدان العربية والدول الرائدة في هذا المجال، ومن خلال عقد الندوات واللقاءات الدورية.

– تطبيق جميع سبل ترشيد الحفاظ على الطاقة ودراسة أفضل طرقها بالإضافة إلى دعم المواطنين الذين يستعملون الطاقة الشمسية في منازلهم.

– وضع برنامج وطني للتنمية باستخدام الطاقة المتجددة.

– تحسين وسائل تحويل الطاقة الحرارية إلى طاقة كهربائية .[2]

3– تحديات معدل النمو الاقتصادي: في سنة 2001 تم اعتماد برنامج الدعم الاقتصادي الذي امتد حتى سنة 2004 قصد تحفيز النمو، عن طريق تفعيل الطلب الكلي وترقية الاستثمار، وكذلك تهيئة البنية التحتية للاقتصاد الوطني وفق التحولات التي تميز المسار التنموي، بالإضافة إلى تحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر.

---

(1)– حدة فروحات؛ مرجع سابق. ص 155.

(2)– عمر شريف؛ مرجع سابق.ص7.

وبفضل الإصلاحات المتخذة في إطار برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي تمكنت الجزائر من تحسين المؤشرات الكلية، وتحسين معدلات النمو (2005 بمعدل 5.1%) ومن خلال تعميق الإصلاحات الهيكلية على مستوى المؤسسات، وترقية الاستثمارات والنشاط الاقتصادي للدولة وذلك عن طريق:

- إصلاح النظام الضريبي في سياق تحفيز الاستثمار والفعالية في تسيير المنظومة الجبائية.

- ضرورة تجنب تبذير الموارد العمومية في الإدارة، وفي المؤسسات العمومية الاقتصادية من خلال عصرنة التسيير، وتحديث إجراءات تسيير رأس المال المالي والبشري.

ثالثا: التحديات البيئة:

يمكن للجزائر إن هي صخرت كل إمكانياتها من الموارد المائية الابتعاد عن مشكل الجفاف والخروج من منطقة الخطر، من أجل ذلك نرى من الضروري:[1]

- تعبئة المجتمع وغرس في أذهان أفراده (اقتصاد الماء) كما فعل المجتمع الغربي المصنع مع عنصر الطاقة (اقتصاد الطاقة) في الفلاحة مثلا يمكن تكوين الفلاحين على التقنيات الجديدة للري وهذا من أجل التخلي عن استخدام الطرق التقليدية لري الأرضي الزراعية، نظر أنها تهدر جانبا كبيرا من مياه الري واستعمال التقنيات الحديثة للري إذ يخفف من نسبة ضياع المياه ما بين 20 إلى 30% (مثل السقي بالتقطير).

- إعطاء أهمية كبيرة لإعادة استعمال المياه القذرة في المجال الفلاحي والصناعي بدلا من استعمال المياه العذبة.

(1)- أحمد ملحة؛ الرهانات البيئية في الجزائر. الجزائر: مطبعة النجاح، 2000. ص 59.

– تعبئة كل الإمكانيات العلمية والتقنية المتوفرة حول الموضوع، مع تشجيع كل المبادرات الرامية إلى:[1]

- بناء السدود وإقامة الحواجز المائية لتجميع مياه الأمطار.
- نقل التكنولوجيا التي تمكننا من تسخير الطاقة الشمسية لتحويل ماء البحر إلى ماء عذب.
- إعادة الاعتبار لوسائل مكافحة تلوث المياه وتدعيمها.
- تحسين وتطوير عمليات توزيع المياه بحيث أن التسيير الجيد لهذه العملية يمكن إلى حد بعيد من حل قدرة المياه في بلادنا.
- يجب عدم إغفال عنصر تكامل الجهود في التخطيط لمواجهة المشكلة المائية على كل المستويات.
- تحسين إدارة وحماية وصيانة الموارد المائية من خلال تطوير القاعدة التشريعية الحاكمة لذلك.
- تنمية التعاون العربي في مجال استثمار الأحواض المائية المشتركة.
- الالتفاف إلى البيئة والعمل من أجل إزالة التلوث البيئي المحيط بها.
- سن القوانين والتشريعات الخاصة بنوعية الهواء وضبط تلك النوعية.
- تخطيط وتسيير الموارد البشرية بطريقة علمية، حتى تسمح لها بمسايرة التكنولوجيا الحديثة.[2]
- زيادة نسبة المساحات الخضراء حول المدن الصناعية بإقامة أحزمة خضراء حولها تتناسب مع كميات الغازات والغبار التي تطلقه هذه الصناعة.

---

(1)– المنظمة العربية للتنمية الزراعية؛« التقرير السنوي للتنمية الزراعية في الوطن العربي عام 2007»؛ مرجع سابق. ص66.

(2)– الياس بوجعادة؛ « حماية البيئة وآثارها على التنمية المستدامة في الجزائر». ملتقى (جامعة 20 أوت 1955 قسم العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، سكيكدة، 2008). ص 11.

خلاصة الفصل :

يبرز تتبع تاريخ التنمية في الجزائر أنه طرأ تطور مستمر وواضح على مفهومها، وكان هذا انعكاسا حقيقيا للخبرات التي تراكمت عبر هذا الزمن في هذا المجال، واستجابة واقعية لطبيعة المشكلات المطروحة التي تواجهها المجتمعات، والتي من أبرزها التلوث البيئي وتفاقم حدة الفقر. حيث نتج عن المخاض الطويل في رحم الفكر التنموي، وتكاثف الجهود الجزائرية لمعالجة المشكلات المطروحة إلى بروز منهج تنموي بديل يسمى التنمية المستدامة يشمل كل الجوانب (الجوانب الاقتصادية والاجتماعية) والاعتبارات البيئية التي كانت مهملة.

كل الجوانب سالفة الذكر، يرعاها ويوجهها إطار سياسي يتسم بالمشاركة والشفافية والمساءلة يتجسد في تطبيق آليات الحكم الراشد، فالتنمية المستدامة تتطلب تغيرا جوهريا قي السياسات والممارسات الحالية خاصة في الجزائر. بالإضافة إلى ذلك تمثل المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والسياسية مؤشرات لقياس مستويات التنمية المستدامة، لأن المؤشرات الفرعية لكل متغير تشكل قياسا مباشرا لمدى تحقيق أهدافها.

الخاتمة

تخلص هذه الدراسة التي تناولت موضوعا بالغ الأهمية يتعلق بالتنمية المستدامة – وتحديدا في الجزائر– إلى جملة من النتائج النظرية وكذا على مستوى النموذج محل الدراسة.

- تجسد الاهتمام الدولي بالتنمية المستدامة من خلال عقد عدة مؤتمرات وندوات محلية وعالمية والتي كان من بين أهمها مؤتمر جوهانسبورع العالمي للتنمية المستدامة في سنة 2002، الذي تبنى أهدافا للألفية الجديدة أساسها محاربة الفقر وتعميم التعليم والمحافظة على البيئة ... وغيرها، والتي من شأنها تحقيق التنمية المستدامة في المستقبل حيث تبرز بذلك:
- أن ظهور مفهوم التنمية المستدامة قضى نهائيا على الاعتقاد السائد والذي مفاده أن الاهتمام بالنمو يؤدي حتما إلى الإضرار بالبيئة والعكس عندما يتعلق الأمر بتطبيق السياسات البيئية، فإن ذلك يقلص من مستويات النمو الاقتصادي. حيث كان لبروز مفهوم التنمية المستدامة الدور في التوفيق بين المفهومين ودلك بتطبيق آراء وأفكار مبنية على مراعاتها في آن واحد دون التفريط في أي واحد منهما.
- تعتبر التنمية المستدامة قضية إنسانية بقدر ما هي قضية تنموية بيئية؛ حيث يمثل الإنسان حجر الزاوية فيها كما أنها تنمية متوازنة تفي بالاحتياجات الحالية دون المساس باحتياجات الأجيال القادمة. وتعمل أساسا على أن تكون العلاقة بين الإنسان والطبيعة أو الكون متناسقة ومتناغمة في ظل المسؤولية الشخصية والأمانة لضمان مستقبل الأجيال من خلال المحافظة على الموارد وترشيد استعمالاتها. وبذلك تبرز التنمية المستدامة بكونها ذلك النشاط الاقتصادي الذي يؤدي إلى الارتقاء بالرفاهية الاجتماعية بأكبر قدر، متزامن ومتوازي مع الحرص على الاستغلال العقلاني للموارد

الطبيعية المتاحة بأقل قدر ممكن من الأضرار والإساءة إلى البيئة. وبالتالي فهي تشمل عدة جوانب رئيسية وهي:

- تحقيق عدالة توزيع فوائد النمو والتي تتطلب ضرورة تدخل الدولة لإيجاد آليات تؤدي إلى إعادة توزيع الثروة والدخل بما يساهم في التخفيف من حدة الفقر وتحقيق الرفاهية الاجتماعية.
- الحفاظ على البيئة والموارد الطبيعية من خلال كبح التلوث البيئي المستمر واستنزاف الموارد الطبيعية ومحاولة خلق بدائل طاقوية جديدة نظيفة، مما يضمن حتى الأجيال الحالية والمستقبلية.
- تحقيق الرفاهية الاجتماعية للبشرية، وتفعيل مشاركتها وتنمية مهاراتها وقدراتها والحفاظ على خصوصياتها الثقافية، لذلك فإن الإنفاق على تنمية القوى البشرية من تعليم ورعاية صحية وفرص اقتصادية، تعتبر أهم عناصر التنمية.
- الاهتمام بتطوير التكنولوجيا اللازمة لخدمة البيئة والاقتصاد ومن ثم المجتمع.

وهذا يعني أن التنمية المستدامة تضمن في نفس وقت النمو الاقتصادي والتنمية بمفهومها التقليدي والحديث، أي أنها تضمن التنمية الاقتصادية وفي نفس الوقت العدالة الاجتماعية وحماية البيئة فبواسطة التنمية المستدامة يمكن لثلاثة مجالات مختلفة أن تشترك وهي الاقتصاد والمجتمع والبيئة. كما أن اشتراكهما يسمح بتحقيق الاستدامة. هذه الأخيرة هي التي تبين كيفية تحقيق النمو الذي يراعي فيه البعد الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، كما أنها تساعد على القضاء على كل أشكال الإختلالات والفوارق سواء كانت داخل نفس المجتمع أي بين مختلف الفئات التي تشكله وكذلك بين دول الشمال والجنوب أو بين مختلف الأجيال.

وعلى ضوء الدراسة التي تبحث في مدى تأثير السياسات التنموية المنتهجة على واقع البيئة في الجزائر التي تعرضت – على غرار الدول الأخرى– لاختلالات والمشاكل والأزمات، وهي الآن تحاول

إيجاد مخرج لها معتمدة في ذلك على حماية البيئة وتنظيم استنزافها، كذا الحفاظ على مسارها التنموي المتجدد والمتنوع على غرار الدول العالمية.

سعت الجزائر إلى ربط تشريعاتها البيئية بالأطر القانونية الدولية العديدة وذلك بالموافقة والانضمام إلى مختلف المعاهدات والاتفاقيات الدولية المتعلقة بالبيئة، ومن جهة أخرى إنشاء الوكالات والهيئات المتخصصة في رعاية شؤون البيئة ومنها الوكالة الوطنية لحماية البيئة والوكالة الوطنية لحفظ الطبيعة وكذا إبرام قوانين ولوائح منها: القانون التوجيهي للمدينة الذي يندرج مشروع هذا القانون في سياق استكمال المنظومة التشريعية المتعلقة بتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة وحماية الفضاءات الحساسة وتثمينها وترقيتها تهدف أساسا إلى:

- وضع إطار تشريعي منسجم يضمن ترقية المدينة ويكرس مبدأ التشاور والتكامل في إعداد الإستراتيجيات المتعلقة بسياسة المدينة مع التركيز على الخدمة العمومية والشفافية بالإضافة إلى السعي للإسهام مع التركيز على الخدمة العمومية والشفافية في إنجاحها وترقية الاقتصاد الحضري والتنمية المستدامة.
- التقليل من الاختلالات في المناطق الحضرية ومراقبة توسع المدن واعتماد قواعد التسيير والتدخل والاستشارة القائمة على التعاقد والشراكة وتنويع مصادر التمويل للتنمية المستدامة.
- التنصيص على إجراءات وقائية تخص أخطار التلوث ومجموعة من الإجراءات المؤسساتية الرامية إلى التسيير المندمج للموارد المائية.

على مستوى مجال التشغيل والبطالة فقد وضعت الحكومة الجزائرية عدة تدابير كانت ترمي إلى حث الشباب البطال للبحث عن فرص العمل، وقد كان لهذه التدابير الجانب الإيجابي والذي يتمثل في تجنب إقصاء الشباب البطال من عالم الشغل وبالتالي خفض البطالة. حيث ترى الحكومة الجزائرية نجاعة سياساتها التشغيلية وأثرها في تقليص معدل البطالة، فإنها قررت الاستمرار في تفعيل هذه الآليات

والسياسات والتدابير، حيث انه بالنسبة لاستحداث مناصب الشغل عن طريق الأجهزة العمومية لترقية التشغيل، فإن التوقعات للفترة 2010–2014 تفيد بمايلي:

- متوسط استحداث سنوي قدره 100 ألف منصب شغل في إطار أجهزة دعم استحداث المنشآت الميسرة من قبل الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ENSEJ) والصندوق الوطني للتأمين عن البطالة (CNAC).
- تنصيب 300 ألف طالب عمل سنويا في إطار جهاز دعم الإدماج المهني (DAIP).

يمثل البحث عن البديل للطاقات الزائلة أهم الانشغالات التي تطرح على مستوى الجزائر خاصة مع إشكالية التكاليف التي غالبا ما تقف عائقا أمام الحلول التي تطرح؛ وانطلاقا مما تتوفر عليه الجزائر من صحاري شاسعة تسمح باستقبال كميات كبيرة من أشعة الشمس فإن الطاقة تمثل أحد الحلول الممكنة في بلادنا؛ لاستخدامها خصوصا في تزويد المناطق النائية بالكهرباء، لتتوخى بذلك الاستفادة من طاقة متجددة من جهة، وعامل التكاليف بالمقارنة مع الأنواع الأخرى للطاقة من جهة أخرى.

سعيا من الجزائر– كغيرها من الدول– لتكريس المبادئ التي يستند ليها مفهوم التنمية بمعناه الشامل فقد وضعت جملة من البرامج والمشاريع الأنية والمستقبلية، المحلية والتي تشمل جملة من القطاعات مثل:برنامج الإنعاش الاقتصادي والبرنامج الطارئ للأمن الغذائي وكذا مشروع ديزرتيك الجزائري الألماني فإن ذلك يدعم الحرص الكبير على تذليل الصعوبات وتقليل المشاكل التي تتخبط فيها.

الملحق رقم (01): يبين نسبة الأفراد الحاصلين على أقل من دولار في اليوم.

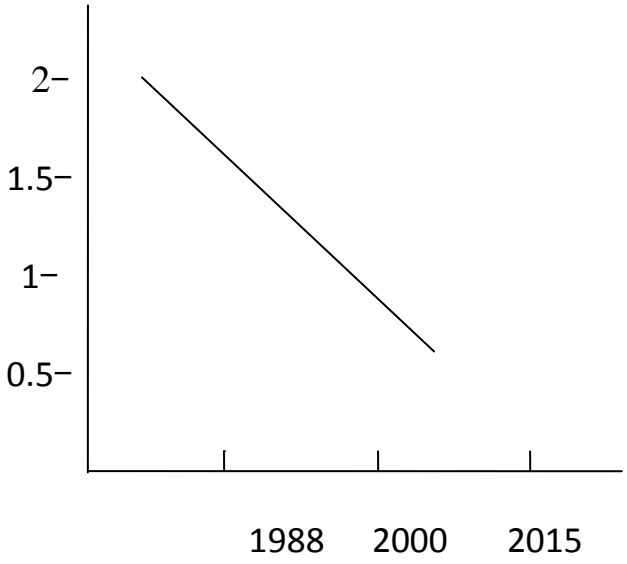

المصدر: راضية مدي؛ المرجع السابق، ص 164.

الملحق رقم (02): رسم بياني يظهر نسبة التمدرس المحققة.

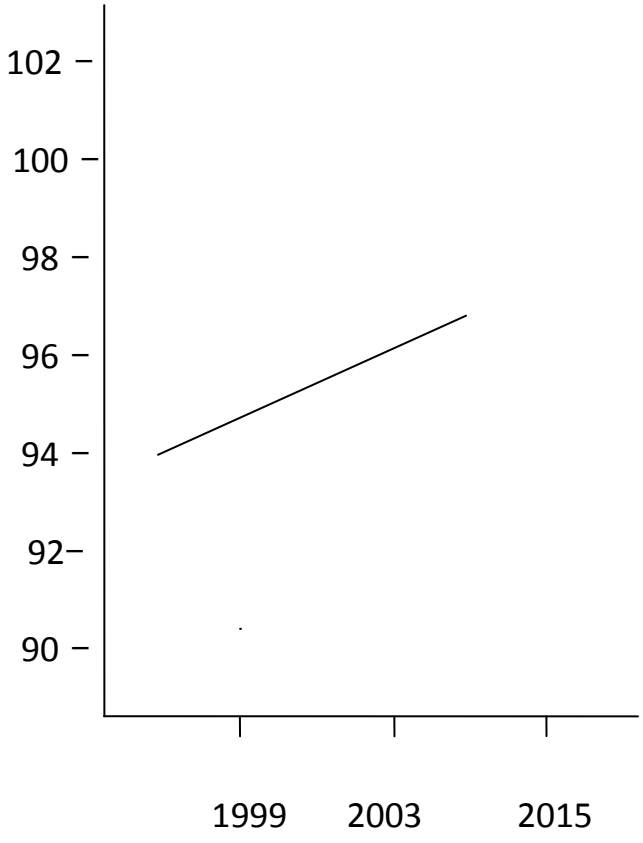

المصدر: راضية مدي؛ المرجع السابق، ص 166.

الملحق رقم(03): الرسوم الخاصة بالنفايات الصلبة والسائلة(الوقود)

الرسم	مبلغ(أو معدل الرسم)	ملاحظات وبيانات عن تخصيص مبلغ الرسم
الرسم التكميلي على التلوث الهوائي ذو الطبيعة الصناعية. المادة:205	- يحسب مبلغ الرسم بالاعتماد على معدل (TAPD). - معامل مضاعف من 1 إلى 5 للكميات المنبعثة التي تتجاوز القيم المحددة	- وارد في قانون المالية لـ 2002. - تحديد معاملات حسب معدل تجاوز الكميات المنبعثة للحدود القصوى المحددة،(تطبيق مبدأ التلوث– القائم بالدفع). - الإيرادات الناتجة عن الرسم يتم تخصيصها كمايلي: 10% لفائدة البلديات. 15% الخزينة العامة. 75% لفائدة .FEDEP
الرسم على الوقود الملوث: المادة38	1دج على اللتر من البنزين العادي أو الممتاز المحتوي على الرصاص.	- قانون المالية لـ 2002. - الرسم على الوقود الملوث. - ترقية تصاعدية للبنزين الخالي من الرصاص. - الإيرادات المتأتية عن الرسم يتم تخصيصها كمايلي: 50 % للصندوق الوطني للطرقات والطرق السريعة. 50% للصندوق الوطني للبيئة.
الرسم التكميلي على المياه المستعملة الصناعية	يحسب بنفس طريقة حساب الرسم التكميلي على التلوث الجوي ذو الطبيعة الصناعية.	- وارد في قانون المالية لسنة 2003. - يخصص مبلغ الرسم كالآتي: - 30%لصالح البلديات.
النفايات الحضرية: رسم إخلاء النفايات العائلية(المنزلية)TEOM المادة:11 قانون المالية لـ 2002.	- ما بين 640 و 1000 دج/للمباني ذات الاستخدام السكني. - ما بين 1000 و 10000دج للمباني ذات الاستخدام المهني. - ما بين 5000دج و 20000دج (المخيمات والمواقع المخصصة للقوافل). - ما بين 10000 و	- حسب قانون المالية لـ 2002. - مبلغ سنوي. - لا يغطي تكاليف تسيير النفايات. - معدل استرجاعه ضعيف.

	100000دج/الوحدات الكبرى ذات النشاط التجاري، الصناعي، الحرفي أو ما شابه. التي تنتج نفايات تفوق تلك المحددة أعلاه.	
نفايات متعلقة بالنشاطات الطبية: الرسم التحريضي للنفايات المتعلقة بالنشاطات الطبية. المادة: 204.	24000دج/طن	- حسب قانون المالية لـ 2002. *ناتج هذا الرسم يخصص كمايلي: 10% لفائدة البلديات. 15% لفائدة الخزينة العمومية. 75% لفائدة FEDEP
النفايات الخاصة: رسم تحفيزي على عدم تخزين النفايات الخاصة (النفايات الصناعية الخطرة). المادة: 203.	10500دج/طن. المداخيل الناتجة عن الرسم يتم تخصيصها كمايلي: 10 % لفائدة البلديات. 15% لفائدة الخزينة العمومية. 75% لفائدة FEDEP	- حسب قانون المالية لـ 2002. - رسم محرض بشكل كبير على معالجتها. - منح مهلة تقدر بـ 3 سنوات لانجاز منشآت التخلص(أو الترميد) من النفايات، وبالطرق الملائمة. ويخص مبلغ الرسم كمايلي: 10 % لفائدة البلديات. 15% لفائدة الخزينة العمومية. 75 % لفائدة FEDEP
الرسم على الأكياس البلاستيكية	10.5دج/الكيلوغرام الواحد	– حسب قانون المالية لـ 2004. – يوجه ناتج الرسم كلية إلى FEDEP.

المصدر: عاشور كنوش،علي عزوز؛ مرجع سابق.ص191.

قائمة المراجع

I- المراجع باللغة العربية:

أولا: المصادر:

1/ القرآن الكريم:

1- الآية 27، سورة الأعراف.

2/ التقارير:

1- المنظمة العربية للتنمية الزراعية؛ « الأمن الغذائي العربي». الخرطوم: [د.د.ن]. 2008.

2- المنظمة العربية للتنمية الزراعية؛ « التقرير السنوي للتنمية الزراعية في الوطن العربي عام 2007». الخرطوم: [د.د.ن]. 2008.

3- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا؛ « تطبيق مؤشرات التنمية المستدامة في بلدان الاسكوا: تحليل النتائج». نيويورك، 2001.

4- اللجنة الوطنية للتنمية المستدامة؛ « وثيقة إطار الإستراتيجية الوطنية». وزارة الدولة للشؤون البيئية. رئاسة مجلس الوزراء، جمهورية مصر العربية،[د.ت.ن].

5- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛ « تقرير التنمية البشرية 2002».

6- برنامج الأمم المتحدة؛ « مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة»، 04 سبتمبر 2002.

7- مشروع التنوع الاجتماعي والسياسي في الجزائر؛ « معا من أجل المساواة». الجمهورية التونسية: [د.د.ن]. أكتوبر 2009.

8- وزارة الطاقة والمناجم؛ « دليل الطاقات المتجددة»، الجزائر، 2007.

3/ المراسيم:

1- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية؛ العدد 86 يتضمن قانون المالية لسنة 2003، تحت رقم 12-11 المؤرخ في 24-12-2002.

2- ينص القانون العضوي رقم 03- 12 المؤرخ في 12 جانفي 2012 الذي يحدد آليات زيادة فرص تمثيل المرأة في المجالس المنتخبة المرجع: الجريدة الرسمية الجمهورية الجزائرية 01 يناير 2012.

3- المادة 29 من المرسوم 101/01 المتضمن إنشاء الجزائر للمياه.

ثانيا: الكتب:

1- الأنباري (محمد علي)؛ الإطار المفاهيمي للبيئة والتنمية المستدامة والإجراءات المطلوبة لتنفيذها دوليا ومحليا.[د.ت.ن]: جامعة نابل، [د.ت.ن].

2- البستاني (باسل)؛ جدلية نهج التنمية البشرية المستدامة منابع التكوين وموانع التمكين. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2001.

3- التميمي (رعد سامي عبد الرزاق)؛ العولمة والتنمية البشرية في الوطن العربي. الأردن: دار الدجلة. 2008.

4- العذاري (داود عدنان)، الدعمي (هدى وزير)؛ قياس مؤشرات ظاهرة الفقر في الوطن العربي. عمان: دار جرير للنشر والتوزيع. 2010.

5- العسل (إبراهيم حسين)؛ التنمية في الفكر الإسلامي: مفاهيم- عطاءات- معوقات- أساليب. بيروت: مجد المؤسسة الجامعية، 2006.

6- الزوكة (محمد خميس)؛ مصادر الطاقة بين الواقع والمأمول. الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية 2001.

7- الطوخي(سامي)؛ اللامركزية المجتمعية مدخل التمكين والتنمية المحلية المستدامة. [د.م.ن]: أكاديمية السادات للعلوم الإدارية، [د.ت.ن].

8- النعيمات(خليل)؛ تمكين المرأة. [د.م.ن]: الإتحاد العام للجمعيات الخيرية. 1998.

9- جمعة(الشعراوي سلوى وآخرون)؛ إدارة شؤون الدولة والمجتمع. القاهرة: مركز دراسات واستثمارات الإدارة العامة، 2001.

10- حجاب(محمد منير)؛ الإعلام والتنمية الشاملة. القاهرة: دار الفجر، 1998.

11- دوناتو(رومانو)؛ الاقتصاد البيئي والتنمية المستدامة. دمشق: المركز الوطني للسياسات الزراعية (NAPC)، 2003.

12- زكي(رمزي)؛ الاقتصاد السياسي للبطالة. الكويت: عالم المعرفة، 1998.

13- شفيق(محمد)؛ التنمية الاجتماعية: دراسات في قضايا التنمية ومشكلات المجتمع. الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، بد.ت.ن].

14- سالم(توفيق النجفي)؛ المتضمنات الاقتصادية للأمن الغذائي والفقر في الوطن العربي- إشكالية الوضع الراهن ومأزق المستقبل-. بغداد: مطبعة اليرموك، 1999.

15- عبد القوي(محمد حسن)؛ البطالة المشكلة والعلاج. البحرين: مركز الإعلام الأمني، [د.ت.ن].

16- عبد الماجد(صلاح عبد القادر)؛ الأمن الغذائي الواقع وآفاق التطوير. عمان: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، 2010.

17- قاسم(مصطفى خالد)؛ إدارة البيئة والتنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة. مصر: الدار الجامعية، 2007.

18- قدي(عبد المجيد)؛ المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2003.

19- عوض(عادل)؛ الآثار البيئية للسياسات التنموية. الكويت: عالم المفكر، 2000.

20- عياش(سعود يوسف)؛ تكنولوجيا الطاقة المتجددة. الكويت: عالم المعرفة، 1981.

21- غنيم(عثمان محمد)، أبو زنط(ماجدة)؛ التنمية المستديمة فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها. عمان: دار صفاء، 2006.

22- مارتن غريقيش، تيري أوكلاهان ؛ موسوعة المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية. دبي: مركز الخليج للأبحاث 2008. ص 148.

23- مختلف(عارف صالح)؛ الإدارة البئية- الحماية الإدارة البئية-. الأردن: اليازوردي، 2007.

24- ملحة(أحمد)؛ الرهانات البيئية في الجزائر. الجزائر: مطبعة النجاح، 2006.

25- ملكية(سامية)؛ دليل الميثاق الوطني للبيئة والتنمية المستدامة. طنجة: مديرية المناهج والحياة المدرسية، 2009.

26- موسشيت(دوجلاس)؛ مبادئ التنمية المستدامة. تر: شاهين بهاء. مصر: الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، 2000.

27- نوازد(عبد الرحمن الهيتي)، المهندي(حسن إبراهيم)؛ التنمية المستدامة في دولة قطر: الإنجازات والتحديات. [د.م.ن]: اللجنة الدائمة للسكان، 2008.

ثالثا: المجلات والملتقيات:

1- الدروبي(ثابت رانية)؛ « واقع الأمن الغذائي العربي وتغيراته المحتملة في ضوء المتغيرات الاقتصادية الدولية». مجلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد26، العدد الأول، 2008. ص 288.

2- العابد(سميرة)، عبان(زهية)؛ « ظاهرة البطالة في الجزائر بين الواقع والطموحات». مجلة الباحث العدد 11، 2012. ص 80.

3- الفيلالي(عصام بن يحي)؛ « التنمية المستدامة في الوطن العربي بين الواقع والمأمول». سلسلة دراسات يصدرها مركز الإنتاج الإعلامي، جامعة الملك عبد العزيز، العدد الحادي عشر [د.ت.ن]. ص 29.

4- اللجنة العالمية للبيئة والتنمية؛ «مستقبلنا المشترك». تر: محمد كامل عارف. مجلة عالم المعرفة العدد 142، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والأدب. 1989. ص 83.

5- الماجي(ضرار)، العبيد(أحمد)؛ « نشأة وتطور مفهوم التنمية المستدامة». أوراق بحثية، العدد الخامس، أفريل 2008. ص 13.

6- أنجدرو (سيتريا)؛ « المبادئ العشرة للبيئة الجديدة». مجلة التمويل للتنمية. ديسمبر 1996. ص 06.

7- بحفص(حاكمي)؛ « البطالة بين التحدي والاحتواء دراسة حالة الجزائر». مجلة الاقتصاد والمجتمع العدد 6، 2010. ص 221.

8- نبيل(بوفليح)؛ « دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة 2000-2010». الأكاديمية للدراسات الاجتماعية، العدد 9، 2013. ص 42.

9- بقة(شريف)، العايب(عبد الرحمان)؛ « العمل والبطالة كمؤشرين لقياس التنمية المستدامة -حالة الجزائر-». أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 7، 2008. ص 106.

10- بلول (صابر)؛ « التمكين السياسي للمرأة العربية بين القرارات والتوجهات الدولية والواقع». مجلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 25، العدد2. دمشق: جامعة دمشق، 2009.

11- بن قرينة(حمزة)، محسن(زبيدة)؛ « تسيير الموارد المائية مع الأخذ بالعامل البيئي». مجلة الباحث، العدد5، 2007. ص 69.

12- بومعرافي(إيناس)، عماري(عمار)، « من أجل تنمية صحية مستدامة في الجزائر». مجلة الباحث، العدد 7، 2010. ص 28.

13- تومي(صالح)، بختاش(راضية)؛ « أثر الجباية على النمو الاقتصادي في الجزائر». مجلة دراسات اقتصادية، العدد السابع، 2006. ص 20.

14- جابة (أحمد)؛ « الأمن الغذائي والتنمية-حالة الجزائر-». مجلة التواصل، العدد 20، ديسمبر 2007. ص 13.

15- حليلو (نبيل)؛ « التنمية والثقافة السياسية: أية علاقة؟». مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية العدد8 جوان 2012. ص 24.

16- داني(محمد أحمد)؛ «اللامركزية والتنمية الألفية الثالثة الميلادية». أوراق بحثية، العدد الخامس أفريل 2008. ص 80.

17- ديب(رندة)، مهنا(سليمان)؛ « التخطيط من أجل التنمية المستدامة». مجلة الباحث، المجلد 25 دمشق الهندسية، 2009. ص 492.

18- رواب(عمار)، غربي(صباح)؛ « التكوين المهني والتشغيل في الجزائر». الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد 5، 2011. ص 69.

19- زرمان(كريم)؛ « التنمية المستدامة من خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2009». أبحاث اقتصادية إدارية، العدد السابع، جوان 2010. ص 203.

20- سعداوي محمد، بلعربي عبد الكريم؛ « الحماية التشريعية الإستراتيجية الدولة الجزائرية في إدارة ثروتها المائية». دفاتر سياسية والقانون، العدد6، [د.م.ن]، [د.ت.ن]، جانفي2012. ص 81.

21- صادق(محمد توفيق)؛ « التنمية في دول المجلس التعاون». مجلة عالم المعرفة، العدد 103. الكويت: [د.د.ن]، 1986. ص 57.

22- طالبي(محمد)، ساحل(محمد)؛ « أهمية الطاقة المتجددة في حماية البيئة لأجل التنمية المستدامة- عرض تجربة ألمانيا-». مجلة الباحث، العدد 6، 2008. ص 204.

23- طروب(بحري)؛ « الأمن الغذائي-المفاهيم والأبعاد-». مجلة المفكر، العدد السابع، [د.ت.ن]. ص 299.

24- عامر(أحمد عامر)؛ « محاولة نمذجة وتقدير الفجوة الغذائية في الجزائر». مجلة الباحث جامعة مستغانم، الجزائر، 2010. ص 33.

25- عمر(شريف)؛ « الطاقة الشمسية وآثارها الاقتصادية في الجزائر». مجلة العلوم الإنسانية جامعة الحاج لخضر باتنة، العدد السادس، جوان 2004. ص 135.

26- فلاح(مبارك) وآخرون؛ « إدارة المعرفة ودورهما في التنمية البشرية المستدامة». مجلة جامعة الأنبار للعلوم القانونية والسياسية، العراق، 2009. ص 105.

27- فروحات(حدة)؛ « إستراتيجيات المؤسسات المالية في تمويل المشاريع البيئية من أجل تحقيق التنمية المستدامة-دراسة حالة الجزائر-». مجلة الباحث، العدد 7، 2010. ص 131.

28- فروحات(حدة)؛ « الطاقات المتجددة كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر». مجلة الباحث، العدد 711، الجزائر، 2012. ص 153.

29- مبروكي(طاهر)؛ « دور القطاع الفلاحي في تحقيق الأمن الغذائي في الوطن العربي». مجلة الباحث، العدد 5، 2007. ص 15.

30- مسعي(محمد)؛ « سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها على النمو». مجلة الباحث العدد 10، 2012. ص 148.

31- مطانيوس(مخول)، غانم عدنان؛ « نظم الإدارة البيئية ودورها في التنمية المستدامة». مجلة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 25، العدد 2، دمشق، 2009. ص 38.

32- ناصر(مراد)؛ « التنمية المستدامة وتحدياتها في الجزائر». مجلة التواصل، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة البليدة، جوان 2010. ص 147.

33- ناجي(عبد النور)؛ « دور منظمات المجتمع المدني في تحقيق الحكم الرشيد في الجزائر» مجلة المفكر، العدد الثالث، [د.ت.ن] ص 115.

34- الطنبور(رامز)؛ « التكامل التجاري ودوره في تحقيق الأمن الغذائي». ملتقى(جامعة 20 أوت 1955، قسم العلوم الاقتصادية والتسيير، سكيكدة، 2010). ص 109.

35- بالي (حمزة)، موساوي (عمر)؛ « إدماج العد البيئي في السياسة الصناعية في الجزائر لتحقيق التنمية المستدامة». ملتقى(جامعة فرحات عباس، قسم العلوم الاقتصادية، سطيف، 2008). ص 06.

36- بحرود (فتيحة)، سديرة (عمر)؛ « التنمية البشرية المستدامة كآلية لتفعيل الكفاءة الإستخدامية للموارد المتاحة». الملتقى الدولي(جامعة فرحات عباس، قسم العلوم الاقتصادية، سطيف، 2008). ص645.

37- بريبش(السعيد)، بلغرسة(عبد اللطيف)؛ « إشكالية تمويل البنوك للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بين معوقات المعمول ومتطلبات المأمول». الملتقى الدولي(جامعة حسيبة بن بوعلي قسم العلوم الاقتصادية والتسيير، الشلف، 2006). ص 327.

38- بساط (المبيض لمياء)؛ « التمكين السياسي للمرأة في مجال تحقيق أهداف التنمية». المؤتمر الدولي التاسع(حول المرأة والشباب في التنمية العربية، جمهورية مصر العربية، القاهرة، 22-24 مارس 2010). ص 02.

39- بعدش(بوبكر)؛ « أثر تقلبات أسعار البترول على أزمة الغذاء العالمية». ملتقى(جامعة 20 أوت 1955، قسم العلوم الاقتصادية والتسيير، سكيكدة، 2010). ص 324.

40- بلعيور(الطاهر)، ضلوش(كمال)؛ « البلدان العربية في مواجهة أزمة الغذاء ومشكلة الفقر- واقع وتحديات-». ملتقى(جامعة 20 أوت 1955، قسم العلوم الاقتصادية والتسيير، سكيكدة 2010). ص 449.

41- بن الشيخ(سارة)، بن عبد الرحمان(ناريمان)؛ « عرض تجربة الجزائر في مجال الطاقة». ملتقى(جامعة قاصدي مرباح، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، ورقلة، 2012). ص02 .

42- بوجعادة(إلياس)؛ « حماية البيئة وأثرها على التنمية المستدامة في الجزائر». ملتقى(جامعة 20 أوت 1955، قسم العلوم الاقتصادية والتسيير، سكيكدة، 2008). ص 11.

43- توهامي(إبراهيم)، طرفاني(عتيقة)؛ « الزراعة والأمن الغذائي». ملتقى(جامعة 20 أوت 1955 قسم العلوم الاقتصادية والتسيير، سكيكدة، 2010). ص 95.

44- جابر(عبد الكريم)، العيساوي (شنجار)؛ « أسباب الأزمة الغذائية ودورها في تعميق العجز في التجارة الزراعية العربية». ملتقى(جامعة 20 أوت 1955، قسم العلوم الاقتصادية والتسيير سكيكدة 2010). ص 47.

45- حططاش (عبد الكريم)، زيتوني(هند)؛ « رؤية نقدية لنظام الصفقات العمومية في الجزائر: الشفافية، السرعة، الرقابة المالية». ملتقى(جامعة فرحات عباس، قسم العلوم الاقتصادية، سطيف [د.ت.ن]). ص 06.

46- حميدوش(علي)؛ « التنمية المستدامة». ملتقى(المركز الجامعي، قسم العلوم الاقتصادية، 7جوان 2006). ص 07.

47- دراجي(السعيد)؛ « التنمية المستدامة من منظور الاقتصاد الإسلامي». ملتقى العلمي الدولي(جامعة قاصدي مرباح، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، ورقلة، 2012). ص 09.

48- دهينة(مجدولين)، حبة(نجوى)؛ « دور سياسات التشغيل في تقليص الفجوة بين عرض عمل حاملي الشهادات واحتياجات السوق المحلية». ملتقى(جامعة محمد خيضر، قسم العلوم السياسية بسكرة، أفريل 2011). ص 60.

49- دويس(محمد)، الطيب وآخرون؛ « سلوك المؤسسات الاقتصادية في ظل رهانات التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية». ملتقى(جامعة قاصدي مرباح، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، ورقلة، 2012). ص 149.

50- راتول(محمد)، مداحي(محمد)؛ « صناعات الطاقات المتجددة بألمانيا وتوجه الجزائر لمشاريع الطاقة المتجددة كمرحلة لتأمين إمدادات الطاقة الأحفورية وحماية البيئة -حالة مشروع ديزرتيك-». ملتقى(جامعة قاصدي مرباح، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، ورقلة، 2012). ص 145.

51- سدي(علي)؛ « دراسة مكانة ومستقبل الجزائر في سوق الغاز المتوسطي». ملتقى (جامعة فرحات عباس، قسم العلوم الاقتصادية، سطيف، 2008).ص 140.

52- شينيني(عبد الرحيم)؛ « البطالة في الجزائر مقارنة تحليلية وقياسية». المؤتمر الدولي (جامعة أبو بكر بلقايد، قسم علوم التسيير، تلمسان، 2008). ص 10.

53- طاشمة بومدسن؛ « الحكم الراشد ومشكلة قدرات الإدارة المحلية في الجزائر». ملتقى (جامعة أبو بكر بلقايد، قسم الحقوق، تلمسان، [د.ت.ن]). ص 07.

54- عايشي(كمال)؛ « التجربة الجزائرية في ظل الفكر التنموي». ملتقى(جامعة محمد خيضر، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، [د.ت.ن]). ص 13.

55- عبو(عمر)؛ « جهود الجزائر في الألفية الثالثة لتحقيق التنمية المستدامة». ملتقى(جامعة حسيبة بن بوعلي، قسم العلوم القانونية والإدارية، الشلف،[د.ت.ن]). ص 04.

56- عجابي(إلياس)؛ « فعالية التنمية المستدامة كنموذج بديل للنماذج الاقتصادية الأخرى». الملتقى الدولي(جامعة المسيلة، قسم العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والتجارية، 2009). ص 06.

57- علقمة(مليكة)، كتاف(سامية)؛ « الإستراتيجية البديلة لاستغلال الثروة البترولية في إطار قواعد التنمية المستدامة». ملتقى(جامعة فرحات عباس، قسم العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، سطيف 2008). ص 02.

58- عماري(عمار)؛ « إشكالية التنمية المستدامة وأبعادها». ملتقى(جامعة فرحات عباس، قسم العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، سطيف، 8أفريل 2008).ص 03.

59- عمر(شريف)؛ « الطاقة الشمسية وحماية البيئة كإستراتيجية لتحقيق التنمية المستدامة». ملتقى(جامعة 20 أوت 1955، قسم العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير سكيكدة، 2008). ص 239.

60- عولمي(بسمة)؛ « آلية التقييم البيئي ودور الجماعات المحلية في تحقيق التنمية». ملتقى(جامعة 20 أوت 1955، قسم علوم التسيير سكيكدة، 2008). ص 18.

61- عياش(حيدر أحمد)؛ « مقومات الأمن الغذائي في الوطن العربي وضمان استمراريتها». ملتقى(جامعة 20 أوت 1955، قسم العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير سكيكدة، 2010). ص 137.

62- غالم(عبد الله)، فيشوش حمزة؛ « إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة». ملتقى دولي(جامعة المسيلة، قسمك علوم التسيير، الجزائر، 2010). ص 03.

63- فوكة(سفيان)، بوضياف(مليكة)؛ « الحكم الراشد والاستقرار السياسي ودوره في التنمية». ملتقى (جامعة حسيبة بن بوعلي، قسم العلوم السياسية، الشلف، [د.ت.ن]). ص 10.

64- كنوش(علي)، عزوز(علي)؛ « فعالية الأداوات الجبائية في الحد من مشكلات التلوث البيئي بالإشارة إلى حالة الجزائر». ملتقى(جامعة 20 أوت 1955، قسم علوم التسيير، سكيكدة، 2008). ص 189.

65- كورتل(فريد)، قيراط(فريد)؛ « دور السياسات الزراعية في تحقيق الأمن الغذائي».ملتقى (جامعة 20 أوت 1955، قسم العلوم الاقتصادية والتسيير، سكيكدة، 2010). ص 368.

66- لخضاري(صالح)، كعوان(سليمان)؛ « دور اقتصاد البيئة في تحقيق التنمية المستدامة». ملتقى(جامعة 20 أوت 1955، قسم العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، سكيكدة، 2008). ص 118.

67- مقاوسي(صليحة)؛ « نحو مقاربات نظرية حجيثة لدراسة التنمية الاقتصادية».ملتقى (جامعة الحاج لخضر، قسم العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، باتنة، 2010). ص 02.

68- مقيمح(صبري)، بوعنان(نور الدين)؛ « دور أسلوب الإنتاج الأنظف في تحقيق التنمية المستدامة بالمؤسسة الصناعية-دراسة حالة سونطراك-». ملتقى الوطني الخامس(جامعة 20 أوت 1955، قسم العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، سكيكدة، 2008). ص 320.

69- ناجي وليد الجيالي؛ « البطالة». دراسة بحثية حول(الأكاديمية العربية المفتوحة، قسم الإدارة والاقتصاد، الدانمارك،[د.ت.ن]). ص04.

70- نطور(بلال)، حلاسي(وحيدة)؛ « السياسات التجارية والأمن الغذائي». ملتقى(جامعة 20 أوت 1955، قسم العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، سكيكدة، 2010). ص 360.

رابعا: الدراسات غير المنشورة

1/ المذكرات:

1- البلي(مسعود)؛ « واقع السياسات الاجتماعية في الجزائر ومدى ارتباطها بالتنمية المستدامة». رسالة ماجستير(جامعة باتنة، قسم العلوم السياسية،2006).

2- ابرير(غنية)؛ « دور المجتمع المدني في صياغة السياسات البيئية-دراسة حالة الجزائر-». رسالة ماجستير(جامعة الحاج لخضر، قسم العلوم السياسية، باتنة، 2010).

3- العايب(عبد الرحمن)؛ « التحكم في الأداء الشامل للمؤسسة الاقتصادية في الجزائر في ظل تحديات التنمية المستدامة». أطروحة دكتوراه (جامعة فرحات عباس، قسم العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، سطيف، 2011).

4- بلخضر(عبد القادر)؛ « إستراتيجية الطاقة وإمكانية التوازن في ظل التنمية المستدامة». رسالة ماجستير(جامعة البليدة، قسم العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الجزائر، 2011).

5- بن رحو(سهام)؛ « المشاركة السياسية للمرأة في الجزائر وتونس من الاستقلال إلى 2004 – دراسة مقارنة-». رسالة ماجستير(جامعة السانيا، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية وهران 2007).

6- بن منصور(اليمين)؛ « دور القيم الدينية في التنمية الاجتماعية». رسالة ماجستير(جامعة الحاج لخضر، قسم علم الاجتماع والجغرافيا، باتنة، 2010).

7- بودخدخ(كريم)؛ « أثر سياسة الإنفاق على النمو الاقتصادي-دراسة حالة الجزائر 2001-2009». رسالة ماجستير(جامعة دالي ابراهيم، قسم علوم التسيير، الجزائر، 2010).

8- بيوض(محمد العيد)؛ « تقييم أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في الاقتصاديات المغاربية». رسالة ماجستير(جامعة فرحات عباس، قسم العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، سطيف، 2011).

9- جابة(أحمد)؛ « الأمن الغذائي وآفاقه المستقبلية في الجزائر». رسالة ماجستير(جامعة الحاج لخضر، قسم العلوم الاقتصادية، باتنة، 1991).

10- حسين(عبد القادر)؛ « الحكم الراشد في الجزائر وإشكاليات التنمية المحلية». رسالة ماجستير (جامعة أبي بكر بلقايد، قسم العلوم السياسية، تلمسان، 2012).

11- راشي(طارق)؛ « الاستخدام المتكامل للمواصفات العالمية(الايزو) في المؤسسة الاقتصادية لتحقيق التنمية المستدامة». رسالة ماجستير(جامعة فرحات عباس، قسم العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، سطيف، 2011).

12- زرنوح(ياسمينة)؛ « إشكالية التنمية المستدامة في الجزائر-دراسة تقييمية-». رسالة ماجستير (جامعة الجزائر، قسم العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2005).

13- سعيدي(نبيهة)؛ « تسيير النفايات الحضرية في الجزائر بين الواقع والفعالية المطلوبة-دراسة حالة الجزائر العاصمة-». رسالة ماجستير(جامعة بومرداس، قسم العلوم الاقتصادية، 2012).

14- سليماني(صباح)؛ « الفقر وانحراف الأحداث دراسة ميدانية بمدينة بسكرة». رسالة ماجستير (جامعة محمد خيضر، قسم علم الاجتماع، بسكرة، 2004).

15- عبيد الله(لامية)؛ « خدمة النقل الحضري الجماعي وعلاقتها بالبعد الاجتماعي للتنمية المستدامة». رسالة ماجستير(جامعة الحاج لخضر، قسم العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، باتنة 2011).

16- عمران(كمال)؛ « الجدوى الاجتماعية للمشاريع المتناهية الصغر وتأثيرها على النساء في الريف السوري» أطروحة دكتوراه (جامعة سانت كلمنس، قسم العلوم الاجتماعية، دمشق 2010).

17- عيشوش(رياض)؛ « الحكم الراشد». رسالة ماجستير(جامعة محمد خيضر، قسم علوم التسيير بسكرة، 2008).

18- غربي(فوزية)؛ « الزراعة الجزائرية بين الاكتفاء والتبعية». أطروحة دكتوراه(جامعة منتوري ، قسم الاقتصاد، قسنطينة، 2010).

19- غطاس(عبد الغفار)؛ « تذبذبات سعر النفط على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية وقياسية من سنة 1970 إلى 2008». رسالة ماجستير(جامعة قاصدي مرباح، قسم العلوم الاقتصادية، ورقلة، [د.ت.ن]).

20- فروحات(حدة)؛ « تمويل المشاريع البيئية في الجزائر–دراسة حالة مشروع الجزائر البيضاء بورقلة–». رسالة ماجستير(جامعة قاصدي مرباح، قسم العلوم الاقتصادية، ورقلة، 2007).

21- فريحة(أحمد)؛ « انعكاسات الفقر على التسرب المدرسي». رسالة ماجستير(جامعة محمد خيضر، قسم علم الاجتماع، بسكرة، 2003).

22- قادري(محمد طاهر)؛ « آليات تحقيق التنمية المستدامة». أطروحة دكتوراه (جامعة الحاج لخضر، قسم العلوم السياسية، باتنة، 2010).

23- قنيدرة(سمية)؛ « دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحد من ظاهرة البطالة –دراسة ميدانية قسنطينة–». رسالة ماجستير(جامعة منتوري، قسم علوم التسيير، قسنطينة، 2010).

24- كتفي(سلطانة)؛ « تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية(2000–2005)». رسالة ماجستير (جامعة منتوري، قسم التهيئة العمرانية، قسنطينة،2006).

25- لبال(نصر الدين)؛ « دور الحوكمة المحلية في إرساء المدن المستدامة». رسالة ماجستير (جامعة قاصدي مرباح، قسم العلوم السياسية، ورقلة، 2012).

26- مدي(راضية)؛ « آليات تمويل مشاريع التنمية المستدامة –دراسة حالة الجزائر–». رسالة ماجستير(جامعة محمد خيضر، قسم العلوم الاقتصادية، بسكرة، 2009).

27- مشري(محمد ناصر)؛ « دور المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة». رسالة ماجستير(جامعة فرحات عباس، قسم العلوم الاقتصادية، سطيف 2011).

28- هرموش(منى)؛ « دور تنظيمات المجتمع المدني في التنمية المستدامة». رسالة ماجستير (جامعة الحاج لخضر، قسم العلوم السياسية، باتنة 2010).

29- وناس(يحي)؛ « الآليات القانونية لحماية البيئة في الجزائر». أطروحة دكتوراه(جامعة أبو بكر بلقايد، قسم الحقوق، تلمسان، 2007).

30- يوسف(عبد النور)؛ « التنمية ومشكلة الفقر في الجزائر دراسة ميدانية لمدينة وادي سوف». رسالة ماجستير(جامعة محمد خيضر، قسم علم الاجتماع، بسكرة، 2004).

خامسا: المواقع الالكترونية

1- الأمن الغذائي في الدول العربية متحصل عليه: www. Anab Fund.org/pdf.

2- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، بوابة الوزارة الأولى، الفريق الحكومي 2009. متحصل عليه: www.premier.ministr.org.dz.

3- السيد شوقي السيد؛ « بحث عن الطاقة المتجددة». متحصل عليه من العنوان الالكتروني: www.netifrims.com/demain-names

4- الغامدي عبد الله بن جمعان؛ « التنمية المستدامة بين الحق في استغلال الموارد والمسؤولية عن حماية البيئة». المملكة العربية السعودية: جامعة الملك سعود. متحصل عليه: www.docs-ksu.educ.sa/pdf

5- المجلس الأعلى للتعليم؛ « التنمية المستدامة». متحصل عليه: www.social science.2009.

6- بخيت حيدر نعمة؛ « المياه العربية الواقع والتحديات». متحصل عليه: www.mng.kufauniv.com/pdf

7- ماهية التنمية المستدامة؛ متحصل عليه: www.pdf factory.com

8- منشورات إعلامية لليونسكو؛ « التعليم من أجل التنمية المستدامة». متحصل عليه: www.unesco.org

9- منظمتي الايسيسكو واليونسكو؛ « الثروات المائية في المغرب العربي واستعمالاتها». متحصل عليه: www.un.org/unesco/pdf.

10- www.escwa.org.

11- www.ons.dz.stratistique.emploi et chômage, Algérie. 2008.

II- المراجع باللغة الفرنسية:

1/ Les ouvrages :

1- Corinne Gendron ; Vous avez dit développement durable ?. Presses international polytechnique . Canada, 2007.
2- Anthony Hall, James Midley ; social for developemnt. London : Sage publication, 2004.

2/ Les périodiques :

1- Robert W.Kates, Thomas M. Paris, Anthony A. Seiseroutz ; « What is Sustainable Devlopment ? gools , Indication, Values and Practis». Volume 47 Namber 3, Appril 2005.

3/ Les rapports :

1- Economic and Social Commission for Asia and the Pacific ; What is good Govennance ? Thailand : United Nations, [S.D.E].

4/ Dictionnaire :

1- La rousse Economique.Paris : [S.M.E] , 2002.

الفهرس

شكر وعرفان: I

الإهداء: II

مقدمة: (أ – و)

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للتنمية المستدامة 01

المبحث الأول: مفهوم التنمية المستدامة..... 02

المطلب الأول: تعريف التنمية..... 02

المطلب الثاني: تعريف التنمية المستدامة..... 06

المطلب الثالث: المصطلحات ذات الصلة بمفهوم التنمية المستدامة..... 10

المطلب الرابع: السياق التاريخي للتنمية المستدامة 12

المبحث الثاني: أهداف وركائز التنمية المستدامة.....19

المطلب الأول: مبادئ التنمية المستدامة..... 19

المطلب الثاني: أهداف التنمية المستدامة..... 22

المطلب الثالث: مستويات التنمية المستدامة..... 24

المطلب الرابع: مؤشرات قياس التنمية المستدامة..... 25

المبحث الثالث: أبعاد التنمية المستدامة..... 49

المطلب الأول: البعد الاجتماعي والسياسي..... 49

المطلب الثاني: البعد الاقتصادي..... 52

المطلب الثالث: البعد البيئي..... 53

المطلب الرابع: البعد التقني والإداري..... 56

خلاصة الفصل الأول:..... 59

الفصل الثاني: واقع التنمية المستدامة في الجزائر 60

المبحث الأول: مؤشرات قياس التنمية المستدامة في الجزائر..... 61

المطلب الأول: المؤشر الاجتماعي والسياسي لقياس التنمية المستدامة في الجزائر..... 60

المطلب الثاني: المؤشر الاقتصادي لقياس التنمية المستدامة في الجزائر..... 80

المطلب الثالث: المؤشر البيئي لقياس التنمية المستدامة في الجزائر..... 88

المبحث الثاني: جهود الجزائر في التنمية المستدامة 102

المطلب الأول: برنامج الإنعاش الاقتصادي..... 102

المطلب الثاني: برنامج الأمن الغذائي..... 114

المطلب الثالث: مشروع " ديزرتيك " الجزائري– الألماني..... 118

المبحث الثالث: معوقات وتحديات التنمية المستدامة في الجزائر..... 127

المطلب الأول: معوقات التنمية المستدامة..... 127

المطلب الثاني: تحديات التنمية المستدامة..... 136

خلاصة الفصل الثاني:..... 147

خاتمة: (ز–ي)

الملاحق: 148

قائمة المراجع: 151

الفهرس: 164

الملخص: 166

الملخص:

تعتبر قمة الأرض (المؤتمر الدولي المخصص للبيئة والتنمية) التي عقدت في البرازيل سنة 1992 من أهم النشاطات الدولية، والتي من خلالها تم التأكيد على ضرورة اعتماد إستراتيجية وطنية للتنمية المستدامة، ويشكل تحقيق التنمية المستدامة من أهم التحديات التي تواجه مختلف دول العالم، بحيث تسمح بمعالجة الفقر وزيادة متوسط الدخل الحقيقي للفرد بالإضافة إلى تحسين مستوى معيشة الأفراد وبالتالي الوصول إلى الرفاهية الاقتصادية. ولتحقيق التنمية المستدامة يجب دمج البيئة والاقتصاد في عملية صنع القرار مع ضرورة الاهتمام بالتنمية البشرية.

لقد سمحت الإصلاحات الاقتصادية المنتهجة في الجزائر بتحقيق التوازنات الاقتصادية إلا أنها ما زالت تواجه عدة تحديات تتعلق بتحسين مستوى النمو الاقتصادي وتحسين الإطار المعيشي للأفراد بالإضافة إلى حماية البيئة وفق مقتضيات التنمية المستدامة، كما تعد التنمية المستدامة(البشرية) مقياس حقيقيا لرفاه الإنسان، وهي عملية تعنى بتوسيع خيارات الناس بما يؤمن ويعزز قدراتهم في مجال الصحة والتعليم وتقسيم الموارد، كما تعزز حقوق الإنسان والمشاركة السياسية والديمقراطية، ومعظم تقارير الأمم المتحدة والإحصائيات المتعلقة بالتنمية المهمة في جميع المجتمعات الإنسانية، بحيث يمكن خلق مجتمع غير مهمش تتاح له الفرصة في المشاركة بالقرارات التي تؤثر على حياتهم بعد تأمين حياته الاقتصادية والسياسية والثقافية.

Abstract:

The subject of durable development is at the centre of world and regional economic preoccupation, in 1992 Brazil Earth Summit was devoted to the problems related to the environment. It emphasised the tremendous importance of durable development as vital to the increase of average individual income and the fight against poverty and consequently, as key to the effort to achieve economic welfare.

Durable development, however, goes hand in hand with human development although the reforms introduced in recent years have enabled the Algerian economy to achieve balance, serious difficulties are still facing the national economic development strategy independent of oil, in addition to the need to improve the individual standard of living and to protect the environment. Sustainable development (human) is also the red measure of human well-being, a process concerned with the expanssion of people's choice as to ensure and enhance their abilities in the field of health, education and the division of resources, and promote human right and political participation and democracy.